المؤتمر السنوي الرابع

حول القطاع الأمني الفلسطيني

الاستدامة في تطوير قطاع الأمن الفلسطيني: التحديات والفرص

14- 5 - 2012

أريحا - فلسطين

تحرير
د. نظام صلاحات

لجنة توثيق
ياسر ابو حامد
تغريد ابو حمدة
نورة زبيدات

الإخراج الفني والتصميم
ماهر دويكات

تدقيق لغوي
ياسر ابو حامد

الاراء الواردة في المؤتمر تعبر عن وجهة نظر أصحابها فقط ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني أوجامعة الإستقلال.

المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني

هومركز علمي بحثي تابع لجامعة الاستقلال يعنى بالدراسات والبرامج الهادفة إلى تطوير قطاع الأمن الفلسطيني.

تأسس المركز في العام 2008 متماشياً مع رؤية وأهداف الجامعة الرامية إلى وجود مؤسسة أمن فلسطينية محترفة، مسائلة، وفاعلة. وقد تحددت أهداف المركز بما يلي:

1. إجراء الأبحاث والدراسات العلمية التي تساهم في تطوير قطاع الأمن الفلسطيني ورسم السياسات المتعلقة بهذا القطاع.
2. بلورة منظومة القيم والمبادئ والآليات التي تمكن من تفهم المجتمع لدور الأجهزة الأمنية ودعمها.
3. تقديم المقترحات والتوصيات المتعلقة بتطوير قطاع الأمن إلى رئاسة الجامعة.
4. تعزيز دور جامعة الاستقلال في عملية تطوير قطاع الأمن من خلال دوائرها وبرامجها المختلفة.
5. الانتقال بالأجهزة الأمنية الفلسطينية لتكون أجهزة أمنية ذات مهام وأهداف واضحة، تعمل ضمن هيكليات وأطر مهنية وقانونية لتحقيق أهدافها.
6. دعم كل أشكال الرقابة المدنية والبرلمانية والقضائية على أجهزة الأمن الفلسطينية لضمان الشفافية واحترام القانون.
7. المساعدة في تحقيق الرضا الوظيفي لمنتسبي أجهزة الأمن الفلسطينية إلى جانب درجة عالية من الكفاءة المهنية.
8. التعاون مع الأطراف ذات الصلة في تطوير قطاع الأمن الفلسطيني والعمل على إشراكها ودمجها في هذه العملية.

وخلال الأعوام الثلاثة الماضية نفذ المركز سلسلة من النشاطات والبرامج، منفرداً، أوبالشراكة مع جهات محلية ودولية كانت على شكل ورش عمل، دراسات، أوبرامج تدريب. كما يعقد المركز مؤتمراً سنوياً حول قطاع الأمن الفلسطيني، وهومنتدى سنوي يضم خبراء في الشأن الأمني الفلسطيني وضباط من المؤسسة الأمنية، بالإضافة إلى سياسيين من المستوى المدني وخبراء من المجتمع المدني وبرلمانيين وأكاديميين.

المجلس الاستشاري
للمركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني

تشكل المجلس الاستشاري للمركز في العام 2010 بتوجيهات من معالي اللواء توفيق الطيراوي رئيس مجلس الأمناء بهدف تمكين المركز وتزويده بالخبرات والكفاءات الفلسطينية المتقدمة. ويتكون المجلس من نخبة من ضباط الأمن وأكاديميين وبرلمانيين وقيادات المجتمع المدني وموظفين كبار في مؤسسات السلطة الوطنية. ويمارس المجلس دوراً إشرافياً ورقابياً مما يعزز من إطار الشفافية والفاعلية في عمله.

ويتكون المجلس من:

* **د. نافع الحسن.**
  عميد كلية القانون، جامعة فلسطين الأهلية رئيساً.
* **اللواء ركن يونس العاص.**
  نائب الرئيس للشؤون العسكرية/ جامعة الاستقلال.
* **اللواء ركن أحمد المبيض.**
  رئيس هيئة القضاء العسكري الفلسطيني سابقا.
* **د. محمد فهاد الشلالدة.**
  عميد كلية الحقوق – جامعة القدس – ابوديس.
* **عميد – حابس الشروف،**
  مدير دائرة التدريب– المخابرات العامة.
* **د. سحر القواسمي.**
  نائب في المجلس التشريعي الفلسطيني، دائرة الخليل.
* **د. فدوى اللبدي.**
  مدير مركز «انسان» لدراسات الجندر– جامعة القدس
* **د. كايروعرفات.**
  المركز الإعلامي الحكومي الفلسطيني.
* **د. كمال سلامة.**
  نائب الرئيس للشؤون الإدارية– جامعة الاستقلال.
* **السيدة ساجدة زكي.**
  مديرة دائرة العلاقات الدولية – جامعة الاستقلال.
* **د. نظام صلاحات.**

مدير المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني– جامعة الاستقلال.

المحتويات

□ الجلسة الأولى 7

□ الجلسة الثانية 23

□ الجلسة الثالثة 41

□ الجلسة الرابعة 59

□ الجلسة الختامية 89

الجلسة الأولى

نظرة عامة على الاستدامة في قطاع الأمن الفلسطيني:

المؤتمر الرابع.

الجلسة الاولى: الاستدامة في تطوير قطاع الأمن الفلسطيني: التحديات والفرص

الكلمة الافتتاحية:

د. نظام صلاحات.

معالي اللواء توفيق الطيراوي مؤسس جامعة الإستقلال ورئيسُ مجلس أُمنائها.
حضرة الدكتور نايف جراد قائم بأعمال رئيس الجامعة.
السادة نواب الرئيس.
حضرة السيد رولاند فريدريك مدير مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.
حضرات السيدات والسادة نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، وممثلي الفصائل الفلسطينية، وممثلي مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية المدنية والأمنية كل بصفته ولقبه، ممثلي الدول الصديقة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.
أهلاً وسهلاً بكم جميعاً في هذا المنتدى الهام الذي تحتضنه جامعة الإستقلال سنوياً بالتعاون بين المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، وذلك في سبيل ضمان أفضل الممارسات لتطوير قطاع الأمن الفلسطيني ضمن رؤية وطنية فلسطينية.
بادئ ذي بدء نفتتح مؤتمرنا على إيقاع السلام الوطني الفلسطيني.
أما بعد...

يتزامن المؤتمر السنوي هذا العام مع ذكرى فلسطينية أليمة، هي ذكرى نكبة عام ١٩٤٨ وإحتلال فلسطين، حيث شرد الآمنين من منازلهم، وإقتلعوا من أرضهم بقوة الإرهاب المُنظم ليَتَشَتَتُوا في أسقاع الأرض دون مأوى وتحت بصر العالم وصمته المطبق، كما يتزامن هذا المؤتمر مع معركة الأمعاء الخاوية التي يخوضها الأسرى الفلسطينيون في منشآت الإعتقال الإسرائيلية اللاإنسانية، رافضين المساومة على كرامتهم وحقهم في حياة كريمة، تماماً كما رفضوا سابقاً المساومة على حرية شعبهم وعلى بقائه تحت احتلالٍ ظالم، وإحتراماً لذكرى نكبة شعبنا وتكريماً لصمود أسرانا نقف دقيقة صمت.

إن موضوع مؤتمرنا لهذا العام يتناول موضوع الإستدامة، وهوموضوع كبير وهوتحدي حقيقي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، أما إستدامة قطاع الأمن يضعه في مركز عملية التنمية برمتها، إذ أن الأمر يتعلق بفعالية وديمومة القطاع الأمني على مستوى الخطط والمؤسسات والعمليات

والآليات التنفيذية، وما يتبع ذلك من إجراءات مالية وإدارية على مستوى الدولة، وفي حالتنا الفلسطينية، بالرغم من أن المؤسسة الأمنية الفلسطينية هي المؤسسة الأمنية الوحيدة في العالم التي تعمل تحت الإحتلال، إلا أن السلطة الوطنية قطعت شوطاً هاماً على مستوى تطوير هذه المؤسسة، لكن عملية التطوير هذه لن يكتب لها النجاح إذ لم ترتكز على مبدأ الإستدامة والحفاظ على ما تم بناؤه، والإستمرار في تنفيذ الخطط التي وضعتها السلطة الوطنية الفلسطينية الهادفة لتطوير المؤسسة الأمنية.

وفي هذا الإطار يتبادر لنا التساؤل التالي:

كيف يتأتى ذلك في الظروف الفلسطينية الراهنه، وما يشهده العالم من أزمة إقتصادية، وتراجع دعم الدول المانحة؟.

هذا في واقع الحال ما سيناقشه المؤتمر على مدار أربعة جلسات، بمشاركة نخبة من صناع القرار الفلسطيني وسياسيين وضباط كبار من المؤسسة الأمنية، وأكاديميون، ومتخصصون نتمنى لكم جميعاً التوفيق في هذا المؤتمر الهام، ومرة أخرى أهلاً وسهلاً بكم جميعا وأترك الكلمة لحضرة الدكتور نايف جراد القائم بأعمال رئيس جامعة الإستقلال.

د. نايف جراد.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأخ اللواء توفيق الطيراوي رئيس مجلس أمناء جامعة الإستقلال، عطوفة الأخ المحافظ والسادة الأصدقاء السفراء وممثلي القنصليات المعتمدة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، السادة أعضاء المجلس التشريعي وقادة المؤسسة الأمنية وممثلي المؤسسات المدنية، والرسمية، والأهلية، الحضور الكريم مع حفظ الألقاب والمسميات.

نجتمع اليوم في المؤتمر الرابع للمركز الفلسطيني لدراسات القطاع الامني وهومؤتمر تكرس سنوياً بجهد مشترك ما بين جامعة الإستقلال ممثلة بالمركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني وبالتعاون مع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، وبتعاون كبير ومُثمر من مُمَثل هذا المركز السيد رولاند فريدريك الذي نرحب به أجمل ترحيب أيضاً في هذا المؤتمر، ونرحب بكم أجمل ترحيب جميعا في هذا المؤتمر السنوي، لأنني أؤكد بأنه ليس إلا تتويجاً لسلسلة من المؤتمرات التي بدأناها منذ العام ٢٠٠٨، والمؤتمر الأول تناول الإصلاح في قطاع الأمن بمفهومه الشامل، والثاني تناول أيضاً الملكية الوطنية في إصلاح وتطوير القطاع الأمني في فلسطين، والثالث كان محاولة لتقييم مسيرة تطوير القطاع الأمني في فلسطين إنطلاقاً لمستقبل الدولة الفلسطينية المنشوده، وها هوالمؤتمر الرابع يأتي ليناقش ويتدارس مسيرة التحولات الجارية في المؤسسة الأمنية وفي القطاع الأمني في فلسطين منذ أكثر من عشر سنوات.

ومنذ العام ٢٠٠٢ بدأت مسيرات التحولات في القطاع الأمني في فلسطين في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات، وفي العام ٢٠٠٥ بوجود فخامة الرئيس محمود عباس ودولة رئيس مجلس الوزراء د. سلام فياض جرى وضع سياسة تطويرية لقطاع الأمن الفلسطيني إستهدفت بناء مؤسسة أمنية فاعلة قوية ومساءلة، وعلى هذا الصعيد جرت تطورات كثيرة في القطاع الأمني نشهد نتائجها في إستتباب الأمن في الضفة الغربية، وفي الحفاظ على سيادة القانون، والتطور المهني الذي تشهده الأجهزة الأمنية في عملية التدريب الجارية على قدم وساق، وتعزيز البنية التحتية للمؤسسة الأمنية في فلسطين وغيرها من الأمور التي إنعكست إيجابياً على أمن الوطن والمواطن، وربما ما نشهده في اليومين الأخيرين في جنين يدلل على قوة المؤسسة الأمنية وأنه لم يعد هناك أحداً فوق القانون أويستطيع أن يأخذ النظام والقانون بيده، هنالك مؤسسة أمنية واحدة بتخصصات وأذرع مختلفة، وقد تطورت تخصصاتها وتجاوزنا الكثير من السلبيات كالتنافس على الصلاحيات والمهام أوغيرها

من هذه المسائل التي كنا نعاني منها سابقاً والتي كانت تدل على أن الحاجة لتطوير المؤسسة الأمنية هي حاجة وطنية قبل أن تكون شروطاً من ممول هنا أوداعم من هناك أومجرد محاكاة لأنظمة ولمؤسسات أمنية أوتجارب نستفيد منها من الأصدقاء والأشقاء، نعم لا ننكر بأننا بدأنا بناء مؤسسة أمنية فلسطينية ربما من الصفر وبموروث من منظمة التحرير الفلسطينية، ولكننا كنا دائماً حريصيين على أن نطور المؤسسة الأمنية لتكون مؤسسة قادرة على حفظ النظام، وحفظ أمن الوطن والمواطن وأداء دورها ووظيفتها الأمنية بكل جدارة وثقة وقد حققنا الكثير على هذا الصعيد، ولكن السؤال ما زال مطروحا الى حتى هذه اللحظة:

أين نحن من الهدف الذي وضعناه؟، هدف بناء مؤسسة أمنية قوية فاعلة ومسائله تحافظ على النظام الديمقراطي والقيم الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني تحت الإحتلال الإسرائيلي؟.

إذا كان المبدأ الذي إنطلقنا منه أنه لا أمن دون تنمية ولا تنمية دون أمن وعلينا أن نقر بأن هناك تنمية مستدامة أوأن هناك إستدامة لتحولات في قطاع الأمن في ظل إستمرار وجود الإحتلال، وربما في هناك أسئلة كثيرة في ضوء السياسة الراهنة تطرح علينا جميعا، أين تطوير قطاع الأمن في فلسطين من الإستعصاء السياسي؟، ومن التحول في المسار السياسي من المفاوضات الى الأمم المتحدة؟، بهدف إكتساب عضوية فلسطين الدائمة في الأمم المتحدة هذا الحق المشروع الذي تأخر كثيراً وبات ملحاً بالنسبة لمصير شعبنا ومستقبله الزاهر.

أين تحولات قطاع الأمن من الأزمة المالية التي تعصف بالسلطة الفلسطينية؟، وهل يكفي بأن نضع إستراتيجية أمنية اوإستراتيجية لقطاع الأمن ونعد فيها ما يمكن ان نعده من إمكانيات تصل في التمويل الى ٤٠٠ مليون دولار لمدة سنتين أولمدة ثلاث سنوات ولم نحقق فيها المطلوب سواء على صعيد تطوير البنية التحتية أوعلى الأصعدة المختلفة.

هل يمكننا أن نستمر في إقامة إستراتيجية أمنية مع إستمرار وجود الإحتلال الإسرائيلي ومع إستمرار شح الإمكانيات؟، اين نحن من كل هذا؟، من هدف بناء مؤسسة قوية في ظل عالم معاصر – عالم التكنولوجيا – يحقق كفاءة القوى الأمنية والمؤسسة العسكرية بأقل الإمكانيات وبتكنولوجيا حديثة وبحجم رشيد؟، أين نحن من الحكم الرشيد للمؤسسة الأمنية والقطاع الأمني؟، هذا السؤال بإعتقادي ليس الإجابة عليه من مسؤولية أوإختصاص المؤسسة الأمنية والقيادة الفلسطينية فحسب، بل أنه سؤال برسم كل مكونات المجتمع الفلسطيني، والقطاع الأمني هوأوسع من المؤسسة الأمنية، هوقطاع يشمل المؤسسة الرسمية أصحاب القرار السياسي والتنفيذي، والمجلس التشريعي،

ومؤسسات المجتمع المدني، ولبناء قطاع الأمن وفق مبادئ الحكم الرشيد وينبغي أن يكون هنالك سياسة تكاملية بين كل مكوناته، إذاً أين نحن من من ذلك سواء على صعيد التشريع أوعلى صعيد السياسات التكاملية أوعلى صعيد رسم سياسة أمن قومي بمشاركة جماهيرية واسعة وبمشاركة المجتمع المدني.

أين نحن من تَحمل المواطن الفلسطيني والقوى السياسية لمسئولياتهم تجاه حفظ النظام والأمن وسيادة القانون وأمن الوطن والمواطن؟، كل هذه الأسئلة في نظري هي مطروحة للإجابة عليها في هذا المؤتمر.

أشكر المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني وتحديدا الدكتور نظام صلاحات، وكافة العاملين فيه، وأشكر مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة لجهودهم المباركة لتنظيم هذا المؤتمر، كما أشكر الحضور النوعي والمُمَيز من قادة المؤسسة الامنية وأصدقائنا الدوليين والداعمين وكل الحضور من المؤسسات الأمنية والمدنية وأعضاء المجلس التشريعي.

شكراً لحسن الإصغاء وأتمنى التوفيق لهذا المؤتمر والسلام عليكم.

رولاند فريدريك.

شكرا للدكتور نايف.

معالي رئيس مجلس أمناء جامعة الإستقلال اللواء توفيق الطيراوي.

حضرة أعضاء المجلس التشريعي الكرام.

حضرة ممثلي مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وقادة وضباط الأمن الفلسطينيين مع حفظ الألقاب.

سعادة السفراء.

الضيوف الكرام.

بإسم المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني في جامعة الإستقلال ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة... يسرني أن أرحب بكم في المؤتمر السنوي الرابع حول تطوير القطاع الأمني في فلسطين ونحن نَفتَخر في إنعقاد هذا المؤتمر للمرة الرابعة منذ عام ٢٠٠٨، لقد أصبح هذا المؤتمر منتدى لكل من يهتم بتطوير القطاع الأمني الفلسطيني ضمن معايير المحاسبة

والشفافية والشمولية، ومنذ إنطلاق هذا المؤتمر يشارك فيه ممثلين عن السلطات الثلاث، السلطة التنفيذية بما في ذلك مكتب الرئيس والوزارات المختصة ووزارة الداخلية على رأسها، وقادة قوى الأمن، وممثلين عن المجلس التشريعي الفلسطيني، وممثلين عن السلطة القضائية، بالإضافة الى مؤسسات المجتمع المدني بكل فئآتها، إضافة الى الإعلام.

يأتي مؤتمرنا الرابع تحت عنوان الإستدامة في تطوير القطاع الأمني الفلسطيني : التحديات والتطلعات.

ويتناسب هذا العنوان مع الظروف السياسية والإقتصادية والمؤسساتية في القطاع الأمني الفلسطيني الآن.

منذ العام ٢٠٠٥ وضعت القيادة الفلسطينية تطوير الأجهزة الأمنية والقطاع الأمني على سلم الأولويات، وبذلت جهوداً حثيثة من أجل بناء قوى أَمن فاعلة ومهنية دائمة تحت إشراف السلطات المدنية المنتخبة كالبرلمان والقضاء والمجتمع المدني، وبناءً على ذلك نفذت السلطات الفلسطينية إصلاحات ملموسة في مجال هيكلية قوى الأمن وبناء قدراتها، كما أنجزت في تطوير القوى البشرية على صعيد التجنيد والتدريب، وفوق ذلك تم تحديداً إستثمارات كثيرة في البنى التحتية للقطاع الأمني، وبات واضحاً أن هذه الجهود بدت ملموسة من قبل كل مواطن ومواطنة، أن هذه الإنجازات تستحق التقدير وخاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها السلطة الوطنية الفلسطينية، وبعد سبع سنوات من تحقيق إنجازات ملموسة على صعيد التطوير، فإن كثير من الفلسطينيين يسألون أنفسهم ما هومستقبل عملية تطوير القطاع الأمني أوبمعنى آخر الفلسطينييون يبدون ترقب وتخوفهم من إستدامة هذه العملية.

إن الإستدامة هي أحد المعايير الدولية المطبقة في عملية تطوير القطاع الأمني، حيث أن منظمة التعاون والتنمية في ميدان الإقتصاد تُعَرف الإستدامة بأنها « معيار جوهري ولها حضور أساسي في تطوير مشاريع وخدمات جيدة في مجال الأمن والعدالة » كذلك فالسلطة الوطنية اوالسلطات الوطنية بشكل عام والدول المانحة مدعوة لبذل كل الجهود من أجل تحقيق الإستدامة في التطوير.

أيها السيدات والسادة تشهد عملية تطوير القطاع الأمني عدة تحديات في إطار ضمان إستدامتها ومنها :

اولاً: على المستوى السياسي وجود سياسات الإحتلال الإسرائيلي كإستمرار الإستيطان والفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية بالإضافة الى عدم وجود تقدم في مسار المفاوضات مع إسرائيل، أيضاً إن الإنقسام السياسي بين فتح وحماس وعدم وجود وحدة وطنية وعدم وجود تقدم تجاه المصالحة الفلسطينية يحد من الملكية الحقيقية في عملية تطوير القطاع الأمني، فوق ذلك لا يوجد لدينا اليوم سياسة أمن قومي فلسطيني مشترك بناء على رؤية مشتركة بخصوص الأمن الفلسطيني، وبسبب عدم وجود مثل هذه السياسة أصبح من الضروري القيام بعملية تطوير القطاع الأمني ولذلك بُعد وإتجاه إستراتيجي يضمن الإستمرارية في هذا المجال.

ثانياً: على المستوى الإقتصادي والمالي تُعاني السلطة الوطنية الفلسطينية من الإعتماد على المساعدات المقدمة من الدول المانحة، وفي حين تؤدي الأزمة المالية الدولية الى تقليص الموازنات المخصصة لدعم موازنات التنمية في هذه الدول، والجميع يَعرف نتائج الأزمة المالية على مستوى العالم، بالإضافة الى ذلك تشكل موازنة الأمن من الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية ما يقارب ٣٠ – ٤٠ ٪ وهذه نسبة تعتبر عالية جداً بالمقارنة مع دول اخرى.

ثالثا: على مستوى المؤسسات الوطنية تواجه هذه المؤسسات صعوبة في تحديد التحديات التي تواجهها، وذلك بسبب عدم وضوح وصعوبة التنبؤ حول الوضع المالي الفلسطيني مستقبلاً مما يؤدي الى وجود سلبيات تَترك أثرها على مسيرة الإستدامه في تطوير قطاع الأمن الفلسطيني.

أيها السيدات والسادة...

يهدف المؤتمر السنوي الرابع الى فتح حوار حول التحديات التي تواجه إستدامة تطوير القطاع الأمني في فلسطين وسيركز هذا المؤتمر فس جلساته الأربعة على نقاش المحاور التالية:

في الجلسة الأولى: يتم التركيز على الدور السياسي لإستدامة تطوير القطاع الأمني.

الجلسة الثانية: فسيتم التركيز على الإستمرارية المالية في دعم تطوير القطاع الأمني.

أما الجلسة الثالثة: فستركز أكثر بالتفصيل على التحديات التي تواجه تحديد الحجم المثالي لقوى الأمن الفلسطيني.

ويَقتَضي التصدي لهذه القضايا بالنقاش من وجهة نظرنا إشراك أكبر عدد ممكن من الأطراف المعنية ببناء إستراتيجية القطاع الأمني في فلسطين وذلك بناء على المفهوم الواسع للقطاع الأمني، كما تحدث الأخ الدكتور نايف عن المفهوم الواسع للقطاع الأمني الذي يشتمل قوى الأمن–السلطات القضائية والوزارات المختصة والبرلمان والمجتمع المدني.

أيها السيدات والسادة...
يسرني أن أرحب بالمتحدثين والمتحدثات الكرام كما نشكر حضوركم الى هذا المؤتمر الوطني وأيضاً وأود أن أخص بالشكر الأخ اللواء توفيق الطيراوي، والأخ الدكتور نايف جراد القائم بأعمال رئيس جامعة الإستقلال، والدكتور نظام صلاحات الصديق العزيز مدير المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني لتعامله المُمَيز معنا خلال سنوات طويلة.

نحن في مركز جنيف سعداء جداً بأن نساهم في تحقيق حلم الشعب الفلسطيني وبناء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف، وهذا دعم بسيط جداً من قبل مركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة، مرة أخرى أهلاً وسهلاً بكم وشكراً جزيلاً ويعطيكم العافية.

د. نظام صلاحات.

نشكر السيد رولاند فريدريك على المداخلة حول موضوع المؤتمر وجلساته ونَنتَقل الى جلسة المتحدث الرئيسي في هذا المؤتمر، معالي اللواء توفيق الطيراوي والذي سيقدم لنا نظرة عامة على مفهوم الإستدامة في الأمن والمؤسسة الأمنية وذلك إنطلاقاً من خبرته الواسعة في تأسيس قوى الامن الفلسطينية وفي تأسيس جامعة الاستقلال كأول مؤسسة تعليم أكاديمي أمني في فلسطين.

تفضل معالي اللواء.

سيادة اللواء توفيق الطيراوي.

بسم الله الرحمن الرحيم

أخواني أعضاء القيادة الفلسطينية، الإخوة والأخوات أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، قادة المؤسسة الأمنية، الضيوف الكرام، أخواتي إخواني دعوني في البداية أن أوجه إنتقاد إلى هذا المؤتمر، وأعتقد أنه ينبغي أن يكون الجزء الأساسي من الحضور هم ضباط المؤسسة الأمنية وخاصة الذين يَدرسون في هذه الجامعة، وأرى جزء قليل منهم وذلك بسبب عدم إدراكهم لأهمية هذا المؤتمر.

وأعتقد إخوتي أن الأمن هوالأساس في حياة الناس وربنا سبحانه وتعالى قال « **وأطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**» « صدق الله العظيم»، ولا يمكن أن يكون عندنا إقتصاد من دون أمن ولا أمن من دون إقتصاد وبدون مال، ودعونا نعود قليلا حول لماذا فكرنا بناء هذه المؤسسة، أنا واحد من الناس كنت مسؤل مؤسسة أمنية وكثيرين من إخواني موجودين قادوا فروع أُخرى من المؤسسة الأمنية، نحن بدأنا في المؤسسة الأمنية بطريقة خاطئة ولكن ظروف الإحتلال الإسرائيلي هي التي حَتَمت علينا القيام بعملية بناء الأجهزة الأمنية من الناحية البشرية، ومن منظور الأمن عندما نرغب ببناء بشر وهوالعنصر الأساسي في الأمن وعلينا أن نراعي فيه عدة نقاط منها وذلك على النحوالتالي:

أولا: العلم بعد الإنتماء والولاء للوطن الخ...، ولكن العلم نحن إستبدلناه بالنضال بمعنى نحن أخذنا ضباطناً وجنوداً وحتى رتبهم وترقياتهم جاءت على أسس نضالية، بسبب وجودنا تحت الإحتلال الإسرائيلي، ومعظم شبابنا كانوا موجودين في السجون، ولهم الاولوية والأحقية بأن يكونوا موجودين في المؤسسة الأمنية، ولم يتاح لهم التعليم في السجون، بالتالي بدأنا في بناء المؤسسات الأمنية ولكن هذا البناء ينقصه شيء أساسي إسمه العلم ومتابعة تطوره.

ثانياً: إنتهاز القانون بإعتبارنا تحت الإحتلال حيث عانى كل شبابنا من الإضطهاد والقمع والقهر والسجن والإعتقال الخ...، فإعتقد هذا الضابط عندما كان يلقي القبض على جاسوس أومخالف كان يفرغ شحنات موجودة عنده من الناحية النفسية على ذلك الشخص وكأنه يفرغها في الإحتلال، وبالتالي حصل عندنا كثير من الأخطاء في البدايات ولم تكن سياسية بل كانت عبارة عن تصرفات شخصية لأنه كثير فقدوا حياتهم جراء الإعتقال.

هذه النقاط التي كانت موجودة وأوجدت نظرة سلبية تجاه الأجهزة الأمنية علاوة على نقطة أخرى إننا موجودون في فلسطين، وهي بلد عشائري له علاقة بالعشائر ونحن جزء من العالم الثالث

بعاداته وتقاليده وقيمة، فتجد أن الكثيرين ممن دخلوا المؤسسة الأمنية لهم بُعد مختلف عن البعد الوطني بمعنى أنا أريد أن أذكر مثال حتى تكون الصورة واضحه وبعد ذلك أصل الى الهدف المرجو، يوجد لدينا قرية أومدينة يوجد فيها عائلتين في الإنتفاضة الآولى كان في هذه العائلة أشخاص نشيطين في الإنتفاضة، والعائلة الأخرى وهي عائلة وطنية ولكن الشخص المشهور في العائلة كان عميل فإرتبط إسم العائلة بهذا الشخص، وهذا لا يعني أن العائلة الآولى عميلة، ولا يعني ذلك أيضا ان العائلة الأخرى كلها وطنية، وعندما حضرت السلطة الوطنية الفلسطينية الى الوطن إنضم أحد أفراد العائلة الذين كانوا مطاردين أولهم وضع ممتاز في الإنتفاضة الآولى الى أحد الأجهزة، وما كان من العائلة الثانية إلا وأن إنضم أحد أبنائها الى الجهاز الآخر وإنتقلت العداوة في تلك المنطقة الى الأجهزة.

هذه القضايا التي كانت موجودة عندنا تركت أثر كبير على سير العمل والعلاقات الى داخل الأجهزة، علاوة على أن الأمن الوحيد الذي لا يجوز له أن يأخذ مالاً من الدولة ولا يجوز أن تربط مال الأجهزة الأمنية بهذه الدولة أوتلك حتى تقول الدولة إذا لم تفعلوا كذا نحن نوقف التمويل مثل ما هوموجود الآن في كثير من الأجهزة الأمنية لا يوجد لها تمويل، هل أنا غلطان يا ضباطنا؟، لماذا لأننا ما زلنا نعيش تحت الإحتلال.

ثالثاً: تسييس الأجهزة الأمنية وهذا لا يجوز، في كل دول العالم المؤسسة الأمنية يجب أن تبقى بعيدة عن السياسة والتجاذبات التنظيمية والذي يجري الآن في ظل الإنقسام الموجود بين الضفة وغزة وما قامت به حركة حماس في غزة أثر سلباً، بحيث إننا لا نستطيع الخروج أمنياً على مستوى المؤسسة الأمنية من هذا الوضع عشرات السنين لأن المطلوب هوالتقاسم والأجهزة الأمنية إذا بدأت أوإنتهت في أي وقت بعد ذلك أوبالتقاسم بين أي من التنظيمات السياسية بعد ذلك فإن المؤسسة الأمنية معرضة للإنهيار في أي لحظة، إنظروا الى المؤسسة الأمنية والعسكرية في لبنان عند أول هزة تقع لأنها قائمة على التقاسم، وفي فلسطين لا يجوز لهذه المؤسسة أن تقوم على التقاسم لا الحزبي ولا الشخصي ولا الفئوي ولا الجغرافيا ولا غيره، إذاً كل هذه الأخطاء التي دخلنا فيها في البدايات من أجل أن نبني الأجهزة الأمنية ونقوم ببناء مؤسسة أمنية لها هيبة وتفرض النظام والقانون وتحافظ على الإتفاقيات شابها بعض الأخطاء، وهذا لا يعني أن المؤسسة الأمنية ليس لها إنجازات، ولا يعني أيضا أنه لا يوجد لديها كفاءات، أنا أتكلم عن الجانب السلبي، أما الجانب الإيجابي إذا أردت الحديث عنه فأنا بحاجة لشهرين لذكرها.

وسأتكلم عن الجانب السلبي كي نرى أين نحن؟، كي نتمكن من القيام بعملية إصلاح للقطاع

الأمني، إن شرط الإستدامة لأننا إذا عملنا إصلاح أمني دون أن يتوفر عنصر الإستدامة وكأننا لم نفعل شيئاً، ومن جملة الأخطاء الحاصلة مثلا : الحادثة التي حدثت في جنين إخوتي، وجزء أساسي من المعتقلين الذين قاموا بإفعال مخالفة للنظام والقانون هم من المؤسسة الامنية، وأنا أفهم بأن الضابط في المؤسسة الأمنية لا يجوز ولا يمكن له أن يخالف لا النظام ولا القانون ولا السياسة العامة للدولة.

إذاً البناء الذي إعتمدنا عليه في ذلك الوقت كان صحيحاً بسبب وجود الإحتلال الإسرائيلي، لكن كان يجب أن يتزامن هذا التشكيل مع مسيرة الإصلاح بصفتها ضرورة لضمان تطوير الأداء والقيام بأفضل الممارسات المتطابقة مع المواصفات الدولية في هذا الشأن، ولكن نحن إعتمدنا بحقيقة الأمر على بعض الدول سواء كانت بعض الدل العربية الشقيقة أوالدول الأجنبية الصديقة كي تساعدنا كي نصلح أوضاعنا الأمنية، وكأن الشعب الفلسطيني لا يوجد لديه كفاءات تقوم بهذا الدور، كفاءات أمنية مهنية موجودة تضاهي الكفاءات الموجودة في الدول الأجنبية وهي موجودة بينكم هنا الآن، كاللواء الجبريني واللواء ابوالعاص من الضباط الجيدين أصحاب الكفاءات وكفائتهم المهنية في قطاع الأمن تضاهي الأجانب بل وتتفوق عليهم.

ما أريد قوله إخوتي عندما رأينا أن هذا الوضع الموجودين فيه أخطاء، قلنا نريد أن نُقيم مؤسسة واحدة لأن الأمن إخوتي ليس مؤسسات، فالأمن مؤسسة وهذه المؤسسة واحدة لها فروع مختلفة وبينها التكامل وليس التنافس، والتنافس الإيجابي مسموح ولكن ليس التنافس السلبي، الآن مختلف عن السابق ولكن نريد إستدامة لهذا الإصلاح في المستقبل، وهنا أسال، قبل سبع سنوات كان عند حدوث طارئ كل الأجهزة تأتي، الأمن الوقائي ، والمخابرات والأمن الوطني والشرطة والدفاع المدني كل واحد يجد شيء يأخذه ويبعثه الى جهازه، علماً أن ذلك ليس من عملهم وإنما من عمل الشرطة، وكان يجب منذ البداية أن يكون ذلك من عمل الشرطة ودورنا مساعدة الشرطة، ولكن الآن الوضع مختلف، وجد هناك تخصص لكل جهاز عمل محدد من خلال التخصص هويستطيع أن يمارس عمله ولا يوجد تنافس بين الأجهزة، ولكن هذا مطلوب أن يستدام وأن يبقى على إستمرار، ومطلوب أيضا أن يكون هناك ثقافة عامة لكل الضباط في هذا الإطار.

و إخوتي الضباط يفهمون كلامي بحيث كل واحد يعرف تخصصه جيداً ويعرف عمله، إذاً المهنية هنا والتخصص مطلوب حتى يشكل الجميع مؤسسة واحدة، وكلنا نريد تشييد مؤسسة، قال البعض « إننا مجانين» لا نستطيع أن نقوم بهذه المهمة، وفي النهاية أقيمت المؤسسة ولا أريد أن أدخل في التفاصيل ولكن أريد القول إخوتي لونحن كقادة مؤسسة أمنية ومسؤولين فلسطينيين نريد مؤسسة

واحدة لكنا قد وفرنا أقل شيء ١٠٠ مليون دولار و غير ذلك نوفر هدر الطاقات والإمكانيات وتوحيد الجهد وعندما يأتينا أجانب و نسألهم يقولون أن المسئول الفلاني قال أنه ممنوع أن نأتي ونجلس معكم و لا نكلمكم أن تفعلوا كذا وكذا الخ...، في جمهورية مصر كلها يا إخوتي يوجد أكاديمية واحدة وعدد الشعب المصري يزيد عن ٨٠ مليون لماذا يكون عندنا أكثر؟.

وهذه الأكاديمية ليست لشخص أولفئة أولجهاز ومطلوب أن يكون الجميع فيها لأنها له، وهذه المؤسسة لا تكتب على إسم واحد حتى ياسر عرفات رحمه الله عندما راسلته عبر كتاب وقلت له أريد مساحة من الأرض ٧ دونمات وأريد أن نبني كلية هدفها كذا وكذا الخ...، ونطلق عليها مسمى كلية عرفات للعلوم الأمنية رفض وإعترض على الأسم ووضع أسم فلسطين، وإذا كان قائدنا ورمزنا رفض تسميتها بإسمه، من هوالذي سيقول أن هذه المؤسسة له بالتأكيد لا يوجد أحد، ونحن نريد أن نُقيم مراكز أخرى والمراكز الأخرى إخوتي لا يمكن أن تُقيم مؤسسة أمنية واحدة لماذا؟، ببساطة في الصباح كان الطلاب يفيقوا ويهتفوا لثلاث: الله والوطن والرئيس، الرئيس ولا يسمونه طبعاً، لا يذكرون إسمه أياً كان الرئيس، ولكن عند أجهزتنا يهتفون الله والوطن والجهاز وهذا لا يجوز، لماذا لا يجوز، لأن ذلك له علاقة بالعامل النفسي والعصبوية، لأنه لما ضابط يهتف لجهازه وعندما يختلف إثنين من الأجهزة في الشارع وإذا شتمه أوشتم جهازه هنا يكون هناك مشكلة بين إثنين سوف تنتقل بين جهازين وهذا لا يجوز، إذا نحن مطلوب منا وبما إننا تحت الإحتلال أن نكون في مؤسسة واحدة، نبني مؤسسة أمنية واحدة بفروع مختلفة لها عدة تخصصات تقوم على القانون والولاء والعلم والإنتماء للوطن والمهنية.

هذه الأسس التي يُعد عليها الطالب الذي يتدرب هنا ومن أجل ذلك قلنا نريد أن نأخذ عدد بسيط لأننا لا نستطيع أن نرهن هذه الجامعة الى أيا كان من أجل ذلك إخوتي ولتعرفوا الصعوبات الراهنة ومنذ ١٢ شهرا لم تأخذ هذه الجامعة عشرة دولار أوعشر شواقل موازنة لها منذ ١٢ شهر علماً أننا ندرس مجانا ونلبس ونطعم ونكوي الملابس ونغسلها ونزود الطلبة بالكتب، وهذه المؤسسة عندما قلنا نريد أن نأخذ عدد محدود ١٥٠ بناء على إحتياج القوائم المزودين بها من الإدارة والتنظيم، قلنا نريد ٢٠ عام لإصلاح المؤسسة الأمنية، ويمكن الأخ الجبريني يفهم هذه الامور حسب تعداد المؤسسة الأمنية وكذلك عدد الضباط وكذلك الإخوة الآخرين، وقلنا ينبغي أن نختصر الزمن بدل ٢٠ عام نأخذ ١٠ سنوات فبدأنا نأخذ مستويين:

المستوى الأول: ما بعد التوجيهي.

المستوى الثاني: الضباط المتفرغين في الأجهزة الأمنية ولم يتسنى لهم التعليم نظراً للإعتقال أوالظروف الإجتماعية، أوأي سبب كان فهنا نكون في طريق تخريج ضباط في خط متوازي، ضباط جدد وضباط هم موجودين في المؤسسة الأمنية الحالية، وهذه الجامعة إخوتي مفتوحة لكل أخ وأخت من الضباط ومن الكفاءات الفلسطينية وغير مرهونة إلا إلى النهج الفلسطيني والكادر الأساسي الفلسطيني مدني وعسكري والمال فلسطيني إلا إذا هناك متبرعاً من أحدى الدول بشرط أن يكون تبرعه غير مشروط لا على المنهج ولا على غيره، وهذا لا يعني انه لا يوجد لدينا إتفاقيات مع أصدقاء، يوجد عندنا أكثر من عشرة دول لدينا علاقات معها يأتوا ويأخذوا دورات وهذه الدورات لإختصار الزمن لأن الطالب الضابط عندما يتخرج من أي جامعة من الجامعات العربية يحتاج الى عدة دورات قد تستغرق فترات متقطعة مدتها ١٢ شهر، نحن نختصر الزمن هنا ويأخذ الطالب المنوي تخريجه كل الدورات خلال فترة دراسته الأربعة سنوات، أنا رغبت إعطاءكم هذه اللمحة.

إنتهى وقتي وأنا جاهز للإجابة على أي سؤال وما أريد قوله كل ما ذكرته نحن مطلوب منا أن نصحح أخطائنا، وأن نصحح مسارنا حتى يكون عندنا جهاز أمني عصري موجود نضاهي به العالم هدفه الأساسي الحفاظ على المواطن الفلسطيني وحقوقه وقيادته والحفاظ على الأرض والعرض.

والأجهزة الأمنية الفلسطينية قامت بإعمال لا يستطيع لا أنا ولا غيري أن يتكلم فيها ولكن كل شعبنا الفلسطيني عندما يَعرفها سَيفتخر فيها تماماً، قامت فيها أجهزة أمنية عبر عشرين وخمسين عام، وإفتخر بها شعبها قد لا يكون الوقت حان الآن لكشفها ولكن أنا أقول لكم تستطيعون أن تَفتَخروا في كل ضباط المؤسسة الأمنية لأن هؤلاء الضباط لهم تاريخهم الوطني المشرف الذي قارعوا من خلاله الإحتلال ومارسوا ممارسات وطنية حافظوا من خلالها على الأرض الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني وعلى القيادة الفلسطينية بغض النظر عن كل الإساءات التي حاول البعض أن ينفثها من خلال وسائل الإعلام، إنها إتهامات غير صحيحة وأنا أعرف قادة المؤسسة الأمنية وأتكلم عن نفسي بل أتكلم عن غيري عرضوا أنفسهم لإخطار وكانت قد تودي بحياتهم من أجل بلدهم وشعبهم وأرضهم.

شكراً لكم.

د.نظام صلاحات.

شكرا على الإلتزام بالوقت لدينا ٥ دقائق للأسئلة.

الرائد الدكتور محمد أبوزهر – جهاز الشرطة.

ألا تعتقد سيادة اللواء أن أقصر الطرق لإستدامة القطاع الأمني هي التربية الأمنية المتمثلة في دمج الأمن في كل محاوره في منهاج فلسطيني واحد؟، وشكراً.

الرائد أحمد براهمة: إستخبارات عسكرية.

سؤال لسيادة اللواء: لماذا لا يكون عندنا عقيدة أمنية فلسطينية وبناء على هذه العقيدة يكون عندنا أمن إجتماعي شامل في جميع مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية سواء عسكرية أومدنية؟.

السيد جواد دار علي: وزارة الداخلية.

سؤال يطرح نفسه كيف لنا أن نضع إستراتيجية الأمن ولا يوجد عندنا إستراتيجية أمن قومي والتي يكون جزء منها الإستراتيجية الأمنية مع وجود كل التحديات التي ذكرت؟.

الاجابات من سيادة اللواء توفيق الطيراوي.

نحن صحيح تحت الإحتلال الإسرائيلي ولكن بإمكاننا أن نقوم بكل شيء، وبإمكاننا نتحدى الإحتلال الإسرائيلي، و الأجهزة و جهدها و أبنائها و ممارساتها هي تحدي للإحتلال، هذا المكان هوتحدي للإحتلال وكل الأماكن التي بُنيت هي تحدي للإحتلال، ولا تفكروا أن الأوروبيين والأمريكان يحمون موقع ما... لا.. لا... مع إحترامي و تقديري لهم، فهم موجودين بيننا لا يحمون و لا كل الإتفاقيات لا تحمي و الدليل أنهم لم يحموا لا الشوبكي ولا سعدات رغم تعهدهم الخطي لا يحمون. أنت الذي تحمي.. أنت الذي تحمي المؤسسات الأمنية، شعبك الذي يحمي.

وبالتالي نعم بإمكاننا أن نقوم بعمل إستدامة من خلال حمايتنا لمؤسساتنا والآن يأتون ويفعلوا ما يشاؤون، وحتى لوقاموا بهدم البنايات، نجلس تحت خيمة ماذا سيفعلون، نتحدي وكم فينا نتحدى سنتحدى الإحتلال الإسرائيلي، وفي الظروف الحالية نحن غير قادرين على إطلاق النار على الإحتلال وينبغي أن نتحداه في كل عمله، هم أي قوات الإحتلال الإسرائيلي عندما القوا القبض على شرطتنا في الخليل وأرغموهم على خلع ملابسهم لماذا؟، لإذلال الشرطي الفلسطيني وكل المؤسسة الأمنية، والشرطي عندما يتأذى سيلحق به وأنا الأذى وكذلك المواطن وهم فقط يريدون أن

يروا المؤسسة الأمنية مكسورة أمام شعبنا الفلسطيني وهم يعرفون جيدا الشعب الفلسطيني.

أما أقصر الطرق هي التربية نعم ولكن التربية التي تعتمد على:

أولاً : الفرد في بيته.

ثانياً : الفرد في جهازه.

ثالثاً : الفرد في موقع تعليمه.

والأهم من كل هذا التربية هوالثقافة، عندنا يوجد مشكلة، المُعلم يذهب يُعلم تلاميذه ولا يوجد له علاقة بالثقافة، وعندما الطالب ينتهي من التوجيهي ينسى الذي سبقه، وهكذا عندما ينتهي من الجامعة ينسى الذي سبقه، ثقافة ضابط الأمن، لازم الضابط يعرف كل شيء دائماً إبدأ بالقراءة ثم القراءة وهكذا.

نعم لا يوجد عندنا عقيدة أمنية، يوجد عندنا عقيدة أمنية في عقولنا وقادة المؤسسة الأمنية يوجد عندهم عقيدة أمنية ولكن هذه العقيدة لم تُخط عبر وثيقة ونستطيع القول أن هذه هي العقيدة الأمنية للمؤسسة الأمنية ويجب أن تكون مكتوبة ومعروفة حتى نربي نحن ضباطنا وجنودنا عليها وكأنها الأمر اليومي لكل فروع المؤسسة الأمنية.

إستراتيجية أمن قومي نعم يجب أن يكون لدينا إستراتيجية أمن قومي وهذه لا تُبنى فقط من المؤسسة الأمنية، وهذه الإستراتيجية تُبنى من قبل القيادة السياسية مستعينة بضباط المؤسسة الأمنية متخصصين بالإستراتيجية تجاه المستقبل، ولكن أقول قد يكون تشابه وقد لا يكون تشابه وليس من الخطأ أن نتشبه حتى بأعدائنا إذا كان هناك مصلحة لنا، هذا المؤتمر نفذناه آملين أن يكون في المستقبل كما في الدول الأخرى مؤتمرات يذهبون إليها كل المهتمين، لماذا لم نعمل ذلك حتى إذا وجد التشابه بأعدائنا؟، فطالما هناك قائد لمؤسساتنا ولشعبنا وقضيتنا فلا ضرر من ذلك وأعتقد أن كل عام يتطور هذا المؤتمر نحوالأفضل وحضوره أيضا يختلف عن الحضور الذي سبقه وإن شاء الله في السنوات القادمة سيكون له دور أساسي في أتخاذ القرار أوفي رفضه مما يساعد القيادة السياسية بالنظر إلى المستقبل.

الجلسة الثانية

الاستدامة في ظل غياب الدولة: البعد السياسي لتطوير قطاع الأمن الفلسطيني

د. نظام صلاحات.

نستأنف الحوار حول المفهوم السياسي أو الإستدامة لتطوير القطاع الأمني والفكرة الأساسية هنا أن تطوير القطاع الأمني يتم في سياق وجود دولة، وفي الواقع هناك أكثر من سياق لتطوير القطاع الأمني، وربما تكون الدولة خارجة من صراعات وقد تكون الدولة تمر بمرحلة تحول أونامية، ولكن ما يحدث عندنا في فلسطين أن تطوير القطاع الأمني يتم في حالة عدم وجود دولة وهذا أدى إلى إفتقاد الرؤية العامة لفكرة وأين تذهب المؤسسة الأمنية وهذا ما سيسلط عليه الضوء المشاركون في المحور الثاني السيد قيس أبولیلی والدكتور صبري صيدم ويرأس هذه الجلسة الدكتور غسان الحلو.

د. غسان الحلو.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأخ اللواء توفيق الطيراوي عضواللجنة المركزية ورئيس مجلس أمناء جامعة الإستقلال.

سعادة الدكتور نايف جراد القائم بإعمال رئيس الجامعة.

السادة نواب ومساعدي الرئيس وعمداء الكليات كلٍ بمنزلته ورتبته وقدره.

الضيوف الأكارم... السيدات والسادة... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأسعد الله صباحكم جميعاً، وأهلاً وسهلاً بكم جميعاً في رحاب جامعتكم، جامعة الإستقلال في المشاركة بفعاليات مؤتمرها الرابع حول الإستدامة في قطاع الأمن الفلسطيني.

حقاً أَنه ليشرفني تولي رئاسة هذه الجلسة التي تحمل عنوان الإستدامة في ظل غياب الدولة بالتركيز على البعد السياسي في تطوير قطاع الأمن الفلسطيني، ويشرفني أيضاً أن أقدم متحدثي هذه الجلسة والذي نكن لهم الإحترام والتقدير و نشكرهم على تلبية الدعوة و للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر لإثرائه بأفكارهم و تصوراتهم و تحليلاتهم و خبراتهم و نشد على أياديهم للمضي قدماً في الدفاع عن حقوقنا المشروعة وفي الذود عن حمى وطننا الغالي فلسطين من براثن الإحتلال البغيض وقطعان مستوطنيه، رحبوا معي أيها السيدات والسادة بضيوف منصة الشرف وهم في الحقيقة أشهر من أن يعرفوا معالي الدكتور صبري صيدم عضوالمجلس الثوري ونجل القائد الشهيد ممدوح صيدم أحد مؤسسي حركة فتح رحم الله شهدائنا وأسكنهم فسيح جناته.

كما رحبوا معي بمعالي الرفيق قيس أبوليلى عضوالمجلس التشريعي، ونائب الأمني العام للجبهة الديمقراطية.

قبل أن نبدأ بفعاليات هذه الجلسة، أود أن أذكركم بأَني لست سياسياً و إنَما تستحضرني مجموعة من الأفكار و أود أن أشارككم بها لعلها تجول في خاطر بعضكم، و لأن عنوان هذه الجلسة له بعد سياسي يذكرنا بيوم عزيز علينا و هو يوم ذكرى النكبة الفلسطينية التي مر عليها ٦٤ عام وبما تحمله هذه الذكرى لنا من معاني أليمة أبعاد سياسية وأَنسانية حولت شعب كامل و إجتثة من أرضه و وطنه الى الشتات، و تذكروا أيضا عمليات القتل و البطش و التدمير التي تعرضت لها كافة مدننا و قرانا و مخيماتنا و مقرات سلطتنا الوطنية الرسمية للتدمير أبان إنتفاضة الأقصى في الضفة و القطاع و ما تلاها من محاولات لتغير وقائع القدس الشريف و فرض سياسة الأمر الواقع عليها وعلى غيرها من المواقع.

و تذكروا أيضاً جدار الفصل العنصري الذي أقامه الإرهابي شيء الصيت و السمعة ارئيل شارون و الذي إبتلع عشرات الآلاف من الدونمات من أراضي الضفة الغربية تحت ذرائع الأمن، كما تذكروا عمليات المصادرة المستمرة للأراضي وهدم المنازل وإعتداءات المستوطنين شبه اليومية على قرانا ومدننا ومساجدنا لإقامة المزيد من المستوطنات.

كما تذكروا حالة الإنقسام البغيض بين جناحي الوطن وما أحدثه من شرخ خطير في الجسم الفلسطيني ومن تداعيات سياسية تحكمها بعض الأجندات الخارجية على حساب قضيتنا الفلسطينية، وتذكروا الربيع العربي وما أحدثه من تغيرات ومن فوضى في بعض البلدان العربية تحت شعار شرق أوسط جديد.

وكما تذكروا ما تقوم به سلطتنا الوطنية من أعمال إصلاحية وأمنية لحماية مواطنيها والذي أصبح من وجهة نظر الغاصب المحتل عمل غير قانوني وخروج عن الإتفاقيات وتهديد لأمنهم وأمن مستوطنيهم، وأخيراً تذكروا معركة الأمعاء الخاوية التي يخوضها أسرانا البواسل داخل السجون في هذه الأيام والذي مضى عليه حتى هذا اليوم ٢٨ يوماً إحتجاجاً على سياسة العزل الإنفرادي والحكم الإداري والقمع والإرهاب بحقهم وحرمانهم من أبسط الحقوق الإنسانية هذا هوواقع الحال في هذه الأيام أَنه لواقع يحكمه منطق القوة والبطش والإرهاب بحق أبنائنا في زمن ضاعت فيه العدالة وضاع معه حق الشعوب في الدفاع عن كيانها حقاً أَنه منطق معوج لأَنه لا يرحم الضعيف ولا يحمي لاجئ بل أصبح الصراع على القضية الفلسطينية من قبل بعض الأقارب والغرباء صراع

مصالح لا يحق بموجبه للشعوب أن تقرر مصيرها بأَنفسها وإلا إتهمت بالإرهاب، هذه بعض الأفكار التي قد تجول في خواطر البعض منكم.

أما الآن أدعو الأخ قيس أبولیلى لإلقاء كلمته وما يجول في ذهنه من أفكار حول البعد السياسي لقطاع الأمن الفلسطيني فليتفضل.

الرفيق قيس أبولیلى.

أن هذا المؤتمر بعنوانه إستدامة تطوير قطاع الأمن الفلسطيني يتزامن مع مناسبة ذكرى النكبة الفلسطينية التي لها بُعدٌ سياسي ومأزق سياسي، وإننا عشية النكبة التي حلت بشعبنا منذ ٦٤ عاماً والتي ما تزال متوالية فصولاً لتذكرنا إننا ما نزال في سياق مرحلة الصراع من أَجل التحرر الوطني والإستقلال ومن أَجل حق لاجئي شعبنا، وبالرغم من الحاجة لبناء مؤسسات ولكنها بالدرجة الرئيسية عملية تحرر من الإحتلال الإسرائيلي الذي عقبه رئيسة في طريق قيام الدولة الفلسطينية وممارسة سيادتها على الأرض.

والقضية الثانية إضراب الأسرى الأبطال في سجون الإحتلال الإسرائيلي. وهو الذي يشير أيضاً إلى أن صراعنا مع الإحتلال و هو صراع يتوالى إحتداماً بين الحين والأخر، و تتصاعد وتيرته أو تَخفتُ وفقاً للعديد من العوامل التي لسنا بصدد تحليلها اليوم، ولكن هذا الصراع لا يمكن أن يجد لنفسه حلاً أوتهدئته على المدى البعيد والقريب ما لم تنتهي أسبابه الرئيسية والمتمثله في إستمرار الإحتلال الإسرائيلي وما ينطوي عليه من عملية توسيع إستيطاني في أرضنا ونكران لحق شعبنا في تقرير مصيره وتهويد للقدس الشريف عاصمة الدولة الفلسطينية الأبدية، ويلي ذلك من الممارسات القمعية التي تريد إخضاع شعبنا وإبقائه قيد الإحتلال وقيد الهيمنة الإسرائيلية.

وبدءا أتوجه بالتحية إلى أبطال الأسر الذين يصمدون برؤوس مرفوعة برغم الجوع والتنكيل ليرفعوا بذلك رؤوسنا جميعاً ورأس شعبهم ويعيدوا موقعهم المتصدر والمبادر في سياق نضالهم الوطني من أَجل الحرية والإستقلال وإنما أيضاً لنعيد إلى الأذهان البيئة التي نحن في سياقها نناقش ونعالج مسألة بناء وتطوير وإصلاح قوى الأمن الفلسطينية والقدرة على الإستدامة في هذه العملية بالرغم من التحديات التي تواجهنا.

والواقع أن السؤال الذي طرح حول جدية القدرة في الإستدامة بهذه العملية هو لا ينطبق فقط على أجهزة الأمن الفلسطينية هوأيضاً ينطبق في الواقع على السلطة الوطنية الفلسطينية بكاملها وبكل أجهزتها ووظائفها إذا صح التعبير، لأن السؤال هو في الواقع الذي تتصارع الآراء في الساحة

الفلسطينية حولها منذ توقيع إعلان المبادئ (أوسلو) حتى الآن، هو هل ثمة من وظيفة تضمن للسلطة الحدود المعروفة لنا جميعاً لسيادتها أوإفتقارها للسيادة وضمن الحدود المعروفة لصلاحياتها في سياق الإحتلال وإستمرار الإحتلال؟، وهل وظيفة السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا السياق يمكن أن تلعبها وإذا كان ثمة وظيفة فما هي هذه الوظيفة؟.

والجواب على هذا السؤال برأي تنبع وتشتق العديد من الأجوبة حول الكثير من القضايا التي كانت وما تزال موضع جدال وصراع وخلاف ربما عملت في الساحة الفلسطينية، والبعض طبعاً يتبنى الرأي القائل أن لا وظيفة للسلطة الوطنية الفلسطينية وأنه لم يكن هناك ضرورة أصلاً لأن تقوم، وكان من الأجدى بالنسبة للبعض أن يستمر الصراع المباشر ضد الإحتلال دون المرور بهذه المرحلة الوسيطة الإنتقالية وأن يتواصل إلى أن يحقق أهدافه المتمثلة بقيام الدولة وجلاء الإحتلال عن أرضنا المحتلة، والبعض الأخر يعتقد ويرى أن مجرد قيام السلطة هو إنجاز وطني هام ينبغي الحفاظ عليه بأي ثمن كان وإن كان مقابل بعض التنازلات السياسية وغير ذلك.

طبعاً هذا الجدال ما بين وجهتين النظر هاتين ووجهات النظر التي تتوسط أو تتأرجح بينهما، يقفز ويعلوأيضاً بالعلاقة مع متغير أخر شديد الأهمية وهو وجود أوغياب أفق سياسي إلى عملية سياسية تؤدي زوال الإحتلال الإسرائيلي والى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والواقع أن حالة عنصر الإستدامة كما نرى منذ عقدين من الزمان هو غياب هذا الأفق السياسي للأسف لأنه كان العكس ينبغي أن يكون حالة عنصر الإستدامة مما يجعل المرحلة الإنتقالية مرحلة إنتقالية فعلاً هوأن هذه العملية السياسية تتوالى بسلسلة من الإنفراجات المتوالية إلى أن تصل إلى إتفاق يشكل حلاً للصراع في مرحلته الراهنة بجلاء الإحتلال وقيام الدولة الفلسطينية.

لكن نحن الآن في السنة التاسعة عشر منذ أن توقع إعلان المبادئ (أوسلو) ونجد أن كل القيود التي وضعت على إمكانية أن تؤدي العملية السياسية إلى هدفها المبتغى الذي لم يكن مُعَرفاً أصلاً في الإتفاق وهذه هي واحدة من المشاكل الرئيسية والجوهرية التي نعاني منها كلما إقتربنا من الوصول إلى حل عبر التفاوض نجد أن هذه العملية السياسية تنهار وتعود مرة أخرى إلى الجمود أوإلى الإرتداد إلى حالة من الصراع المباشر الذي يلقى بضلاله كثيرة على الوضع الأمني، وهذا أمر طبيعي كون أن الوضع الأمني لا يمكن أن يستدام بحالة من الهدوء النسبي والإستقرار النسبي في الوقت الذي يتواصل الصراع فيه مع الإحتلال حتى لوشئنا ذلك لأن هذه عملية موضوعية، وأنا أدرك أن هناك رغبة عميقة لدى القيادة السياسية أن يتواصل النضال من أجل الدولة الفلسطينية في وضع من الإستقرار النسبي الذي يبتعد عن الخفضات والإنتفاضات.

ولكن للأسف أن هذه الرغبة ذاتية ليست مضمونة في ظل القدرة الفعلية على مواجهة التحديات التي تفرض على هذا الصراع، وربما يشتق من هذا الكلام أَنه ليست ثمةَ قدرة على الإستدامة في عملية بناء وتطوير الجهاز الأمني الفلسطيني وإصلاحه وقيامه بوظائفه، ولكن أنا لست من أنصار هذا القول، لست من أنصار الفكرة التي تقول أن الأفق مغلق أمام الإستدامة في هذه العملية، لماذا؟.

لأنني أَعتقد أَنه ما بين الموقفين النقيضين الموقف الذي يقول أن لا وظيفة للسلطة الفلسطينية، والموقف الذي يقول أَنها أي السلطة الوطنية إنجاز وطني ينبغي الحفاظ عليه بأي ثمن كان حتي استدعى ذلك تقديم تنازلات سياسية، وما بين هذين الموقفين ثمة خياراً ثالثاً وهو أن تؤدي السلطة الفلسطينية فعلاً في سياق النضال من أَجل الإستقلال وظيفةً هاماً جداً وهي تحسين صمود المجتمع بما لديها من صلاحيات في إدارة الشأن الداخلي الفلسطيني بممارسة هذه الصلاحيات بالتوجه الذي يخدم النضال من أَجل التحرر الوطني وليس بوضع نفسها نقيضاً لهذا التوجه، ولا أيضاً بوضع نفسها في موقع ما يمكن أن يسمى بسلطة المقاومة التي هي غير قابلة للإستدامة بالتحديد في ظل ميزان القوى الراهن سواء بيننا وبين العدو أو على الصعيد الإقليمي والدولي، وأَنا أَعتقد أن هذا ممكن أن يُشتَق منه الكثير فيما يتعلق بتوحيد الحركة الوطنية الفلسطينية بإتجاهات مختلفة على إستراتيجية موحدة في مجابهة الإحتلال والتقدم على طريق الإستقلال، ولكن لا أريد أن أتحدث عن الجوانب الأخرى لهذه الإستراتيجية، أريد أن أركز على ما يمكن أن يُشتَق من هذه الإستراتيجية فيما يتعلق بوظيفة الأمن الفلسطيني.

وبالتالي العقيدة الأمنية التي ينبغي أن يُبنى عليها، نعم أخي توفيق الطيراوي أشار أَنه ربما في رؤوس قيادة الأجهزة الأمنية، وربما في رؤوس قيادات السلطة الفلسطينية، ثمة تصور للعقيدة الأمنية وربما تكون غير مُعلنه بسبب القيود التي تفرضها واقعة الإتفاقات مع الإحتلال الإسرائيلي الخ...، ولكن نحن على كل حال مطالبون بأَن نناقش وأَن نُعمق وعي مجتمعنا وهو العنصر الرئيسي في هذه العقيدة الأمنية، كما أن وظيفة السلطة يجب ويمكن أن تُعزز من صمود المجتمع لدعم النضال وتطوير النضال لمواجهة الإحتلال من أَجل الإستقلال الوطني، كذلك يمكن أن تكون وظيفة الجهاز الأمني في هذا السياق هي وظيفة محددة بالحفاظ على الأمن الداخلي للمجتمع الفلسطيني وتمكينه من أن يصمد ليتصدي لتحديات المعركة من أَجل الإستقلال الوطني ودحر الإحتلال، وهذا يعني بالطبع أن الأمن الفلسطيني هنا ليس معنياً ولا ينبغي أن يكون معنياً بما يسمى بحماية أمن الإحتلال أو أن يشكل حاجزاً بينه وبين الشعب وبين الإحتلال هذا ليس من وظائفه ولا ينبغي أن يكون من وظائفه، وفي المقابل أيضاً من وظائفه بالتأكيد هوالحفاظ على

الإستقرار الداخلي للمجتمع الفلسطيني، وتمكينه من أن يمارس إستراتيجية فعالة خصوصاً أن هذه الإستراتيجية بدأت تَتَبلور أكثر فأكثر بصورةٍ واضحة على قاعدة خيار المقاومة الشعبية والذي هوخيار ينسجم إلى حد كبير مع القانون الدولي والقانون الإنساني وبالتالي يحظى بتفهم دولي واسع ويحظى أيضاً ربما في المستقبل إذا أُحسن إدارة الصراع لحماية دولية تُمكنه من أن يبقى ويستدام حتى بالرغم من قمع الإحتلال ومن محاولات الإحتلال لتدميره والقضاء عليه.

نعم أنا أَتفق مع الأخ اللواء توفيق الطيراوي أَنه في الظروف الراهنة ليس هناك حماية من الخارج، ليس هناك حماية من أي طرف دولي يمكن أن نراهن عليها أونعتمد عليها، وإنما يمكن أن نعتمد على شعبنا وعلى سلطتنا وحمايتها وصحيح ربما في الوقت الراهن ولكن في ظروف نسعى إليها وهي ظروف إعادة إدخال العامل الدولي أوالمجتمع الدولي كعنصر ضاغط من أَجل فتح طريق أمام العملية السياسية الهادفة إلى الإستقلال، في ظروف كهذه نستطيع أن نجعل من العامل عامل حماية إضافي إلى عملية إستدامة وإعادة بناء وتطوير الأمن الفلسطيني.

العامل الثاني الذي أَعتقد أَنه جوهري ولا غنى عنه هو العلاقة ما بين الأمن الفلسطيني في هذا السياق و ما بين الأمن الفلسطيني في هذا السياق وما بين المجتمع الفلسطيني أو ما بين الشعب، لا يمكن في ظل عقيدة أمنية كهذه بل في الواقع في القيود المفروضة على طبيعة حجم والقدرة التسليحيه ونمط التنظيم لجهاز الأمن الفلسطيني التي تفرضها الإتفاقيات نفسها، لا يمكن لقوى الأمن الفلسطيني أو لجهاز الأمن الفلسطيني أن يقيم علاقته مع مجتمعه على قاعدة ما يسمى بضمان الأمن عبر فرض الهيبة على المجتمع، هذه نظرية غير قابلة للإستدامة وهي نظرية سرعان ما يَتَبَين أَنها تنهار عند أول مواجهة.

النظرية الوحيدة القابلة للإستدامة في هذا الظرف هو أن يكون الأمن نابعاً من المجتمع، أن يكون الأمن جزءاً من عملية تطور المجتمع نفسه، وبالتالي أن تكون العلاقة بينه وبين المجتمع علاقة حماية متبادلة، وليس علاقة سلطة وعلاقة قاطعين للسلطة أوسادة ومسودين، وهذا لا يعني أيضاً في هذه الظروف أن على الأمن أن يكون حريصاً كل الحرص على إحترام سيادة القانون والتقيد الحرفي بسيادة القانون، وممارسات ذات طبيعة إستبدادية وسلطوية وخارجة عن القانون بمعنى مستهترة بالقانون وما يضمنه من حقوق وحريات للمواطنين هي ممارسات قاتلة في مثل هذه الظروف سرعان ما تخلق حاجزاً وهوتاً ما بين الجهاز الأمني ومجتمعه وفي وجود مثل هذه الهوه لا يمكن لهذا الجهاز الأمني ليس فقط أن يمارس مهامه بل لا يمكن له حتى أن يستمر وأَن يستديم في تطوره وبناءه وبالتالي في عميلة إصلاحه.

هذا هو العنصر الثاني الذي أَعتقد أَنه لا بد من أن يكون بارزاً في العقيدة الأمنية والمعلنة والتي ينبغي أن تشكل الإطار الذي يتغلغل في الجهاز الأمني ومراتبه العليا وعناصر التنفيذية وأَن هذا الجهاز جزء من الشعب وأَنه يستطيع يفرض هيبته ليس بممارسة السلطة الإستبدادية على المجتمع وأَنما إِندماجه مع الشعب وأَن يستمد قوته حيويته وحمايته من الشعب نفسه ومن المجتمع.

أنا لا أريد أن أطيل في هذا المجال، أريد فقط أن أَنهي كلمتي في الشكر والتقدير للدور الذي يعلبه المركزان، الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني، وجنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، في إِستدامة هذه المؤتمرات السنوية لمناقشة تطور القطاع الأمني الفلسطيني، وبالرغم من المتغيرات الكثيرة في هذا الصدد إلا إننا ما زلنا كل مرة نجد أنفسنا مضطرين للعودة إلى مناقشة المنطلقات والأطر الخارجية لصياغة هذه الوظيفة وهذا التطور، ولكن هذا لا يقلل من أهمية المؤتمرات وإنما يؤكدها ويجسدها، وشاكر أيضاً لجامعة الإِستقلال ممثلة بالأخ الدكتور نايف جراد القائم بأعمال رئيس الجامعة، ورئيس مجلس أمنائها الأخ اللواء توفيق الطيراوي على الجهد والإهتمام اللذان يقدمان لمثل هذه العملية.

وشكراً لكم جميعاً.

نشكر معالي الرفيق قيس أبو ليلى على كلمته وتوضيحاته حول البعد السياسي من أَجل تطوير القطاع الأمني الفلسطيني، وما طرحه من أفكار تؤكد على الدور المناط بالأجهزة الأمنية بالحفاظ الوطن والمواطنين والمطالبة بأَن يكون الأمن نابعاً من المجتمع وأَن تكون العلاقة بين المجتمع والأجهزة الأمنية هي علاقة تعاونية تكميلية بالرغم من غياب الأفق السياسي الذي يلقى بضلاله على الوضع الأمني، والذي قد يؤثر سلباً على الإِستدامة في عمل أجهزتنا الأمنية والتي تحمل بعداً سياسياً.

أفسح الآن المجال لمعالي الدكتور صبري ليقدم كلمته فليتفضل.

د. صبري صيدم.

بسم الله الرحمن الرحيم

الأصدقاء والأحبة جميعاً.

فقط أود القول إنني حمدت الله عندما أشار الأخ توفيق الطيراوي– أبوحسين للمال أن أبناء الجامعة لم يكونوا موجودين عندما تطرق لإسمي لأن القذائف كانت ستنهال علي وكأني المسئول عن إنقطاع المال وهو ما أراد أن يخبرني بذلك، وبالتالي أعلن عدم مسئوليتي عن إنقطاع المال، وأيضاً أعلن عدم مسئوليتي عن غياب الرفيقة خالده جرار التي أعشق المناكفة معها من على المنصات، وبالتالي إستفردنا أنا والرفيق قيس أبوليلى بالوقت وشعرتم بنوع من الإطالة.

أنا لا أريد منافسته ربما أن هذا الموضوع بحاجة الى خمس ساعات لإعطائه حقة بالنقاش وأنا لا أريد الإطالة عليكم أريد الإجابة على عدة أسئلة طرحتها هذه الندوة أوالحصة بهذا المؤتمر.

وقبل أن أجيب على هذه الأسئلة، أود أن أشكر روح الجرأة في الورقة التي أسست لها المؤتمر وفي مجمل الأسئلة التي يطرحها هذا المؤتمر لأن العالم الذي أرفض أن أكون فيه جزءاً من عالم ثالث، وأعتقد أننا عالم أول برغبتنا بالحرية ووفائنا لمسيرتنا ورغبتنا لإقامة دولتنا المستقلة، وغالباً المؤتمرات فرصة لإنتقاد الأنظمة، وفرصة للتهليل للقيادات الظالمة، وفرصة لمسح الجوخ للأجهزة الأمنية القائمة والتدلل والإستعطاف والإستزلام والى خلافة من المفردات والألفاظ.

ولكن اليوم طُرحت أسئلة جريئة وكبيرة تحتاج لأجوبة وربما في إجاباتي سأفتح الباب أمام المزيد من الأسئلة حتى نَتَبنى مبدأ الجرأة في طرح الأمور، والأسئلة التي طرحت بهذا الجزء من المؤتمر وما خصص لنا للإجابة عليه هي أسئلة ثلاثة:

١. إلى أي مدى يُمكن أن يكون تطوير قطاع الأمن ذوفعالية في ظل الإحتلال الإسرائيلي؟، وهوسؤال طرح من قبل أحد الإخوة.

٢. كيف يُمكن أن تساعد المصالحة على تحقيق الإستدامة؟.

٣. كيف يُمكن تحقيق رؤية سياسيه مشتركة لتنمية القطاع الأمني الفلسطيني؟.

في السؤال الأول أريد أن أقول بصراحة وبدون أي نوع من أنواع التجميل على الإطلاق بأن الإحتلال يريد أمناً يحفظ أمنه، الإحتلال يبحث عن أجراء يعملون لديه ليستديم إحتلاله ويُمعن في

سياساته ويتفرد كما يشاء، ونحن يجب أن نقول للإحتلال حاضر سيدي ترى مستوطنات، نرى جدارالفصل العنصري، نرى تهويد للأرض، نرى حصار، نرى حواجز أمنية منها الطائر ومنها الثابت ويعود الإحتلال مرة أخرى ويقول الأمن وأنت يجب أن تنحني احتراماً لهذا الإحتلال وأن تقبل فيه، لا نحن ولا أجهزتنا الأمنية بوارد أن نكون أذلاء لهذا الإحتلال.

لذلك نحن نبحث عن أجهزة أمنية تؤسس لدولة وهذا الفارق ما بين ما بين المحتل والشعب الخاضع للإحتلال هناك تباين كبير في المفهوم، لذا فتطوير المؤسسة الأمنية والحفاظ عليها سيبقى أمراً مجزوء في ظل الإحتلال، بحيث أنت تسعى بإتجاه رؤية متكاملة وهويسعى بإتجاه معاكس تماماً، الأمن والإحتلال وافقنا عليه ضمن ترتيب قانوني غير مسبوق في القانون الدولي، أن تنشأ سلطة تحت الإحتلال لكن لتؤسس لنواة الدولة، وبالتالي كان من المفهوم أن تكون الأجهزة الأمنية كما سأقول في نهاية هذه المداخلة هي نواة للقوات المسلحة الفلسطينية التي ينبثق عنها جيش وطني، وبالتالي ستكون ركيزة وعماد الدولة الفلسطينية الوليدة، لذلك هذا الجهد القائم حالياً حقيقتاً لم يكون مستداماً في ظل الإحتلال حتى نجيب على السؤال بجرأه وبدون مراهنة.

لذا سيتصاعد السؤال داخل الأجهزة الأمنية حتى الشباب الموجودين خارج أسوار هذا المكان سيسألون أنفسهم ما هومؤدى التطوير الأمني؟، وقد حددت إسرائيل سقفه عدة مرات، حددت السلاح، حددت الذخيرة والعتاد، وتحدد مناطق الدخول والخروج، تمنح التصريح أوتحجب عنه التصريح، تماماً كما هوإبن هذا الشعب الأعزل الذي يخوض عماد حياته اليومية، وبقاء إسرائيل في المعادلة لن تؤدي إلى توفير إستدامة المؤسسة الأمنية، أنا أعرف أن السفراء الحاضرين معنا والمانحين وكل من يساعد الفلسطيني يحرص على مفهوم بناء الدولة ولنكون جزئيين أكثر الموجة التي ركبنا موجتها خلال السنوات الماضية أننا نبني مؤسسات الدولة التي بُنيت في عهد الرئيس عرفات وجاء الرئيس أبومازن ليستكمل المسيرة، كنا نقول أننا سندعمكم في بناء مؤسسات الدولة، جيد وممتاز لكن إلى اين؟، ما هو مؤدى أن تستمر في البناء؟ في جنوب السودان مع الاحترام ١٨٥كم مُعبد من الشوارع، دولة تمتلك بترول وبنية تحتية محدودة تصبح دولة عضوفي الأمم المتحدة بضغطة زر خلال خمس أيام من إعلان الإستقلال تدخل الأمم المتحدة عضواً كاملاً، وأنت يجب أن تستمع إلى محاضرات حول إقامة الدولة وبناء المؤسسات وإستدامة الأجهزة الأمنية وهكذا ... وهكذا من حقك أن تسأل إلى أين المسيرة؟.

لذلك أنا أرى حقيقتاً بأن بناء أفق السلام كما قال من سبقني بالحديث في هذا المؤتمر، وإستدامة الإنقسام وشح الموارد المالية نعم هي أشبه بصمام القنبلة الموقوتة، فالأمن ليس إلا جزءاً أصيلا

من الناس، وعندما يحاول البعض إحداث هذا الشرخ ويقول أن هذه الأجهزة الأمنية في أبراج عاجية وهذا الشعب المسكين الذي ينظر بحصره للأجهزة الأمنية الغاشمة، هذه مدرسة لا يمكن أن تستدام ورجل الأمن هو ابن الشعب، لذلك إبن الشعب يرى في المؤسسة الأمنية المؤسسة الوقائية التنموية للأجهزة عند أحد وهي بطبيعة الحال ليس طرفاً ثالثاً لردع المخاطر عن دول الجوار وهي لا تعمل لمصلحة دول الجوار، فهي تحافظ على أن مجتمعها وتنميته وتحافظ على سيادتها وعلى إستقرار حدودها و إستقرارها الداخلي ولا ينظر إليها بأنها تعمل أجيره عند أحد حتى تحافظ على أمنه.

كيف يمكن أن تساعد المصالحة في إستدامة تطوير القطاع الأمني الفلسطيني ؟، وهذا السؤال الثاني– مؤشر على قياس رؤية المواطن لنجاح الأجهزة الأمنية حقيقتاً وقيام الأجهزة الأمنية بتقديم الخدمات الأمنية له، لذلك يجب أن ترى الأجهزة الأمنية بأنها تخدم مصالح الناس على إختلاف توجههم ومشاربهم السياسية وبالتالي لا تعمل عند فصيل معين كما تطرق الأخ توفيق الطيراوي في مداخلته.

والمصالحة هي عملية لاحمه لهذا الصالح القائم وتُعيد ترتيب تركيب النسيج الإجتماعي وتحقق الرفاه المجتمعي ويكون الأمن جزء منه، أما أن تصبح الأجهزة الأمنية أجيره لفصائل سياسية وتدخل في المتاهات وتنهك وتستنزف بغرض تسييد رسالة فصيل على فصيل هذه أجهزة أمنية لا تستطيع في الحقيقة أن تستدام لذلك المصالحة ليست من باب الترف السياسي وأنما من باب الحاجة الوطنية الطبيعية.

والسؤال الأخير.

كيف يمكن تحقيق رؤية سياسية مشتركة لتنمية قطاع الأمن الفلسطيني؟.

حقيقتاً الرؤية الفلسطينية واضحة، والأجهزة الأمنية كما أسلفت نواة للقوات المسلحة الفلسطينية، نواة الجيش وطني وأركانه المختلفة جزء من الشعب ليست أجيرة عند أحد، ولا تعمل بالوكالة كما قلت وليست أداة للقمع أوالصراع حتى في مفهوم النشاط الإلكتروني يقال أنه تكميم الأفواه، الأجهزة الأمنية تحجب المواقع الإلكترونية، والنائب العام يتحول إلى غول ويصبح مستبداً في موضوع كبت الحريات بهذا الطرح شطت يجب أن يشرح في سياق أخر، ولكن هذا المكون الذي ذكر، يراه الناس ويريده الناس وأن يكون جزء من حياتهم الأصيلة، وجزء مكون لمستقبل أكثر إشراقاً لذلك المصالحة هي التي توفر الأرضية المُجمَع عليها سياسياً لدعم دور الأجهزة الأمنية حتى تَتَفرغ للمعركة المُتَمثلة في بناء الدولة وأنهاء الإحتلال الإسرائيلي.

فالحقيقة عندما يجب الحديث عن الأجهزة الأمنية في بعض الأحيان يجري تغويل الأجهزة الأمنية بصورة وكأَنه يوجد حاجز نفس بين الناس والأجهزة الأمنية حتى أن ذلك ليس طفرة فلسطينية هي ظاهرة في العام تتجلى بخوض الناس من القوة وتخشى البطش وتتعامل مع الأجهزة الأمنية كأَنها في بعض الأحيان شيء من عملية الرعب.

ولكن دول قررت أن تأخذ قراراً أكثر تقدماً بأَنها أَخفت كل المظاهر المسلحة من الشوارع حتى لا ترى سيارة شرطة موجودة في الشارع أوالشرطي يُحول بزية الى مظهر من مظاهر التقاليد الموجودة ولا يحمل سلاح ولا يستخدم السلاح إلا بالأمر وسيارة الشرطة لا تحمل السلاح إلا بخزنة ولا تفتح إلا بأمر، كل هذا كان الهدف منه خلق حالة من التَحبب ما بين المواطن والجهاز الأمني، والإستدامة في ظل غياب الدولة صعبة وسنستمر في تلقي المساعدات وتلقي المحاضرات مع إحترامنا للسفراء الموجودين بيننا.

وأَنا أقول أن كل هذا الجهد ولا أريد الخوض في العواطف، وصراحة أن كل هذا الجهد سيصبح إسطوانة مشروخة إذا ما وصلنا من هذه اللحظة إلى دولة فهذا الكلام عاري عن الصحة، ودائماً نذكر بأَننا لسنا لدينا إمكانيات، وليس لدينا أجهزة أمنية، وليس لدينا وسيلة للإستمرار، ويجب أن تحافظ على أمن كذا ويجب أن تعمل كذا حتى تصل إلى ما تصبوا إليه، يجب أن يصل الشعب الفلسطيني إلى الدولة، وهذا السياق قبل أن أختم القول، تحية لأسرانا البواسل، وتحية لشعبنا الفلسطيني، ونستذكر جميعاً النكبة الفلسطينية، وأَن نكبتنا الثانية تتجلى في إستمرار الإنقسام المشئوم وشكراً جزيلاً.

د. غسان الحلو.

أشكر معالي الصديق صبري صيدم، ولصراحته وجرأته في الإجابة على الأسئلة ونؤكد على ما ورد في كلمته أَنه في ظل غياب الدولة هناك الكثير من الإصلاحات لا يمكن إنجازها بسهولة لا سيما في الصعوبات.

أشكرهم مرة أخرى على ملاحظاتهم وتحليلاتهم وتفسيراتهم فيما يتعلق بالبعد السياسي، وهنا أترك المجال لزميلي الأستاذ صالح لأخذ الأسئلة من حضراتكم حتى نسأل الإخوة الضيوف حول آرائهم فيما يتعلق بالبعد السياسي.

أ. صالح طه.

صباح الخير وأَنا سعيد بسماع المداخلات والحديث عن إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني ويوجد لدي سؤالين للرفيق قيس أبولیلی وسؤال للأخ الدكتور صبري صيدم.

سؤال يتعلق بالرفيق قيس أبولیلی، تحدثت عن أن الأفق السياسي مغلق وضيق جداً، في ظل سوء الأوضاع السياسية كيف بالإمكان أن يستدام ونطور القطاع الأمني؟.

سؤال أخر للدكتور صبري صيدم ألا ترى بأَن تركيبة وشخصية بعض المسئولين المزاجية والتفرد بإتخاذ القرار ما زال يعيق تنمية وتطور القدرات الأمنية وبالتحديد القطاع الأمني؟.

الرائد احمد براهمه: إستخبارات عسكرية.

سؤال للرفيق قيس أبولیلی

كيف يُمكن أن يكون هناك إستدامة مالية في قطاع الأمن بالتزامن مع التحديات الإقتصادية والسياسية والأمنية؟، وبما أن الإقتصاد الفلسطيني مَبني على وضعين الأمني والسياسي، أين الفرص في هذا المجال؟

أ. صالح طه.

نفتح المجال، تفضل دكتور صبري صيدم.

د. صبري صيدم.

أن تركيبة شخصية بعض قيادات الأجهزة الأمنية أَعتقد أن الأخ اللواء توفيق الطيراوي تحدث عن إشكاليات بهذا الصدد، وحتى أكون أكثر دبلوماسية بالحديث هناك أخطاء أرتكبت في تشكيل الأجهزة الأمنية في تولي بعض الشخصيات لقيادة الأجهزة مما إنعكس نوعاً ما على أدائها، ووساد فيها بالفعل المزاجية في التعامل وفي الحقيقة نقلت بعض الإشكاليات العشائرية والشخصية وحالة القمع التي عاشها شخص ما جراء الإحتلال نقلت في بعض الأحيان ظواهر في التعامل أدت إلى أخطاء خوفت الناس من المؤسسة الأمنية وخلقت هذا الحاجز المعنوي.

وربما نعم يكون لدى البعض شعور بأَن البعض في قيادات الأجهزة الأمنية يجب أن يعاد النظر في أدائه ولكن بالحقيقة في خضم العمل السياسي الفلسطيني أنا ألاحظ أن زمن الملائكة إنتهى،

وبالتالي ليس هناك أنبياء في العمل العام تستطيع أن تحبني كما تشاء وتكرهني كما تشاء، وبالتالي ليس هناك شخصيات إجتماعية في العمل وفي الندية بالتعامل مع الأجهزة الأمنية في بعض الأحيان مما ساعد ذلك على خلق هذه الإنطباعات المسبوقة، لذلك آمل أن يشكل هذا المؤتمر الجرأة المطلوبة في طرح الأسئلة والإجابة عليها من خلال التطرق إلى أسئلة من هذا النوع، وأيضا الإجابة على موضوع القمع، والإجابة على موضوع الحريات.

الإجابة على موضوع جاهزية الأجهزة الأمنية في حال إستعادة الوحدة الوطنية أوجاهزية الأجهزة الأمنية في التعامل مع الملفات المختلفة، أسئلة كثيرة برسم الإجابة، ولكن كما قلت آمل أن يكون هذا النقاش هو نقطة مضيئة للإمام، وأيضاً آمل أن تكون هذه المؤسسة الأمنية التي جاء تأسيسها متأخرا نوعاً، ولكن أن تأتي متأخراً خيراً من أن لا تأتي أبداً، آمل أن تُمأسس العمل بها، والورقة الخلفية للمؤتمر تشير الى ثلاث إشكاليات رئيسية.

الإشكالية الأولى: غياب الحوكمة، وبالتالي غياب الرقابة.

الإشكالية الثانية: غياب التشريعات، وفي الحقيقة أن غياب التشريعات يدفع إلى الإرتجال، وإلى غياب صورة المجلس التشريعي ومن ثم يتم الإنتقال للحديث عن المال ولتتخيلوا الإشكالية التي تواجهها المؤسسة الأمنية في سياق غياب الحوكمة والرقابة والقانون الذي يحكم عمل رئيس الجهاز والمسئولين في الجهاز والضباط والأفراد والعناصر.

الإشكالية الثالثة: غياب المال كان الله بعون المؤسسة الأمنية

الرفيق قيس أبوليلى.

شكراً جزيلاً في الواقع أن الأسئلة الموجه لي تدور حول نفس المحورين ولدي الإجابة عليها، ولذلك الإجابات التي سأقدمها هي إجابات إجتهادية على الأرجح وربما تكون تحليله بأدب إعادة النظر في الكثير مما نعتبره جزء من حياتنا اليومية ومن مسلمات وحتى في طريقة إدارتنا لمؤسستنا الوطنية نعتبره مسلمات وهو ليس كذلك على كل حال، وأول هذه النقاط هو في الحقيقة أن السلطة الوطنية الفلسطينية قامت على قاعدة مسلمة ترتسم عليها علاقة إستفهام كبيرة، وهي أن هناك عملية سياسية كانت ستقود وكانت محددة لم تعد محددة إلى حلاً للصراع يؤدي إلى زوال الإحتلال والى قيام دولة مستقلة، وأنا لا أقول أن أفق زوال الإحتلال وأفق قيام الدولة هو أفق مغلق وهذا هو الأصل، وأنما أقول أن هذه العملية السياسية بأطرها القائمة الآن هي التي تقودنا إلى أفق مسدود ومغلق، وأعتقد أننا تجاوزنا المرحلة التي كنا فيها نتساءل عما إذا كان ممكناً لهذه العملية أن تجتاز

الإنسداد المعقد، ونحن الآن أمام عملية مستمرة منذ ١٩ عام على الأقل وأَقصد العملية التي بدأت بتوقيع إعلان المبادئ (أوسلو)، وإذا كنا نريد العودة إلى عامين للخلف سنبدأ بمؤتمر مدريد نكون قد أمضينا ٢١ عام هذه العملية تقريباً عقدين من الزمان، ومرت هذه العملية بعد عقود سواء كان على الصعيد الدولي أوعلى الصعيد الإسرائيلي من الجانب الأخر من هذه العملية، وتعاقبت العديد من الحكومات والائتلافات على الحكم الإسرائيلي، وأيضاً تغيرت الأوضاع الدولية أكثر من مرة تغيرت بعضها جوهري ومع ذلك عملية السلام بأطرها المحددة واصلت الإِصتدام بطريق مسدود على طيلة هذه الفترة.

وأَنا أَعتقد هذا يشير إلى النتيجة التي يستخلصها البعض أن العملية السياسية القائمة على مفوضات هي غير مجدية إطلاقاً، وأَنما أن هذا يشير إلى ضرورة تغيير قواعد اللعبة في هذه العملية السياسية، لا بد من تغير الأسس التي تستند إليها هذه العملية السياسية والخطوات التي إِتخذت مؤخراً من قبل القيادة الفلسطينية هي مؤشرات وذلك على النحوالتالي:

أولاً: هذه العملية يجب أن يعاد تأسيسها على قاعدة التبادلية في الإلتزامات وليس الإِلتزام من طرف واحد هو الجانب الفلسطيني بينما الطرف الأخر يدير ظهره إلى كل الإِلتزامات.

ثانياً: هذه العملية يجب أن يعاد تأسيسها على قاعدة المرجعية الدولية وليس على قاعدة ما تفرضه إسرائيل على طاولة المفاوضات بحكم سياسة الأمر الواقع أوبحكم إِنعدام الخيارات لدى الطرف الفلسطيني.

ثالثاً: هذه العملية يجب أن تحظى برعاية دولية جماعية وليس بتفرد أمريكي أوبتفرد لأي دولة أخرى لها هذه المصلحة ولها علاقات إستراتيجية مع إسرائيل.

هذه المتغيرات الثلاث في قواعد اللعبة السياسية هي التي يمكن أن تفتح أُفقها، وليس المراهنة على أن هذه العملية السياسية ليست مغلقة أومفتوحة، لذلك النقطة التي حاولت أن أبرزها هي عملية بناء وتطوير القطاع الأمني الفلسطيني هي بلا شك عملية ذات طبيعة متعرجة وليست ذات طبيعة مستقيمة، وأَنه إذا توفر وضع مستقر سيكون هناك عوامل ثابتة لأن تتنبأ بها سابقاً وأَن نرسم خطة مثلاً لخمس سنوات وأَن تستمر بها حتى تحقق الأهداف المرجوة، فنحن في وضع تخضع فيه عملية إعادة البناء وتطوير الجهاز الأمني لمتغيرات ناجمة عن طبيعة التعرجات التي تمر بها العملية السياسية وأيضاً عملية الصراع ما بين شعبنا والإِحتلال، وهذه قضية يجب أن تؤخذ بعين الإِعتبار بأي خطة أوإستراتيجية لتطوير وإصلاح القطاع الأمني، والإِفتراض أن الظروف طبيعية

وأَن العملية ذات طبيعة فنية بمعنى زيادة خبرة الجهاز وتطويره فنياً وتطوير هيكلياته فقط لا شك أن لهذه المسالة أهمية ولكن هي ليست الجانب الوحيد أوالجانب الرئيس في العملية هو الإنعكاسات التي ترتد عملياً نتيجة الصراع مع الإحتلال وأَعتقد أن هذا شيء رئيسي يجب أن نأخذه بعين الإعتبار، بما في ذلك الإنعكاسات المتعلقة بالجانب التمويلي أوالإستدامة المالية.

كيف يمكن تحقيق إستدامة مالية لضمان إستمرار هذه العملية؟.

هذه مسالة ليس لها علاقة بالجانب الأمني فقط وإنما قضية مرتبطة بالإستدامة المالية للسلطة لمواصلة أداء وظيفتها.

هل هناك إمكانية لتوفير مثل هذه الإستدامة؟.

نعم أنا أجيب نعم هناك إمكانية، ولكن أتبع ذلك بالقول فوراً، أن هذه الإمكانية ليست متوفرة ولا يمكن أن تكون متوفرة إذا ما إستمرت السياسات المالية والإقتصادية الحالية التي تتبعها السلطة الوطنية الفلسطينية لحكوماتها المتعاقبة، ولا أَقصد حكومة بعينها لان سياسة مالية تفترض أن دعم المجتمع الدولي هو العنصر الرئيس للإستدامة هي سياسة مالية محكوم عليه بعدم الإستدامة، ولأَن هذا الدعم ليس رغبة ذاتية فقط بل هو ناجم عن أهمية أومركزية الصراع في المنطقة، وأَنما له ظروف أخرى عديدة بما في ذلك الأزمات المالية والإقتصادية التي تعاني منها الدول المانحة بفعل مشكلاتها الهيكلية الإقتصادية الداخلية.

ولذلك أنا أَعتقد أَنه عنصر رئيسي في عملية الإستدامة المالية هي إستمرار الضغط نحوالتوجه بإتجاه درجة معينة أودرجة أعلى من القدرة على الإستغناء عن الدعم الخارجي ليس بشكل كامل وإنَما على الأقل فيما يتعلق بالجانب الخاص بالموازنة الجارية سواء للسلطة أوللأجهزة الأمنية، موازنة جارية بمعنى الرواتب، الموازنة التشغيلية العادية الجارية، يجب أن تكون مغطاة من الموارد المحلية، وأَنا أَعتقد أن هذا ليس صعباً بل ممكناً بل هو تحقق فعلاً في عام ١٩٩٩ وفي هذا العام كان عندنا توازن كامل ما بين الموارد المحلية للسلطة وما بين الموازنة الجارية، والدعم الخارجي في تلك السنة على أَقل وجه بإتجاه الموازنة التطويرية، موازنة التنمية الإقتصادية والأمنية وغيرها.

وهذا ممكن بحاجة إلى إنفاق مالي مما كان عليه الحال عام ١٩٩٩، لكن رغم ذلك تشييد هذه البنية وإعادة صياغتها هي واحدة من المهمات التي لا بد من التصدي لها من أَجل توفير الإستدامة المالية التي لا يمكن أن تقوم إلا على قاعدة التوازن ما بين الموارد المحلية والموازنات التشغيلية، وكل ما يرددون الخارج من دعم وعون توجه نحوالموازنة التطويرية أي بإتجاه التنمية الإقتصادية الأمنية شكراً.

أ. صالح طه.

هل هناك مزيد من الأسئلة.

شكراً للمتحدثين – سؤالي كالتالي:

لنا ١٩ عام في المفاوضات ومثلها سلطة قائمة تحت الإحتلال الإسرائيلي وخمس سنوات من الإنقسام وتعطل المجلس التشريعي ولكن لوجود هذه التحديات أمام الأجهزة الأمنية يمكن أن نضع خطط للتعامل مع الواقع في ظل وجود الإحتلال كون أن تثبيت الأمن له علاقة أيضاً بالنضال بمعنى أن الإخوان الموجودين الذي نحقق لهم الأمن والأمان يحقق تنمية إقتصادية فإن ذلك سوف يقود إلى الحد من الهجرة والنزوح إلى الخارج تحت شعار البحث عن مصدر رزق والأمان.

وهذه الظروف موجودة نستطيع أن نضع خطة لإستدامة وتطوير القطاع الأمني ومنذ ١٩ عام رغم الصعوبات التي تجاوزناها في الإنتفاضة الثانية وأبان الإنقسام، لكن أيضاً كان هناك إستمرار في وجود المال لدعم الموازنة العامة للسلطة وكذلك الموازنات التشغيلية سواء على صعيد إستمرار تقديم الرواتب للموظفين ودعم البنى التحتية للشعب الفلسطيني.

وشكراً.

الجلسة الثالثة

الاستدامة المالية في تمويل قطاع الأمن الفلسطيني

الاستدامة المالية في تمويل قطاع الأمن الفلسطيني:

الدكتور مسلم أبو حلو.

كيف نُوفق ما بين التخصصية في وظائف الأجهزة الأمنية وعلاقة ذلك بالإستدامة المستقبلية التي طُرحت وكأنها تشكل عائقاً من العوائق، أتمنى على متحدثينا في هذه الجلسة الدكتور عزمي الأطرش والسيد كريستين برغير ممثل القنصلية الألمانية الذين سيتحدثون حول هذا الموضوع أن يقدموا تصوراتهم حول هذا الموضوع.

في البداية سنستمع لعشرة دقائق لكل متحدث ثم يلي ذلك نقاشاً وأسئلة ومداخلات حتى نهاية الجلسة، أدعوإلى المنصة ليبدأ في عرض مداخلته أوورقته وشكراً.

د. عزمي الأطرش.

السلام عليكم– حقيقة أعرب عن رضائي كمواطن وسعادتي بأن أَسمع الكلمات التي سبقتني في هذا اللقاء من داخل المؤسسة الأمنية التي إتسمت بالجرأة والتي أقنعتني وإزدادت قناعتي بأن إستمرار حياتنا السياسية وإستمرارية التحديات موجودة وما دمنا نملك الجرأة أن نواجه الثغرات والصعاب.

سعيد جداً بالخلفية التي وصلتني عن المؤتمر التي تحدثت عن بعض السلبيات وعن الثغرات المطلوب منا أن نُفكر بها وهذه تخالف الكثير مما إعتدنا عليه، وكذلك ما تفضل به الأخ اللواء توفيق الطيراوي ود. نايف قائم بإعمال رئيس الجامعة حيث وضعوا النقاط على الحروف وليس كما إعتدنا أن نقول كل الأمور جيده وهكذا...الخ، دعوني أولا قبل أن أبدأ بالعرض العلمي وسأركز فقط على فرص وإمكانات توفير التمويل المستدام لذى ينبغي أن ننوه لبعض المصطلحات العلمية التي نواجهها في واقعنا: لا تنمية تحت الإحتلال، لا إستمرارية تحت الإحتلال وكأنما نريد أن نهرب على من مسؤوليتنا الذاتية عما يجب أن نتحمل مسؤولية تجاهه لنعلقها على مشجب الإحتلال.

وعليه ينبغي أن نتوقع من الإحتلال كل ما هو قبيح في سلوكه وممارساته تجاه الشعب الفلسطيني، وبالتالي كيف لنا كأداة محلية أن نفرض على الإحتلال أن يتراجع خطوات للوراء، القضية لا تحتاج للكثير، وكثير ما نحضر مؤتمرات أكاديمية، وبالمناسبة قبل أن أكون أكاديمي كنت سجين ١٥ سنة وعشتُ المعاناة بكامل تفاصيلها وخرجنا في تبادل الأسرى، والموضوع الأساسي والمهم جداً أن الجدل حول لا تنمية تحت الإحتلال هذا مفهوم تهرب من المسؤولية وبحاجه لإعادة النظر فيه ونقول لا تنمية في ظل الفساد، لا تنمية في ظل الاستزلام، لا تنمية في ظل تعطيل القوانين، لأن

ذلك بأيدينا، وعلينا معالجته، ثم نُؤسس لتحدي الإحتلال بدون أن ندفع إستحقاق مواجته.

فلنبدأ أولاً: بمواجهة الإحتلال وبناء الذات، هذا ما أردت أن أبدا به حديثي، أما إستدامة العمل الأمني، إستدامة الأجهزة الأمنية وحاجتها إلى إستدامة التمويل وهو في صلب تخصصي – المالية – أريد أن أبدأ بحديثي لنستطلع الفرصة لإستدامة التمويل الذاتي.

وأبدأ بسؤال هام لماذا نبقى نعتمد أن الدول المانحة؟، ستمنحنا أولا تمنحنا، مع تقديري الكبير للسفراء الموجودين ودورهم العظيم، وبالمناسبة أشكر مركز جنيف الذي أينما ذهبت أجدهم أمامي وهذا يدل على فعاليتهم وعطاءهم، وأيضا المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني.

والآن سريعا وأتمنى أن تمنحوني دقيقتين زيادة: هل من فرصة فعلاً لأن نُحقق تمويل ذاتي؟، هل من فرصه لأن نبدأ ببرنامجنا لتحقيق تمويل ذاتي؟، الحقيقة انه إذا ما نظرنا إلى الموضوع كجامعة الإستقلال التي نقف في رحابها بإعتبارها جامعة أمنية لبحث المستوى السياسي والأمني في فرص إستمرارية هذه المؤسسة بخلق فرص التمويل الذاتي بالإتساق مع رسالة الجامعة ورؤيتها الجدية من منظور أهدافها ودورها في تنمية رأس المال البشري في القطاع الأمني وتنشيط التمويل الذاتي وإنشاء إدارة عامة لتمويل الذاتي– هذه أفكار عامة، وهنا نقول:

التطوير، وأبدأ بمقترحات وأعرف أن هذه تحتاج إلى دراسات وأبحاث يوجد عندي بعضاً منها لأنه يعنينا جداً كلفلسطينين إستدامة العمل الأمني، وبالرغم من أن العملية الأمنية في غاية التعقيد والصعوبة والأجهزة الأمنية تستحوذ على ما يقارب ٤٠٪ من الموازنة العامه، إلا أن الخصوصية الأمنية حقيقة قد تَتَطلب بعضاً من هذا الكد المهم والأساسي بغية الإنتقال من التمويل الجاري إلى التوجه نحوالتمويل الإستثماري.

وبالمناسبة نحن نعاني في سلطتنا الوطنية الفلسطينية من أن النفقات الجارية غير بند الرواتب التشغيلية، وكنت أتمنى أن يكون زميلي وحبيبي غنام مدير الموازنة ليعطينا فكرة عامة عن الموازنه، حيث يصرف ما يقارب ٤٥–٤٨٪ على النفقات الجارية والتشغيلية والتحويلية وهذا لا يناسب أي هيكل موازنة في العالم، يجب أن لا يتجاوز ١٥–٢٠٪، وهذا الرقم يعني (١٥٠٠) مليون دولار، وعلينا فعلاً أن نَتقشف في هذا البند لنُؤسس لتمويل إستثماري وتنمية ولتوفير الرواتب، موضوعنا ليس الموازنة، إنما تطوير منظومة المعرفة العلمية، والإختراع، والإبتكار بتفاعلها مع الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

إن الأمر يتطلب السعي لإنشاء حاضنات أعمال المشاريع الصغيرة في الجامعة، حاضنات الإعمال المعمول فيها في الجامعات الأوروبية الناشئة، كالشركات الإبداعية، ولطالما وجد مبنى يوفر مكاتب، وإتصالات، وعلاقات للشركات الناشئة، والشركات إبداعية، أي شركة تحتضنها بإيجاز مبسط هذه الجامعة إذا ما طبقت أن تنشئ حاضنة للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر تأسيساً لإقتصاداً صعاعداً يمكن أن تكون مبادئه وطنية من الدرجة الأولى ورائدة في العالم العربي، أن مثل هذه التجارب موجودة في العالم العربي وفي الجامعات، ويجب أن لا يبقى دور الجامعة منحصر في عملية التعليم والتلقين بل يجب أن يمتد دورها ليطال التفاعل مع المجتمع وقضاياه، وإشتَقَقتُ هذا المقترح في الحقيقة من خلال ما رأيته من خلال زياراتي للجامعات الأجنبية، ومن خلال علاقاتي العلمية.

إن هذه العملية مُفعلة في الكثير من دول العالم وفي أرقى جامعاتها – نعم – أن موضوع حاضنات الإعمال هذه موضوع يدر ربحاً للجامعة ويدر إيراداً للجامعة– ينشط الإقتصاد– ويُفعل الإقتصاد وتنشأ علاقات تكاملية ما بين القطاع الخاص والجامعة وتوفر له الخبرات، كذلك لدينا تحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال خلق البيئة الإستثمارية لنجاح المشاريع الربحية والمملوكة للجامعه، وهذا يساهم في خلق البيئة الإستثمارية التي تُفعيل دور التدريب والتأهيل وتنمية القدرات، إن التدريب والتأهيل لا يُفهم بأنه عبارة عن محاضرة، إنما التأهيل والتدريب يُفهم عبر تنمية المهارات والقدرات، تلك التي ترتقي بالقدرة الإنتاجية لمن يمروا بالعملية التدريبية.

ولننتقل بهذه الجامعة لتأخذ دورها بشكل رئيسي في تنمية المهارات والقدرات وبشكل تطبيقي تستهدف زيادة القدرة الإنتاجية والفاعلة للمتدرب، وأن تستفيد من الخبرات العالية الموجودة في الوطن وفي شتى المجالات، لتدرب الجامعة مندوبي البنوك في كشف التزوير والتزييف، ولندرب على سبيل المثال في مجال العمل المالي للمؤسسات، وفي مجال كشف الجرائم ولنُرفد المجتمع بكفاءات ومهارات المختلفة، وبالتالي تشبيك العلاقة مع المجتمع المحلي، وهذا أيضاً يعود بعائد مادي للجامعة وبشكل وبآخر تساهم هذه العملية في الإستدامة المالية.

وبالإضافة إلى تَفعيل الجوانب التطبيقية كإدخال التعليم التقني والتدريب المهني كجزء للمنظومة المشار لها، والتدريب المهني والتقني في حقيقتة لنا كجامعة وكمؤسسة أمنية ينبغي أن نَطمح كي تكون لديها كفاءات عالية جداً في تكنولوجيا الإتصالات حتى لا تبقى أجهزتنا الأمنية في إدارة إتصالاتها خاضعة لسيطرة سلطات الإحتلال، أرى أن يُؤسس قسم متخصص في هذا المجال وأن يُرفد السوق الفلسطيني أيضاً وليس فقط الأجهزة الأمنية بكفاءات عالية، هذه وجهة نظر طموحه، أتمنى أن يطبق منها ٥٪ ١٠٪ ٢٠٪ ويعتبر ذلك إنجاز.

ولنبني آلية للمشاركة البحثية بين المؤسسات البحثية العامة والخاصة ولتنطلق الجامعة لإنشاء مركز أبحاث متطور، على سبيل المثال في الجانب الزراعي في القضايا التي تهم إقتصادنا بالتعاقد مع الشركات والمؤسسات لتوفير الخدمة لهم، وبالمناسبة يُمكن تطوير مركز أبحاث لتصبح هذه الجامعة مركز الخبرة المعتمد للمؤسسات الحكومية.

أيها الأخوه دعوني أكون صريح إلى حد ما إن إحدى الوزارات من أجل وضع هيكلية للوزارة إستقدمت خبير أجنبي دفعت له ١٦٤ ألف دولار من أجل وضع هيكلية يستطيع أن يضعها طالب بكالوريوس سنة رابعة متخصص في الإدارة ، ولماذا لا يعود ذلك الدخل على جامعاتنا؟، ونستستقدم خبراء من البلد قد يكلفون ٥ ألاف أو ١٠ ألاف دولار، وقد تأخذ الجامعة ٢٠ ألف دولار وتكون قد بقيت الأموال في أيدينا والتكلفة إنخفضت الموازنة من ١٦٤ ألف دولار إلى ١٥ ألف دولار وتستطيع الجامعة أن تستخدم الخبرات الوطنية والتي قد يكون جزء منها متطوعاً.

إذاً المستوى الرسمي والسياسي، كل وأحد يرسم إستراتيجية على هواه، هذا مأساة، أنا كنت أتمنى على زميلنا ودكتورنا الحبيب صبري صيدم عندما قال أن المواطن لا يهمه الحكومة، لا هذا المفهوم أنا لا أفهمه بتاتاً كمواطن، الشعب هو الذي يضع الحكومة ويصنع الحكومة، الشعب هو المعني بالحكومة، ليس المستوزرين، المستوزر يريد مصالحة الذاتية لكن من يفترض أن يكون وزيراً يجب أن يكون إهتمامه لتحقيق المصالح العليا للشعب، وصحيح أن المجلس التشريعي معطلاً، وسَبَبَ ذلك تَعطيل في إصدار الآليات والتشريعات، لكن معنى ذلك أننا عندما يتم إختيار الحكومة نختار المستوزرين لنسكتهم، أين الوطن والمواطن؟، لا هذا مفهوم معكوس تماماً صحيح أُحبطنا مثل ما تفضل أخونا، لنا أربع سنوات ننتظر تغيير الحكومة التي أَحبطتنا، وأنا أتحدث هنا كمواطن، لا أقبل لأحد أن يسلبه حقوقه، ويجب أن نصر على أن نتمسك بها، وبالنهاية ينبغي أن يكون بيد المواطن مجرى إحداث التغيير.

وكذلك من الضرورة إيجاد آليات للإستعانة بالباحثين وذوي الخبرات على مستوى الوطن العربي، والفلسطينين منتشرين في كل أرجاء العالم والتكنولوجيا إختصرت المسافات والإمكان عبر السكايب والفيديونفرس، أن يكون هنا مركز أبحاث يجمع كل الطاقات الفلسطينية.

يستحضرني الآن مشروع الجدار العازل العنصري هو خطة أرئيل شارون للفصل العنصري، فهذا المشروع طرح عام ١٩٢٣ من قبل جابوتنسكي مؤسس الحركة الصهيونية، حيث كَلف خبراء من الصهاينه متواجدين في ١٧ دولة لوضع مشروع الجدار العازل والذي طبقه شارون كما نصت عليه

تلك الوثيقة، دعونا نتكلم بلغه بسيطة لماذا لا نؤسس مركز أبحاث في تلك المؤسسة الأمنية يكون جالب لكل كفاءاتنا الفلسطينية والمشهود لها في كل العالم.

ومن واقع علاقاتي الأكاديمية عندما أذهب إلى فرنسا أجد رئيس جامعة فلسطيني، وكذلك الحال في كندا وأمريكا نجد نفس الوضع، وبالتالي ينبغي الإستفادة من تلك الخبرات وأن تُجمع في أطار يخدم الحالة الفلسطينية، وأن تكون هذه الجامعة جاذبة لكل هذه الكفاءات، وبكل بساطة ترتيب غرفة فيديوكنفرس لا تكلف ٣ ألاف أوألفين دولار ترتبط مع كل العالم بعلاقات بحثية وبعلاقات محترمة، والحكومة عليها أن تعمد جامعة الإستقلال بصفتها جامعة أمنية كبريد خبرة للإستشارات ولجميع مشاريعها، وأن تساهم في وضع الخطط على المستوى المحلي والوطني وأن يكون التعاون مع هذه المؤسسة رسمياً أي أن يأخذ البعد الرسمي بصفتها مؤسسة أكاديمية حكومية.

إن توجيه البحث العلمي لسد إحتياجات قطاع الأمن ولإستدامة وتعزيز قدرته في إطار التمويل الذاتي، يتطلب أن يكون هناك خصوصية لمفهوم الإستدامة من حيث بلورة رغبة في تحويل المؤسسة الأمنية من مؤسسة إستهلاكية إلى خلق وحدات إنتاجية، وكما علمت من الأخ اللواء توفيق الطيراوي أن هذه الجامعة بدأت نسبياً بإيجاد وحدات إنتاجية، وبالذات في القطاع الزراعي، وهذا يتطلب دراسة البيئة المحلية لإعداد الجندي الحقيقي الذي يشارك في عملية الإنتاج، وليكون هناك مشاريع صغيرة للضباط ويديروها في الجامعة هنا وليتحولوا إلى إدارة إنتاج، وليحصل الضابط الناجح على مكافئة ١٠٪ –٢٠٪ من ريع المشروع، وعليه ينبغي أن تشتغل الجامعة للتأسيس لمشاريع إنتاجية، والجيوش في العالم لها وحدات إنتاجية، والأجهزة الأمنية كذلك، والمؤسسة الأمنية عندنا معزولة تماماً عن الإدارة الإنتاجية، وهي التي تبني البلد، وفي الصين على سبيل المثال عندما تأخذ الدولة عطاء في الخارج بعشرات المليارات من الدولارات تبعث جنودها وضباطها لتنفيذ العطاء، فلماذا لا نجعل من المؤسسة الأمنية تملك وحدات إنتاجية في فلسطين؟، منها ما يضمن إستمرارية في التمويل للمؤسسة الأمنية من جانب، ومن الجانب الأخر العمل على تعزيز الإنتماء الوطني لأبنائها، وإنتماءه أبناء المؤسسة الأمنية للوطن هو الأساس، فشعبنا خاضع للإحتلال، فالإنتماء الوطني سَيَتَعَزَز عند إبناء الأجهزة عندما يصبحون منتجون ولا نرغب في تحويل إبن الجهاز إلى عامل فقط وإنما ليكون جزء من وقته عمل إنتاجي، وأعتقد أن موقع الجامعة في أريحا يعطيها فرصة عالية جداً في هذا الإطار.

كما أن العلاقة بين الجامعات الفلسطينية والبحث العلمي ينبغي أن يتجلى في تزويد سوق العمل بالقوى العاملة الماهرة، والبحث العلمي هو المنتج للعلم، والتفكير، والفكر، وبالتالي ينبغي التفكير

بإنشاء مركز بحث علمي في جامعة الإستقلال بمحاور عديدة وبتوجهات عديدة ليكون ركيزة في توفير التالي:

أولاً: توفير تمويل للجامعة.

ثانياً: تطوير للموارد البشرية.

وهنا ينبغي الإشارة الى أن الدعم الحكومي للبحث العلمي في إسرائيل يصل الى ٣١ ٪ ، وفي فلسطين يقترب من الصفر، وإذا إبتعدنا عن الصفر تكون رواتب ومكافئات، فهذه القضية هي أيضا مسئولية سياسية وصحيح أن الحكومة تعاني من أزمة، لكن أود القول أن المواطن يدفع ضريبة قراءة عداد الماء ١٧ شيقل أي ما يقارب خمس دولار هذه مسألة باهضة تقع على كاهل الموطن، فلماذا لم يتم تخصيص منها ثلاث دولار لدعم التعليم الحكومي على الأقل؟، ولدعم إِستمرارية المؤسسة الأمنية.

لا تستطيع أن نعيش بدون المؤسسة الأمنية ، ومن المفروض أن نعمل على تطويرها وأن نعمل على جعلها أن تعكس المضمون الأمني للمواطن الفلسطيني، ولا أعتقد أن أحداً يستطيع أن يزواد على عملها وإنجازاتها وعلى الجهات الرسمية الإعتماد على الجامعات كبيوت خبرة للدراسات والأبحاث والإِستشارات لها الأولوية في هذا المجال وبالتالي ينبغي العمل على:

أولاً: حث الجهات الرسمية إنشاء دور نشر تجارية في الجامعة، بإلإمكان أن يكون لها عائد.

- تقديم خطط بحثية لخدمة القطاع الخاص، وهذا مهم جداً، إذ ما توجهت الجامعات لعقد شراكة مع القطاع الخاص.
- تقديم الإِستشارات والخبرات للقطاع الخاص.
- نوعية القطاع الخاص بأهمية البحث العلمي.

مشكلات التمويل للجامعات، أود الإختصار هنا بالقول التالي:

إذا ما توجهنا من خلال جامعة الإستقلال لإنشاء حاضنه للمشاريع الصغيرة سَنَستطيع أن نُؤثر في تنمية الإقتصاد الوطني، وسَنَستطيع توفير تمويل ذاتي لها، وهذا يتطلب وعي ودعم حكومي، والبلد تحتاج إلى دعم من حيث المباني والتكنولوجيا والخبراء، والجامعة عليها أن توفر وتستعين بالخبراء، والجامعات الآن في كل العالم تقوم بهذا الدور من حيث توفير الخبرات والإستعانه بها،

هذا من جانب ومن الجانب الأخر ينبغي إقتطاع نسبة بسيطة من أرباح الشركات ونسبة من فواتير الخدمات المرتفعة جداً لدعم الجامعات والبحث العلمي.

يا أيها السادة لتعلموا أن شركة فلسطينية في ظل الظروف الصعبة التي نعيشها الآن كان ربحها ٤ مليون دولار، ونحن نعيش في ظل ظروف أن أجهزة الأمن بحاجه الى تمويل، هذه قضايا بحاجة لسياسات ويجب أن يكون صاحب القرار مُطل على الواقع الفلسطيني، يَتمتع بمسئولية تجاه المؤسسة الأمنية، إن مشكلتنا في الحقيقة تكمن في ضرورة إطلاع المؤسسة السياسية على الواقع بكل تفاصليه، والموضوع بحاجة لوقت طويل لعرضة وتدارسة ، ولكن ما عرض عبارة عن أفكار قابلة للدراسة وللتطبيق جزئياً هنا وهناك، وهذا ليس أكثر من عصف ذهني.

وأشكر إستماعكم، ونأسف على الإطالة.

د. مسلم أبوحلو.

أشكر د. عزمي الأطرش على المداخلة والمعلومات والذي حاول من خلالها كما فهمت أن يعطينا فكرة عن الذاتية والإعتماد على الذات، وكيف يمكننا أن نشتغل في ظل أزمة مصادر التمويل الخارجية التي نواجهها، وهذه الأطروحات التي أدلى بها، نتركها إلى حضرتكم كي تقدموا تصوراتكم وأرائكم حولها، ونرغب السماع من حضرتكم لأفكار وإستراتيجيات فريدرك بيرغر، وبإسكم أدعو زميلي فريديك بيرغر ليلقي كلمته.

السيد فريدرك بيرغر.

شكراً جزيلاً، صباح الخير للجميع.

أنا مضطر للحديث باللغة الانجليزية، وللأسف لا توجد أجهزة ترجمة للجميع وكان علينا أن نوفرها، وبالتالي أطلب صبركم وسنحاول الأداء بأفضل ما يمكن، وأريد أن أعلق على مسألة الإستدامة المالية للقطاع الأمني الفلسطيني من وجهة نظر المانحين، وبالتالي لا أقدم حولاً وبالتأكيد لم أقدم توجهات أوتعليمات، وطبعا أستطيع أن أوضح إنني لم أتحدث عن وجهة نظر كل المانحين، ولكن أتحدث من وجهة نظر المانح الألماني.

وأستطيع القول بأنه كان هناك إنجاز كبير من جانب القطاع الأمني الفلسطيني ومن جانب السلطة الوطنية وكذلك المانحين، إذا نظرنا إلى الوضع القائم الآن وقارناه بما كان قائماً قبل عشر سنوات نجد أن هناك مهنية عالية لدى قوات الأمن الفلسطيني، ونجد أن هناك توزيع للكفاءات على الأجهزة

الأمنية ونجد أن هناك توجهاً سياسياً واضحاً لديها، كما نجد أن القوات الأمنية بوضع أفضل من زاوية العتاد والتدريب والكفاءات، وهذا يعود إلى الجهد الذي تبذله السلطة الوطنية الفلسطينية، والمجتمع الدولي الذي يحاول أن يقدم المساعدات، فإذا نظرنا إلى دولتي ألمانيا، فإن الدعم المقدم للقطاع الأمني الفلسطيني كان محور أساسي في علاقاتنا المتبادلة، ولا أريد ذكر التفاصيل ولكن كان دعمنا مقدم للشرطة الفلسطينية وحاولنا تقديم ما يمكن تقديمه للبنية التحتية والتدريب قدر الإمكان، خلال الأربعة سنوات الماضية قدمت ألمانيا ١٥ مليون دولار.

والآن لماذا نتحدث عن الإستدامة المالية؟.

فأعتقد أنه من الجائز القول أن دعم القطاع الأمني الفلسطيني سيستمر في المستقبل أيضاً، ولكن ينبغي القول أن المبالغ المقدمة لن تزيد، هذا الإستنتاج مبني على بعض المخاطر والتحديات لأن السلطة الفلسطينية تتنافس على المساعدات المالية مع قطاعات أخرى أومناطق أخرى في العالم ودعوني أستذكر حادثتين كبيرتين يتركز حولها إتخاذ القرارات في العالم.

أولاً: الربيع العربي، إن متخذي القرارات في العالم يفكرون في كيفية دعم القطاع الأمني ولكن التنمية الإقتصادية في البلدان العربية هي الأخرى تستحق الدعم، مصر وليبيا وسوريا ربما في المرحلة القادمة، إذاً هناك الكثير من الدعم المطلوب من أجل دعم وتطور الديمقراطية.

ثانياً: الأزمة المالية في العالم وخاصة في أوروبا، وهناك الكثير من الدول المانحة لا تتوفر لها الإمكانيات لتقديم الدعم مثلما كان عليه الحال سابقاً، لأن عليهم العمل لإيجاد حالة من الإستقرار الإقتصادي في بلدانهم، لأن عليهم العمل لإيجاد حالة من الإستقرار الإقتصادي في بلدانهم وبالتالي عليهم أن يوفروا المال، وفي دول أوروبية أخرى كدولتي ما زلنا نعمل بشكل جيد فيما يتعلق بالقضايا المالية، ونحن مدعون في الوقت الراهن لتقديم الدعم لتمكين تلك الدول من الإستقرار المالي من الدول الأوروبية فإذا أخذنا هذه العوامل مجتمعه فإن الموارد المالية محدودة، وبالتالي فإن الموارد المالية المتوفرة لدعم القطاع الأمني الفلسطيني محدوده.

كما أن السلطة الوطنية الفلسطينية تواجه أزمة مالية حادة، وبالتالي ما يمكننا أن نقوم به؟، قلت إنني لم أقدم حلولاً ولكن يمكن أن تقدم بعض النقاط وذلك على النحوالتالي:

النقطة الأولى: تَتَمثل في توظيف الموارد الموجودة والمتاحة على أفضل كفاءة ممكنة، وينبغي الحفاظ وإستدامة الأطر التي أقيمت بدل من إقامة أطر جديدة، لا نريد بناء قصور جديد وإنما نريد العمل مع المتاح بشكل معتدل، وبالنسبة للمجتمع الدولي عليهم أن يفكروا في الأولويات التي

وضعها الفلسطينيون لأنفسهم وبدل أن يتفاعلوا بإتجاه تقديم مشاريعهم الخاصة، ولكن عليهم أن يأخذوا الأولويات التي وضعها الفلسطينيين في إطار إهتمام، فإذا ما تحدثنا بشكل أوسع فإن القواعد المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية يجب أن تتوسع، ولسوء الحظ فإن توسيع هذه القواعد من خلال جمع الضرائب تبدومحدودة، وأيضاً الحصول على المزيد من المساعدات لتوسيع القاعدة المالية من خلال المساعدات الدولية هي أيضاً محدودة، من وجهة نظري هناك إمكانية ثانية باقية، وهي تَتَمثل في زيادة مداخيل المقاصة مع الجانب الإسرائيلي وليس هناك مفاوضات جارية في هذا المجال وأعرف أنها صعبة، ولكن وفق وجهة نظر الخبراء هناك إمكانية لزيادة الدخل من هذا الجانب، وهناك أهمية على المدى البعيد من حيث الإمكانية الإقتصادية للبلد يجب أن تتقوى وهذا ما تم الحديث عنه، وهنا ينبغي تشجيع الإستثمار في مجال التعليم وتعزيز القطاع الخاص بشكل عام، وأعرف أن كل هذه الأمور صعبة جداً في ظل البيئة السياسية القائمة وهناك حدود يسلكها الإحتلال تجاه ذلك، وأعتقد أن كل ما قيل من قبل المتحدثين قبلي هو صحيح بشكل مطلق، والحقيقة ربما تُفرض حلولاً غير مبرره للهروب من الإلتزامات والقيام ما يجب القيام به وأعتقد نحن والمجتمع الدولي وبالتأكيد ألمانيا ستواصل دعم القطاع الأمني الفلسطيني وفي بناء دولة فلسطينية مستقلة.

وشكراً لسماعكم.

د. مسلم الحلو.

نشكر بإسمكم سعادة نائب رئيس الممثلية الألمانية السيد فريدرك بيرغر لما تقدم به من وجهة نظر وأعتقد أنه متابع جيد للأوضاع في فلسطين، وهناك تفاؤل بأن الدعم الدولي لا ينقطع من خلال كلامه وكلام كرستيان بمعنى أنه لا يزيد، وبالتالي نحن أمام معادلة كما طرح الفكرة الألمانية وأن كان لديه إطلالة على مجريات الدعم الدولي الآخر.

وأقدم لكم الآن زميلي د. مروان علاونة لإدارة النقاش والحوار فليتفضل مشكوراً.

د. مروان علاونة.

السلام عليكم.

نشكر المتحدثين والآن نفتح باب النقاش والأسئلة.

المقدم محمود عبد الرحمن– التوجيه السياسي والمعنوي.

هناك إشكالية طرحت حول التمويل الذاتي للقطاع الأمني، نفهم من ذلك أن القطاع الأمني الفلسطيني ينبغي أن يكون مستثمر وبالتالي سيكون ربحي، ولطالما سيكون ربحي قد يتحول إلى قطاعات كما هو الحال في بعض الدول، فعلى سبيل المثال نسمع أن ٣٠٪ من الإقتصاد بمصر في يد الجيش، و٥٠٪ في الجزائر بيد المؤسسة العسكرية، وجزء كبير من القطاع الإستثماري في تونس بيد وزارة الداخلية، وبالتالي المؤسسة التنفيذية التي يجب أن تكون تنفيذية لا نرى ضرورة أن تكون جهة ممولة للسياسات أقصد أنه تصبح في لحظة ما مهيمنة على التوجه العام السياسي للدولة، نعم قد يكون هناك تمويلاً ثابتاً نسبياً للقطاع الأمني ضمان الإستدامة في التطوير لكن أن تكون ممولة ومستثمرة فأعتقد أنه ستؤثر سلباً على التوجه العام للقطاع الأمني.

المقدم محمد عابد– جامعة الإستقلال.

شكراً جزيلاً.

د. عزمي الأطرش قدم كثير من الأفكار لا أدري أن كان هناك إطار قانوني ينظم ذلك أويسمح به، وأن لم يكن لماذا لم يكن؟، خاصة وأنه هناك الكثير من القوانين التي قدمت والتي تتعلق بالمؤسسة الأمنية حول وظيفتها وهيكلتها...الخ.

وثانياً: السلطة الفلسطينية والمؤسسة الأمنية ليست منقطعة الجذور هي إبنة الشعب الفلسطيني وإبنة ثورته العظيمة المباركة وإستلهام تجربة الثورة الفلسطينية.

السؤال مَن الذي كان يصرف على الثورة الفلسطينية؟، ألم تكن هناك مؤسسات تعمل ومنها مركز الأبحاث الذي يشهد له العالم، ألم تكن هناك مؤسسة صامد التي كانت تزرع وتفلح ولها مصانع وإستثمارات، لماذا لا يستفاد من هذه التجربة؟، خاصة وأنها من إبداع فلسطيني.

وشكراً جزيلاً.

المقدم محمد عابد– دورة كبار الضباط.

الحديث يدور حول شقين أوثلاث وخاصة ما ذكره الإخوة الذين تحدثوا سابقاً.

أولاً: الأجهزة الأمنية وإستراتيجيتها في الوقت الحاضر هي عبارة عن رافد أساسي للإستثمار، وبما أن الأمن وتحقيقه يؤدي إلى تشجيع الإستثمار وتنمية الإقتصاد الوطني، فإذاً الأجهزة الأمنية

تشارك في الإستثمار والإقتصاد بشكل غير مباشر وللأسف هذا لم يطرح.

ثانياً: المشاريع التي تَتَكَلَمُون عنها سوف تواجه مشاكل بشكل عام مثلما تواجه المشاريع الصغيرة والكبيرة في الضفة الغربية وهذا مرتبط بالسوق والموارد والمستثمرين ...الخ، فيا حبذا أن يتم أخذ هذه المسائل بعين الإعتبار على أن تقوم الأجهزة الأمنية بواجبها على أكمل وجه ودعمها للإقتصاد الوطني من خلال توفير الأمن وهذا يعتبر أكبر إستثمار.

مقدم احمد شحادة– دورة كبار الضباط.

تحدثتم عن دور قوات الأمن الفلسطينية ونشاطها وقدرتها على السيطرة.

سؤال هل يمكن وجود فرصه للإستثمار في إطار قوات الأمن الفلسطينية كقوات حفظ سلام خارج فلسطين؟.

وشكراً.

جواد دار علي– وزارة الداخلية.

مداخلة بسيطة أرى أن الإستدامة هي جزء من الإستراتيجية وتتكامل معها وذلك من حيث:.

هناك متغيرات نشهدها في الربيع العربي بصعود ما يسمى بالإسلام السياسي وأثره على الإستدامة وإستراتيجية المؤسسة الأمنية الفلسطينية والتي هي جزء من الأمن القومي الفلسطيني بشكل عام.

ونرى أن هناك معوقات أمام تطوير القطاع الأمني الفلسطيني وهي بحاجة إلى وجود إستراتيجية أمنية شاملة تأخذ بعين الإعتبار الخصوصية الفلسطينية، وذلك في إطار بُعدين هامين وهما:

أولاً: الإحتلال الإسرائيلي.

ثانياً: الإنقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويتوجب الأخذ بعين الإعتبار التهديدات الداخلية والخارجية المستقبلية التي تواجه المؤسسة الأمنية، ويجب أن تطال الإستراتيجية موضوعة السلم الأهلي والمجتمعي في فلسطين في ظل المتغيرات وعلى كافة المحافل وما ينعكس من تلك المتغيرات على الساحة الفلسطينية.

هذا بالإضافة إلى تطوير وتنفيذ القوانين النافذة والضابطة لعمل المؤسسة الأمنية في طريق الوصول لأفضل مستوى في العمل الأمني في سياق حماية الوطن والمواطن الفلسطيني بغض

النظر عن أماكن تواجده وذلك يتطلب التالي:

أولاً: توفير التمويل الدائم والمناسب لإمكانية الإستمرار في تطور المؤسسة الأمنية على كافة الأصعدة من خلال إيجاد موارد إقتصادية فلسطينية تعمل على دعم المؤسسة الأمنية في طريق الوصول إلى الإعتماد على الذات في حال وقف المساعدات الخارجية.

ثانياً: إستقلالية المؤسسة الأمنية في كافة تشكيلاتها وقطاعاتها وعدم خضوعها لأجندات خارجية وفئوية وحزبية بغض النظر عن شكل تلك الأجندات.

ثالثاً: القيام بدراسات علمية دورية تعمل للتقييم والنقد الإيجابي تهدف إلى تطوير المؤسسة الأمنية وتقويم أدائها في طريق خدمة المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

رابعاً: التنسيق المتواصل على المستوى السياسي للحفاظ على روح العمل الجماعي الخاضع للبرنامج السياسي الإستراتيجي لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية.

خامساً: الإستمرار في عملية تطوير المؤسسة الأمنية على كافة المجالات والأصعده ومنها الموارد البشرية والموارد اللوجستية.

سادساً: معالجة الإنقسام الفكري على الساحة الفلسطينية بالإضافة إلى العوامل والمؤثرات الخارجية والداخلية تقف عائق أمام صياغة إستراتيجية لإستدامة عمل المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

سابعاً: يجب أن يكون المشاركين في صياغة إستراتيجية أمن قومي من ذوي الخبرة وممثلي الفصائل الفلسطينية والكفاءات العلمية وقراراتهم ملزمه لمؤسساتهم وفصائلهم.

وشكراً لحسن الإستماع.

سؤال للدكتور عزمي الأطرش.

كيف يمكن للأجهزة الأمنية أن تمول نفسها ذاتياً ونحن لا نمتلك التشريع الخاص – الإطار القانوني– بذلك ولا القرار من القيادة السياسية، ولا يوجد عندنا دراسات، وأيضاً لا نمتلك الإعداد الكافية للقيام بواجباتها؟.

أنا ارغب بالحديث عن الدفاع المدني، وزملائي الموجودين يعانون من نفس المشكلة، عندما يحتاج المركز إلى ٦٣ ضابط وعنصر يشتغل فقط ب ٢٣، متى سيتاح لهم الوقت حتى يشتغلوا في الزراعة والصناعة في ظل الوقت غير المتاح؟. وشكراً.

د. نظام صلاحات سؤال للسيد كرستيان وسؤال للسيد عزمي الأطرش.

إن سياسة الممولين ُبنيت على أساس وجود دولة فلسطينية قابلة للحياة، ومفهوم الدولة القابلة للحياة هي الدولة التي تستطيع أن تمول نشاطاتها الأساسية المتمثلة في التعليم والصحة والأمن، وفي ظل الوضع القائم وفي ظل سياسة الفصل العنصري، كفصل الأغوار وهناك تآكل في الموارد الطبيعية الفلسطينية بحيث أنه تركت خطة الفصل تجمعات وكنتونات فلسطينية غير قادرة على الإستفادة من مواردها الزراعية وغيرها بالإضافة إلى السياسات على مستوى التصنيع والتجارية الخارجية التي أبقت الإقتصاد الفلسطيني حتى في المستقبل معتمداً على المساعدات الخارجية.

وإذا تزامن ذلك مع تخفيضات في مساعدات المانحين، ما هو مستقبل السلطة الفلسطينية برمتها بما في ذلك الموضوع الأمني؟.

القضية الثانية «تتمثل في سؤالي للدكتور عزمي حول التمويل الذاتي للمؤسسة الأمنية وأنا سأشترك مع سيادة العميد بالرأي بأنه لا ينبغي أن يكون قطاع أمني إنتاجي أوربحي، وإنما يجب أن يعتمد تمويله بشكل واضح على الدولة وهذا لضمان مهنية الأجهزة الأمنية، وعدم تحول الأجهزة إلى مؤسسات إنتاجية ومؤسسات زراعية، وإذا كان القصد أن بعض الدول تستثمر في الأمن، أعتقد أن هذا مفهوم مختلف فيما إذا القصد عملية التصنيع العسكري الموجود في إسرائيل هو ليس جزء من عملية إنتاجية داخل المؤسسة الأمنية، وإنما هي عملية تديرها الدولة ضمن سياسة إقتصادية معينة بدون أن يكون هناك إستثمارات وإستفادة لصالح قطاع الأمن، وممكن هناك بعض الدول مثل الأردن مثلاً تستفيد من برامج التدريب الأمني على سبيل المثال ولكن هذه الفكرة لا تدخل في إطار الأفكار التي تقدم بها د. عزمي الأطرش، وهي أن لكل جهاز أمني إستثماراته الخاصة به.

وشكراً.

الرائد هيثم ابوالزين، الضابطة الجمركية.

سؤال للسيد كرستيان.

لماذا يعتقد السيد كرستيان أن تغير قواعد اللعبة في التمويل الخارجي ليس في صالح الإستدامة المالية؟، وكيف يتعارض مع سياسات الممولين الدوليين؟، في بلادنا أعرف أن جزء من الإتفاقيات قيدت إمكانية إستخدام هذه الثروات الفلسطينية، وكذلك نعرف أن جدار الفصل العنصري لم يتم ذكره في الإتفاقيات، هذا بالإضافة أنه تم تعديل جزء من الجدار ليضم الأحواض المائية.

والسؤال للسيد بيرغر وللدكتور عزمي، نحن لا نريد دائماً أن نكون متلقين للمنح، أَلا يجب أن يكون هناك ضغوط للدول الراعية للعملية السلمية بهدف منح السلطة قدرة إستخراج الثروات الطبيعة، وأعتقد أنه يوجد لدينا غاز كما أن ثروتنا المائيه في حال التمكن من إستخراجها وإستخدامها ستخفض الكثير من التكلفة التي تقع على كاهل المواطن والمزارع الفلسطيني وهذا سؤال لطرفي الجلسة.

د. مروان علاونة شكراً لكم والآن نترك الإجابة للسادة المتحدثين.

السيد بيرغر.

سأحاول الإجابة على كل الأسئلة، وإذا نسيت شيئاً فذكروني، نرى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يستمر في دعم القطاع الأمني الفلسطيني، فإذا كان لديكم شك في إنني لا أتبنى ذلك فإنكم مخطئين، وأنا متأكد أن الدعم للقطاع الأمني الفلسطيني ولتطوير الإقتصاد الفلسطيني، وإنشاء دولة فلسطينية عتيدة سيتواصل الاوروبين والألمان والمجتمع الدولي في تقديم الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية كما إننا واعين لإلتزاماتنا الأخلاقية، وكل ما قلته في هذا الإطار أن الموارد المالية محدودة، وهي الآن أكثر محدودية بالمقارنة لما كان عليه الوضع قبل عشرة سنوات، وأعتقد علينا أن نتعايش مع هذا الوضع ونستفيد منه إلى الحد الأقصى الممكن، وأعتقد أن الإستثمار والعمل بشكل حكيم أيضا ممكن أن يساهم في إستدامة تطوير المؤسسة الامنية.

السؤال المتعلق بالدولة الفلسطينية القابلة للحياة، وهذا ملزم للمجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي بشكل خاص، وربما أَكرر شطراً لما إستمعتم له سابقاً هو إننا في ألمانيا والإتحاد الأوروبي ندعم دولة فلسطينية قابلة للحياة، تعيش بسلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل والجيران الآخرين، وهل ستكون الدولة الفلسطينية قابلة للحياة من وجهة النظر الإقتصادية أوستكون مكتفية ذاتياً؟، أعتقد أن هناك

قدرة بحثية وإنتاجية كافية في فلسطين، ولكنني متأكد أَنه عند قيام الدولة الفلسطينية ستكون لمده طويلة بحاجة إلى الدعم الدولي، وطبعاً إذا تخلصنا من الإحتلال فإنه سيجري تحرير الكثير من الموارد والإمكانيات، وهذا لا يعني أن فلسطين ستكون معتمده على ذاتها منذ اليوم الأول، وأستطيع أن أؤكد لكم أن المجتمع الدولي سيواصل دعمه إلى فلسطين عند إنشاء هذه الدولة، ولكن يجب أن نرى الحقائق اليوم في الأراضي الفلسطينية المحتلة هناك أعلى وأقصى دعم دولي بالنسبة للفرد وهي الأعلى في العالم بالنسبة لدعم الفرد، وربما نعود إلى الوضع الغير طبيعي إلى حد كبير وأيضاً يعود إلى الظروف الجارية والى الوضع المعقد والخاص ولكن هذا لم يستمر إلى الأبد ولهذا السبب فإن جهودكم الخاصة وتفكيركم الإستراتيجي ينبغي أن يستمر إلى أن تحققوا أحلامكم في قيام الدولة وإنهاء الإحتلال هو أمر مهم.

أما حول الضغط الدولي، والشأن الخاص بالمجتمع الدولي، وما قدرة المجتمع الدولي على ممارسة الضغط من أجل الوصول إلى حل للنزاع، وهذا الموضوع أيضاً يتعلق بتقاسم الثروات أوالموارد، وأنا مقتنع بالنسبة للوضع الذي تعيشونه وبالنسبة للصراع بين الفلسطيني والإسرائيليين وبالنسبة للإحتلال، هذا الحل فقط يمكن أن يوجد عبر تفاوض بين الأطراف، وهذا صعب وليس بالأمر السهل ولكن أخشى أنه لا يوجد بديل لذلك، فعندما تطلب الأطراف مساعدة المجتمع فإننا سنقدم هذه المساعدة، ولكني مقتنع بأننا لا يمكننا فرض حل وعلى الأقل أن يكون حل قابل للإستدامة، أنا لا أعرف إنني قد كنت قد أجبت على كل الأسئلة، وإذا لم أجب على كل الأسئلة أرجو لفت نظري.

د. عزمي الأطرش.

مساء الخير إخوتي.

أرغب بتوضيح مفهوم أنه ليس المقصود أن تَتَحول الأجهزة الأمنية إلى إستثمار بديل للقطاع الخاص، ليس هذا المطلوب، ولكن على الأقل ألا تستطيع الأجهزة الأمنية من خلال إشراف قيادة أركان سوف يقلص من الإنفاق؟، هذا بالتأكيد سيقلص ذلك من الإنفاق وبلا شك بأن أدائها سوف يتحسن وهي بحاجة لهذا الجانب وهو أساسي والذي أود قوله أن للأجهزة الأمنية في هذا افطار بعدين.

أولاً: جامعة الإستقلال جامعة أمنية، ومثل ما قلنا عندما تعمل إلى إستثمارليس بغرض التربح في المشاريع الأمنية والعائد للجهاز الأمني ليس للإفراد هذا جانب.

ثانياً: على الأقل توفير الغذاء والكساء ما الذي يمنع أن يكون للأجهزة الأمنية مزارع فيها أبقار وأغنام لتوفر التمويل الغذائي للجهاز الأمني؟، هل هذا يحرف الجهاز الأمني عن عمله؟، في الوقت الذي نحن فيه أمام مشكلة أن التمويل الذي نحصل علية من الدول المانحة يتراجع كثيراً وأن ميزانية السلطة تجف، وأن الجامعة مثلما أفاد اللواء توفق الطيراوي منذ ١٢ شهراً لم تحصل على تمويل، هل المطلوب أن نغلق المؤسسة ونذهب إلى بيوتنا؟، وبلا شك من الضروري أن نبحث عن البدائل، بدائل حقيقة وفعلية، ما الذي يمنع أن نُؤسس مصنع لصنع ملابس الجنود؟ ويديره الجهاز الأمني، وما المعيب في هذه الثقافة؟، ورجل الأمن ليس مهمته فقط حل ومتابعة المشكلات بين الناس فقط، وأن يطارد الخارجين عن القانون فقط، مهمته الأساسية بناء مجتمع ونحن في ظل ظروف إستثنائية تحت الإحتلال، ومهمة رجل الأمن أنا أراها في هذه المرحلة وما نعايشة من إستهداف للإحتلال وإستهداف خارجي أن يساهم في إيجاد عائد لهذه المؤسسة الأكاديمية يعود عليها بالتمويل، وفي الحقيقة لا أريد الإطالة لإقناعكم في هذه الفكرة من خلال دفاعي عن وجه نظر.

وهناك أسئلة سأحاول الإجابة عليها، الأخ محمد عابد الذي تحدث عن تجربة صامد وكنا نعيش في ظروف الثورة وتبني إقتصاد ومهمة أخرى في مقاتلة العدوولكن بلا شك إنطلقت لبناء إقتصاد ونجحت كثيراً وإن كان عليها ولها لا نريد أن نناقش ذلك الآن.

والسؤال الأخر، كيف يمكن للأجهزة الأمنية أن تمول ذاتها؟.

أجبنا عليه.

التمويل الذاتي لا يمكن أن ينتقص من رجل الأمن، ليس معنى ذلك أن رجل سوف يحمل فأس ويعمل.... لا بتاتاً... بإعتقادي جميع الأسئلة متداخلة، وموضوع أخير أرغب في الإشارة إليه وأتمنى أن أكون قد أجبت على الأسئلة الموجه لي.

الدعم الدولي علينا في هذه الجامعة، وأنا لا أتحدث باسم الجامعة أن نبدأ بالبحث العلمي الذي يكشف حجم الجريمة التي تمارسها إسرائيل بحق إقتصادنا لنضعها أمام المحافل الدولية لحمله على تَحمل مسئولياته تجاه الشعب الفلسطيني، فإسرائيل تسرق كل مواردنا الإقتصادية، ونشرت أبحاث ورد فيها أن إسرائيل سرقت وعطلت أكثر مما قيمته ترليون ومئتي مليون دولار في أربعة قطاعات من الإقتصاد الفلسطيني منذ العام ١٩٦٧ لغاية الآن، وهذا الإصرار والإمعان في تجاوز القانون الدولي من قبل إسرائيل، فعلى المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته، علينا أن نُعد الأبحاث

والدراسات في هذه الجامعة الأمنية لتقول للعالم ماذا تفعل إسرائيل بالشعب الفلسطيني.

وشكراً.

د. مسلم أبوحلو.

شكراً جزيلاً للمتحدثين، شكراً جزيلاً للحضور، شكر خاص للدكتور نظام صلاحات وللسيد رولاند فريدرك لاتاحة لنا الفرصة لقيادة هذه الجلسة ترفع الجلسة الآن.

الجلسة الرابعة

الاستدامة في قوى الأمن الفلسطيني: الحجم، البنية، الهيكلية

اللواء يونس العاص.

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الدكتور نايف جراد القائم بأعمال رئيس جامعة الإستقلال.

السيد رولاند فريدريك مدير مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.

والأصدقاء السفراء من الدول الأوروبية إخواني الحضور.

دورة كبار الضباط.

إخواني السادة أصحاب الأوراق في هذا المؤتمر.

لقد جاء دوري كمتحدث رابع وبالتالي على حضرتكم أن تتحملونا قليلاً، في الحقيقة عندما أستمع لمفهوم الإستدامة وهي تعني تَخَوف، بالتالي كأن شيئاً ما موجود بين يديك وقد تفقده وتسعى إلى عدم فقدانه، فنقول كيف نسعى إلى الإستدامة في هذا الموضوع؟.

إن حجم قواتنا وبنيتها وهيكليتها، متحرك ليس ثابتاً وفق الإحتياج، وفي نفس الوقت أيضاً الهيكليات التي تَتَناسب مع الحجم وأصبح لدينا أعراف وتقاليد في هذا الإطار، وقد تناول بعضكم مفهوم العقيدة، وللحقيقة أن كل الشعوب التي تحترم نفسها والشعب الفلسطيني إحداها يتستمد عقيدته من جذوره في هذا الكون، وهي تتبع العقيده بالأصل من حضارة كنعان إلى عصرنا الراهن.

وأَتفق مع إخواني أن العقيدة الأمنية في الحالة الفلسطينية غير مُعبر عنها بوثيقة مكتوبه الآن، ولكنها موجوده في العقل والقلب، وحقيقياً أن موضوع إصلاح القطاع الأمني في هذا السياق مسأله هامة جداً، وفي الواقع أن مركز جنيف يُمكن أن نعتبره مسئول أمامنا عن إيضاح وفضح هذا الظلم والذي وقع على الشعب الفلسطيني وقواه الأمنية لدى شعبه في ألمانيا وأصدقائه في أوروبا أي الدول التي تقدم لنا المنح من أجل إستدامة هذه المؤسسة الأمنية، ونحن بأمس الحاجة إلى الإستدامة، وهذه الإستدامة يجب أن تركز على عنصر أساسي وهو الذات، بلا شك من أن الدول التي نالت إستقلالها تعيش على المساعدات ونحن في فلسطين لم نأخذ إستقلالنا وتواقين للحصول عليه حتى نكون قادرين على إدامة مواردنا، وإسرائيل كما هو معروف تسيطر على معظم مواردنا ففي منطقة الأغوار على سبيل المثال تسيطر على مساحات شاسعة كما أنها تسيطر على الموارد المائية التي تستغلها لري المناطق الزراعية التي تسيطر عليها أيضاً، وهذا بدوره بالتأكيد يضر

بشكل فادح بالموارد الطبيعية المتاحة للفلسطينيين، وهذا يلحق الضرر الفادح بالناتج الإجمالي الفلسطيني وبالدخل القومي مما ينعكس ذلك على إستدامة التمويل للمؤسسة الأمنية الفلسطينية، ولنتصور في حال لم يكن هناك سيطرة إسرائيلية – إحتلال – على الموارد الفلسطينية، بإعتقادي نكون قد وفرنا الإحتياجات الذاتية لبناء قوانا الأمنية، وأنا لا أريد أن أتطرق بشكل من التفصيل لهذا، لكن هناك مرتكزات بناء الأجهزة الأمنية متمثلة في قضايا رئيسئة ينبغي أن تكون واضحة وذلك على النحوالتالي:

١. قصد القيادة من تشكيل هذه القوى الأمنية.

٢. الجغرافيا التي تسيطر عليها القوة الأمنية وإمكانية حركتها .

٣. الإمكانيات المتوفرة للقوى الأمنية، والإمكانيات التي تُقَلل من العدد أوتزيد من عدد القوات، هذا بالإضافة إلى المساحة الجغرافية التي تتحرك بها والتي تتمثل في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي يصل مدى حدودها لحوالي ٦٠٠ كم والعمل على تأمين تلك الحدود، وشئنا أم أبينا غداً سيكون لدينا دولة ويجب أن يكون لدينا بُعد نظر لما يُمكن أن نَحتاجه لبناء تلك الدولة.

ومعنا أخي مساعد وزير الداخلية الأخ اللواء محمد الجبريني وهو أبن المؤسسة الأمنية وخير من يتكلم عن هذا الموضوع سواء كان في حجم القوات أوبنيتها أوهيكليتها فليتفضل مشكوراً.

سيادة اللواء محمد الجبريني.

بسم الله الرحمن الرحيم

في البداية أود أن أشكر الإخوة والأخوات القائمين على هذا المؤتمر، وجامعة الاستقلال، والمركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني، ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، والشكر موصول للسيدات والسادة الحضور.

في البداية أود التأكيد على مسألة هامة جداً وهي أن بناء مؤسسة أمنية مهنية حظيت بإهتمام الحكومة الفلسطينية، منذ عام ٢٠٠٧ لغاية الآن، وبالطبع كان هذا الإهتمام مُنصب أيضاً حول مستقبلها، ولكن أود التركيز على الفترة التي أعقبت العام ٢٠٠٧ حيث تم تطوير ثلاث خطط حكومية سواء خطة الإصلاح والتنمية التي غطت الفترة من عام ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وكما نرى فإن رؤية القطاع الأمني ورسالته وقيمه وأهدافه الأساسية وسياسته ركزت على هذا الجانب، وبإستعراض بسيط حتى نُشخص بدقة مفهوم قطاع الأمن الذي تم تناوله في إطار خطة الحكومية، يشمل وزارة الداخلية والمؤسسة الأمنية التي تتبع لها، بالإضافة إلى مختلف مكونات المؤسسة الأمنية سواء الأمن الوطني والمخابرات العامة، وجميع الخطط التي تم التطرق لها تم إعدادها ومناقشتها وتصميمها بالشراكة ما بين وزارة الداخلية ومختلف القطاعات الأمنية المذكورة، وأيضاً تم نقاشها مع مختلف المؤسسات الحكومية والمدنية التي تُعنى بهذا الجانب بما فيهم الأصدقاء الذين يمولون السلطة الوطنية الفلسطينية وتحديداً لقطاع الأمن، وهذه الخطط جميعها تم المصادقة عليها من فخافة السيد الرئيس وإعتبرت بذلك نافذة.

والقطاع الأمني الرشيد الذي نتحدث عنه هو قطاع مهني محترف وعصري، ومستقر، وقوي، وبحجم ونفقات معقول ومحتمله، ويخضع لمرجعية سياسية واضحة ومحددة وهذا يعني أنه قطاع أمن مسائل يؤدي عمله بفاعلية وكفاءة وينظم عمله وفقاً للقانون، ويعمل لصالح الشعب الفلسطيني، ويساهم في حماية الطابع الديمغرافي والتعددية السياسية، إضافة إلى أهمية إحترام حقوق المواطن مقدماً له أفضل خدمات الأمن وينفذ توجيهات وسياسات القيادة السياسية، بمعنى أنه يخضع للإشراف المدني وهذا ما يميز المؤسسة الأمنية في المجتمعات الحديثة والراقية عن تلك المجتمعات التي تشكل فيها المؤسسة الأمنية محاور وجزر من القوة في إطار الدولة أوجزء من مراكز القوة في إطارها، ويدعم بناء مجتمع مدني ديمقراطي تعددي يتميز بسيادة القانون ووحدانية السلطة وسلاحها، ويساهم في تحقيق الهدف الوطني العام المُتَمَثل في إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وننوه بالتأكيد بأن الموضوع الفلسطيني بشكل أساسي هو موضوع سياسي بإمتياز، والأمن يتأتي من هذا المنظور، فلا حديث عن أمن بمعزل عن الرؤى السياسية، والأمن الذي نتحدث عنه هو الأمن الذي يشكل رافعة لتحقيق الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني بدءاً بالحفاظ على الصمود والبقاء وإنتهاءٍ بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وحتى نضع موضوع الأمن في إطاره السياسي والسياساتي والإستراتيجي، ينبغي الحديث عنه في هذا السياق، وعندما نتحدث عن حجم وبنية المؤسسة الأمنية نذكر بأنه منذ ٢٠٠٥ صدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني قانون الخدمة في قوى الأمن قانون – رقم ٨ لعام ٢٠٠٥– وحدد مرجعيات المؤسسة الأمنية ممثلة بالسيد الرئيس بصفته القائد العام، ورئيس الحكومة، ووزير الداخلية، بالإضافة إلى وزير لم ينفذ لغاية الأن و يسمى وزير الأمن الوطني، وحددت الأجهزة الأمنية بثلاث أجهزة رئيسية وذلك على النحوالتالي:

أولاً: قوات الأمن الوطني.

ثانياً: الأمن الداخلي.

ثالثاً: المخابرات العامة.

وضمن بنية كل جهاز من هذه الأجهزة هناك بعض الأجهزة الفرعية، وإذا تحدثنا عن الأمن الوطني بالإضافة إلي مديريات وهيئات الأمن الوطني، هذا يتبع حسب القانون لوزير الأمن الوطني، وكما أسلفنا أن هذا المسمى غير قائم حالياً مما يخلق نوع من الفراغ ونوع من الفجوات لأننا عندما نريد أن نتحدث بصراحة ومكاشفة نوجه خطابنا إلى ضباط الأمن بالإضافة إلي القطاعات المعنية سواء حكومية أومدنية تُعنى بشكل أساسي بقطاع الأمن فهذا شكل فجوة بهذه القوات التي تخضع لوزير الأمن الوطني وذلك حول مرجعيتها فأحياناً تخضع لمرجعية وزير الداخلية، وأخرى لرئيس الحكومة، وكذلك إلى الرئيس في بعض الأحيان، وفي ظل غياب مسمى ضمن هيكلية قوات الأمن الوطني وهو القائد العام الأمر الذي يزيد التعقيدات.

وبالنسبة إلى قوى الأمن الداخلي أيضاً يوجد فجوة في الهيكل العام وهو غياب منصب مدير عام الأمن الداخلي والذي يقع تحت طائلة مسؤوليته ثلاث أجهزة أمنية رئيسية هي جهاز الشرطة وجهاز الأمن الوقائي وجهاز الدفاع المدني مما يلقي بأعباء إضافية على وزير الداخلية بالإشراف المباشر على هذه الأجهزة، وجهاز المخابرات وفق القانون بشقيه قانون الخدمة العسكرية وقانون المخابرات العامة يتبع مباشرة للسيد الرئيس.

فإذا نظرنا إلى الأعداد الحالية فهذا هو واقع الحال لحتى ٣-٢٠١٢ وممكن أن يكون زيادة أونقصان في النسب، فنلاحظ أن حجم المؤسسة الأمنية من حيث عدد القوات في الضفة الغربية وقطاع غزة فيبلغ ٦٤٨٣٩ منتسب بين ضباط عظيم وضابط صف وجندي، وفي التوزيع الجغرافي نجد أن ٤٦,٩٪ من هذه النسبة هم من منتسبي الأجهزة الأمنية في قطاع غزة فعندما نتحدث عن الإستدامة في هذا الموضوع نرى حجم الخلل والفجوة القائمة حالياً لأن أكثر من نصف القوات عملياً هم من أكثر من خمس سنوات هي معطلة بالكامل ولا تمارس أدواراً ولا مهام وتُكلف خزينة وموازنة السلطة المحسوبة على قطاع الأمن مبالغ باهظة دون وجود منافع مباشرة من هذا الجانب، وهذا بحاجة إلى معالجة في إطار أعمق وأشمل ومعالجة موضوع الإنقسام والإنقلاب على الشرعية الفلسطينية، ولا يمكن الحديث عن إستدامة حجم وبنية وهيكلية المؤسسة الأمنية في الوقت الذي يوجد فيه أكثر من نصف القوات خارج السيطرة والتأثير وهذه من الإشكاليات الكبيرة التي تواجهنا في هذا الجانب.

وبالطبع جرى الحديث عن الصلاحيات والتحولات في بنية وحجم القوات، ففي العام ٢٠٠٧ كان عدد القوات ما يقارب ٨٤ ألف وتم تقليصها إلى العدد الحالي من خلال التقاعد المبكر، ومن خلال معالجة ملفات الحالات التي تم تفريغها على المؤسسة الأمنية دون وجود إعتمادات مالية، وإن كان ذلك عن طريق إعطائهم رواتب مقطوعة من موازنة السلطة مما يثقل على الموازنة ولكن ليخرجهم من جسم المؤسسة ويضعهم جانباً، وهذا الأمر يساهم جزئياً في حل الموضوع ولكن لا يقدم حل بشكل نهائي، وأيضاً تم حل ودمج بعض القوات القائمة في ذلك الوقت كقوات ١٧ والبحرية والوحدات الخاصة حُلت ودُمج أفرادها في الأجهزة الأمنية القائمة ولا زال عملية الإصلاح في المؤسسات الأمنية قائمة.

هذه خلفية أساسية عن الموضوع وسوف ندخل في النقاش الجدي في محاولة لإجابة على تساؤلات إستراتيجية.

السؤال الأول: هل إستدامة قوى الأمن الفلسطيني من حيث الحجم والبنية والهيكلية موضوع فني – تقني أم سياساتي إستراتيجي؟.

وهذا السؤال يعيدنا للمربع الأساسي من حيث أن كل ما يتعلق بالمؤسسة الأمنية هو قضية مرتبطة بالبعد الوطني السياسي ولها تبعات سياسية وإستراتيجية وليس موضوع فني يتعلق بعدد وتموضع القوات.

السؤال الثاني: ما علاقة الإستدامة بالمصالح الحيوية أوما يطلق عليها بالمصالح العليا وبالأهداف الوطنية والإستراتيجية في الأمن الوطني والتهديدات الأمنية؟.

لا نستطيع الإجابة على موضوع الإستدامة في الحجم والبنية والهيكلية دون ربط الموضوع في سياقه الأساسي وخصوصاً فيما يتعلق بإستراتيجية الأمن الوطني، ولا إستراتيجية للأمن الوطني بدون مصالح مُعَرفة وبدون أهداف مُعَرفة بدقة وعادتاً إستراتيجية الأمن الوطني توضع للإجابة عن كل التحديات المطروحة على الصعيد الأمني والإقتصادي والاجتماعي والثقافي والتنموي وما إلى ذلك، ولكن كوننا نتحدث عن موضوع قطاع الأمن يهمنا في هذا الإطار التهديدات الأمنية التي نحددها.

في ظل حالة الأنقسام لدينا مشكلة تاريخية في تحديد التهديدات في الوقت الذي ُتعَرف فيه بعض الأعمال على أنها أعمال بطولية، وبعض الأعمال ُتعَرف بأنها محظورة التي قد تصل في بعض التعريفات المتناقضة من أصحاب المدرسة الواحدة للخيانة العظمى وعلى سبيل المثال إطلاق صواريخ من غزة، في مرحلة من المراحل كانت حماس تَعتَبرها قمة النضال والوطنية وكانوا يُجَرمون السلطة الوطنية الفلسطينية عندما كانت تلاحق من يطلق الصواريخ، وبالطبع الشعب الفلسطيني كان ولا يزال يدفع ثمناً باهظاً جراء هذا التهديد، وفي مرحلة أخرى هم أنفسهم أي حركة حماس إعتبرته خيانة عظمى على لسان بعض قياداتهم الأساسيين، إذاً من المهم تَعريف التهديدات والتحديات، فالتهديدات تبدأ بإمكانية إعتداء وعدوان مُحتَمل من أي دولة معادلة للسلطة الوطنية الفلسطينية ومروراً بالإرهاب، وغسل الأموال، والكوارث الطبيعية، وعمليات الأنقاذ والإطفاء، وضبط السير والمرورالخ... من أبسط التهديدات، فالتهديد يبدأ بإمكانية الحرب وخلق حالة من الردع تجنباً لإمكانية الإعتداء علينا وإنتهاءًا بشرطي المرور والمحافظه على حياة الناس.

فإذا تحديد التهديدات هي نقطة الأساس في الحديث عن حجم وبنية وهيكلية المؤسسة الأمنية، لأنه في اللحظة التي تعرف فيه هذه التهديدات بشكل واضح ومحدد من قبل القطاعات المعنية والمسئولة، نتحدث فيما بعد عن الأجهزة التي ينبغي أن تواجه تلك التهديدات وعلى ضوء تلك التهديدات يتم تخصيص الموارد ومن ضمنها الموارد البشرية التي ينبغي توظيفها في الأجهزة الأمنية.

تحدثنا عن أثر الأنقسام على الإصلاح والإستدامة، في ظل حالة الأنقسام الحالية من الصعب الحديث عن إصلاح المؤسسة الأمنية ولكن الجهود التي تُبذل في الضفة الغربية تشكل نموذجاً

يمكن القياس عليه حالة إعادة قطاع غزة للشرعية الفلسطينية، كونه ليس مطلوب منا أن ننتظر الوحدة وإنهاء الإنقسام والمطلوب أن نتحرك وبالطبع نحن نتحرك على أساس متين وإن شاء الله على ضوئه نستمر.

وفي إطار تجربتنا إن الأجهزة الأمنية محددة بالقانون ولكن القانون لا يحدد واجباتها وإختصاصها.

وفي إطار الواجبات والإختصاصات للأجهزة الأمنية كانت هناك محاولات لتشريع قانون يطلق عليه القانون الأساسي للأجهزة الأمنية وهو الذي يحدد إختصاصات وواجبات الأجهزة الأمنية، وبدون تكرار، وضغط على الأقدام وتبديد للموارد وتحديد المهام ولتساعد الأجهزة بعضها وفق لإختصاصاتها، وهذا هو المنهج النظري والأكاديمي العلمي لتحديد حجم قوات لأنه من الصعب جداً على أي شخص يأتي ويتكلم ويقول أن هذا العدد كبير أوصغير لا يوجد جواب كذلك حتى مستوى العالم، فبعض المعايير التي تستخدم على أساس حجم السكان وكم يوجد منتسب للأجهزة الأمنية مقابل كل ١٠٠٠ شخص، ويتراوح في الصين وعلى سبيل المثال ١,٧ لكل ١٠٠٠ وفي كوريا الجنوبية وهي أكبر نسبة تسلح وتجنيد تعبر أن لكل ١٠٠٠ شخص ٤٨,٧ شخص، وفي إسرائيل ٣ لكل١٠٠٠ شخص ، في الأردن ١٥,٩، وفي فلسطين حسب هذه النسبة ١٣,٧ لكل ١٠٠٠ شخص، إذاً يعني هذا الموضوع المتغير الذي لا يمكن القياس عليه لأنه يوجد عندنا عدد سكان مناسب لذلك وهناك أسباب أخرى من ضمنها حجم التهديدات، وحجم المجتمع ونوع الجريمة، الجريمة المنظمة هناك متغيرات كثيرة ولكن على أساس أن نكون أكثر دقة في ضبط الموضوع، نحن نقول ما هي التهديدات التي نواجهها؟.

لنحددها.

إذاً أعتبر أنه يمكن أن يكون هناك إعتداء علينا من إسرائيل ونريد أن نشكل حالة ردع لإسرائيل يجب أن نرى ما كل هذا التسهيل الموجود عند إسرائيل ونعمل له مضاد ليخلق حالة درع ويجب أن نسأل هل حالة الإقتصاد والناتج القومي الفلسطيني يمكننا في هذه الحالة أم لا؟، ونحن من واقع تجربتنا، ومصالحنا، وإقتصادنا، من واقع تطلعاتنا للمستقبل يجب أن ندرس بدقة ما هي التهديدات وتحديد الأجهزة التي ستواجهها، عندما نحدد الإختصاصات والواجبات ومثلما قلنا كان هناك قانون مُقترح ولايزال العمل عليه جاري في الإطار المفاهيمي، يتناول هذه الإختصاصات والواجبات ويحددها في إطار علمل الهيكل التنظيمي بشكل واضح ومحدد ، يحدد وظائف محددة لكل جهاز وهذه الوظائف، يكون فيها عبء العمل والتكرارات واضحة ومحددة ، مدير الجهاز لديه

مجموعة إدارات ومجموعة دوائر، وكم الوظائف الموجودة في كل دائرة، وهذه الوظيفة الواحدة فيها خمس تكرارات أوعشرة، عندما نتحدث عن ضابط إنقاذ في الدفاع المدني: نحن نعلم كم ضابط إنقاذ وإسعاف وإطفاء نريد، وفي الشرطة والأمن الوقائي والمخابرات يكون مَعلُوم كم الضباط الذين نحتاجهم وهكذا ...الخ.

هذه مسائل واضحة ومُحددة ومُعَرفة من خلالها نَحصر الأعداد بدقة كما لوأن الأمر معادلة رياضية، أيضاً تحديد وصف وظيفي لكل وظيفة بحيث أنها تحدد هذه الوظيفة وما هي طبيعتها وما طبيعة شاغلها وأيضا تحدد المواصفات الوظيفية لشاغليها، وهذا تقريباً يحدد النوعية لأنه عندما نقول نريد تحديد الكمية، كمية القوات ونحدد القوات على أساس أن تكون المؤسسة مؤسسة رشيدة، المسائل المطروحة في الخطة القطاعية أن نُحقق الأمن والأمان للمواطن الفلسطيني ونخدمه... الخ، هذه مهمة عظمى ومثلى والشئ الذي يحدث على الأرض حالياً من حالة إستقرار وأمن وأمان ليس هو الحالة المُسلم بها ولا ندعي أنها هي الحالة الأفضل، إذا ما لم يتم دراسة الموضوع وإعادة بنائه على أسس سليمة وقد تكون هذه الحالة أفضل فيما لوتم إعتماد البنية بالطريقة المعتمدة.

إن تحديد الإختصاصات والواجبات وإنجاز الهيكليات يساعد في تطور القطاع الأمني، وإسرائيل والدول المانحة لا علاقة لها بالموضوع، كل التعقيدات التي طرحت في الجلسة في مقدمتها ومن خلال نقاش هذا موضوع فإنه ذاتي متعلق بالسلطة الوطنية الفلسطينية من حيث أنها قادرة أن تحدد ويمكن أن تطلب المساعده من أي خبرة دولية وهذا لا يضر السلطة بشئ، ولكن توجد مقومات لدى السلطة تمكنها من إنجاز هذا الموضوع ، في حال ما أنجز بإمكاننا مراجعة الموارد البشرية القائمة حالياً حيث تعداد القوات، والسؤال الهام والمطروح هنا هل كلهم يصلحون؟، هل كلهم ضروريين؟، في ألمانيا الإتحادية جهاز المخابرات الخارجية تعداده تقريباً ٣ آلاف شخص، في حين أن جهاز المخابرات العامة في مناطق السلطة الفلسطينية الضفة الغربية فقط وليس غزة ٣٥٠٠ شخص.

وهذا أيضا ينطبق على الأمن الوقائي، وأيضا ينطبق على بعض التشكيلات الإدارية الموجودة في السلطة في الوقت الذي فيه تعداد منتسبي الدفاع المدني في فلسطين لا يغطي الحد الأدنى من الإحتياج المطلوب، نحن نتحدث عن كيان موجود بحاجة لدراسة، لذا كيف يمكن أن نستفيد من هذه الموارد بإعادة موضعتها؟، مَن يصلح للخدمة في مكان نبقيه، ومَن لا يصلح بحاجة نعالج حالته، أيضا تحديد الموارد البشرية الموجودة لا يعني أن هذا العدد الموجود معناه أنه لا توجد شواغر مطلوبة، قد تكون هناك نوعية شواغر غير موجودة ضمن هذا العدد، نحن بحاجة إلى مهندسي مكانيك، نحن بحاجة إلى خبرة فنية تكنولوجية في موضوع الأمن السبرالي؟، هناك مسائل كثيرة

متطورة بحاجة إلى تغطية شواغرها وهذا أيضاً يحددها بدقة وتحديد مختلف إحتياجات المؤسسة الأمنية سواء الإحتياج التدريبي، البنية التحتية، والتجهيز أم هي مهمة ميدانية وهي محور أساسي في حصر كل الإحتياجات.

كما أن معالجة الوضع القائم تتطلب وضع خطة للتجنيد والتدريب والتوزيع على الأجهزة الأمنية مما يغطي الإحتياجات اللازمة وفق الشواغر المحددة الهيكل التنظيمي المُنجز على إعتبار ما سيكون ووفقاً للإعتمادات المالية المقررة سنوياً لقوى الأمن من خلال الموازنة العامة للسلطة ووضع خطة لإعادة موضعه الموارد البشرية القائمة وإعادة تدريبها وتأهيلها بما يغطي الإحتياج – ووضع خطة للتقاعد المبكر – ومراجعة القوانين والمراسم ذات الصلة بما يسهل عملية مراجعة القوانين كونه يوجد هناك أكثر من قانون مما يخلق لبس في الفهم، وإنهاء خدمة من لا يصلح للخدمة كونه يوجد جزء من تعداد القوات لا يصلح للخدمة ولا نريد التطرق للخلفيات سيما من حيث كيفية تشكيل القوات ما بين الاستحقاقات النضالية والأسرى المحررين وقوات من الخارج، وكان في حينه في متطلب وإنما اليوم إذا ما أردنا الحديث عن هذه المسألة بشكل علمي في الواقع هناك بعض المنتسبين لا يصلحون للخدمة، والقانون سمح للجنة الضباط أن تعالج هذه المسألة وفق للقانون ومن يسرح من الخدمة لا يلقى إلى الشارع على الإطلاق، وقبل التفكير في الإستغناء عنه سيكون هناك بدائل كتعويض على سبيل المثال، لأن القانون ينص على التعويض المالي عن كل شهر خدمة، وكذلك عن كل سنة خدمة، وكذلك خلق وظائف في القطاع المدني سواء وظائف أودعم المشاريع الصغيرة والتي من شأنها أن توفر للسوق الفلسطيني إنتاجية محدده، وهذا الحديث فيما إذا ما يراد تطبيقه بحاجة إلى إرادة سياسية قوية للتنفيذ، لأنه في إطار إقرار الخطط التي إعتمدت من قبل الحكومة ورُسمَت من قبل الرئيس، ولكن فيما يتعلق بالتنفيذ نحن بحاجة إلى إرادة سياسية للتنفيذ بدءً بالسيد الرئيس بصفته القائد الأعلى، ورئيس الحكومة، ووزير الداخلية، وكل من لهم علاقة بالقطاع الأمني لتحقيق هذه المسألة، وبهذه الحالة نستديم القوات وتأدية مهامها سواء من زاوية رؤية قطاع الأمن ورسالته وقيمه وأهدافه وأيضاً الإستدامة من خلال الحد من هدر الموارد التي تضيع دون تحقيق إنتاجية تذكر.

وشكراً.

سيادة اللواء يونس العاص.

شكراً للأخ الدكتور اللواء محمد جبريني، ونلتقي الأن مع الدكتور نايف جراد فليتفضل مشكوراً..

الدكتور نايف جراد.

بسم الله الرحمن الرحيم

أشكر اللواء محمد الجبريني على ما تقدم به، في إطار الحديث عن إستدامة القطاع القطاع الأمني من حيث الحجم والبنية والهيكلية لأنه تعرض للكثير من المسائل.

وسؤالي هو التالي: هل الحجم والبنية يتحدد بناء على واقع راهن أم عن رؤية مستقبلية للقوات والدولة؟.

أنا بإعتقادي أن ذلك مرتيط بمسالة الدولة المستقلة، أي دولة سنقيم؟، ما شكل النظام السياسي الذي نريده؟.

وهو الذي يحدد رؤيتنا للمؤسسة الأمنية الأمنية وبالتالي لرؤيتها ورسالتها وإستراتيجيتها وقيمها وتقاليدها ... الخ، والإتجاه العام كما أراه هو التالي: نحن الفلسطينيين نسعى لبناء دولة مستقلة ديمقراطية ذات حكم رشيد والطرف الإسرائيلي يسعى لأن تقوم دولة فلسطينية منزوعة السلاح.

والسؤال الذي يتبادر لنا الآن: كيف تستطيع المؤسسة الأمنية في ظل الدولة المستقبلية تؤدي وظيفتها؟.

هناك مؤشرات حول هذا الإتجاه، هل نريد مؤسسة أمنية ليس لها وظيفة أمنية على الحدود الطويلة والمعقدة التي تحتاج إلي عديد القوات؟، أم تعوض هذا العديد بالتكنولوجيا الحديثة؟، أسئلة من الأن يجب أن نفكر فيها وهي في صلب هذا الموضوع ، من خلال رؤيتنا للواقع الراهن ، كما أستعرضه سيادة اللواء الجبريني ، نحن لدينا مؤسسة أمنية غير متوازنة، لدينا تضخم كبير في حجم الضباط يصل إلى ٢٩ ٪ وهذا غير معقول في البنية للمؤسسات الأمنية، لدينا تغيرات متعلقة بالعدد أي تضمنته الاتفاقيات وأي زيادة عن الحد المطلوب أوالمتفق عليه تسعى إسرائيل لخلق مشكلة بسبب ذلك، ويرهق الميزانية والدول المانحة قد تُتَدخل على هذا الصعيد، لدينا تعقيدات بخصوص هذا التسلح وحتى على صعيد إيجاد بنية تحتية للمؤسسة الأمنية، وكذلك لدينا تعقيدات على صعيد الإرتقاء بالمهنية والمهارة لا أستطيع أن أدرب أفراد المؤسسة الأمنية على إستخدام السلاح، وبالتالي يتم التدريب بالأردن.

وأرى أن هناك مجموعة من العوامل يجب أن نتماشى معها وهي إستراتيجية نعم الدولة التي نريدها ديمقراطية تعددية فيها رقابة مدنية على القوات المسلحة أوعلى قوى الأمن بشكل عام، وهذه الدولة

قد لا تحل كل إشكاليات القضية الفلسطينية لأن لدينا شتات ولاجئين، وبالتالي منذ الأن علينا تحديد المصالح الحيوية العليا والأهداف التي ينبغي أن يبني عليها إستراتيجية الأمن القومي وبنفس الوقت علينا التساؤل والإجابة عن أية تهديدات يمكن أن تنشأ مستقبلاً.

- هل ستستمر التهديدات المتعلقة فقط بالتطرف والإرهاب وغيرها من المسائل؟،
- هل ستنشأ تهديدات جديدة؟.
- هل سيكون هناك تهديد متعلق بالجانب الإسرائيلي؟، المستوطنين الإسرائيليين ... الخ ناهيك عن التهديدات المتعلقة بالجرائم الجديدة، سواء التهريب أوالكوارث الطبيعية .. الخ، مسائل كبيرة تدخل في صلب مهمة المؤسسة الأمنية.

أي مؤسسة أمنية نريد في هذه الدولة الديمقراطية التعددية؟، نعم أنا بإعتقادي كما تفضل السيد اللواء محمد الجبريني ،نحن نريد مؤسسة أمنية مهنية شفافة وفعالة وقوية وعنصر القوة ليس بالعديد وبالسلاح ونحن نرى بعض التغيرات التي حدثت في مصر وتونس وأثبتت تلك التغيرات أي عدد القوات والقوة ليست بالسلاح والمسألة إذا مرتبطة بالفاعلية والقدرة على القيام بالوظيفة الأمنية، وهذا في العصر الحديث وبناء على تجارب الدول المتطورة التي نستفيد منها لها معايير جديدة على صعيد المؤسسة الأمنية وهذه المعايير تعتمد على:

أولاً: مدى فهم وظيفة المؤسسة الأمنية، وظيفتها تذهب بإتجاه إننا نريد بناء مؤسسة أمنية تفهم وظيفة الأمن كخدمة وطنية مجتمعية يتحول منها رجل الأمن موظفاً لدى الشعب، وعليه أن يؤدي هذه الخدمة بنوعية وجودة عالية، وهذا ما نريده، وإذا ما تعزز مثل هذه الثقافة في فهم الوظيفة الأمنية، وهذا بإعتقادي من شأنه أن يخلق الترابط ما بين المؤسسة الأمنية والمجتمع وبالتالي يتحمل المجتمع مهمته على صعيد الوظيفة الأمنية بكاملها وهنا لسنا بحاجة للعديد من القوات، تحتاج النوعية رجل الأمن والنوعية تأتي من خلال الإستمرار من ذات السياسة التي نتبعها حالياً في التدريب ورفع مستوى المهارات والقدرات، وإستخدام التكنولوجيا الحديثة، ووسائل الاتصال الحديثة وسرعة الوصول والحصول على المعلومة وسرعة الرد بقوة وفاعلية .

ثانياً: بنية المؤسسة الأمنية، كيف تؤدي هذه الوظيفة بفاعلية تعتمد على بنيتها حتى هذه اللحظة نحن نجرب ولدينا تجربة في إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية، هنا أتفق مع اللواء محمد الجبريني في أن قد سيكون السبب يعود إلى بدايات النشأة، هذا بالإضافة إلى غياب تشريع أساس لقوى الأمن ولا يكفي أن يكون لدينا قانون المخابرات، والخدمة في المؤسسة الأمنية، أوقانون لجهاز الأمن

الوقائي، ولكن لازالت الشرطة لا يوجد لها قانون، وبشكل عام لا يوجد قانون في المؤسسة الأمنية يحدد الإختصاصات، وإذا وجد مثل هذا القانون الذي يحدد الإختصاصات، من شأنه أن يعفينا من التساؤلات المتعلقة بإختصاصات المؤسسة الأمنية وتجنب التداخل في الصلاحيات، لذلك في كثير من الهياكل التي توجد فيها تداخل في المهام من شأنه أن يدفعنا بإتجاه إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية، وربما البحث عن أشكال جديدة للتوعية، ولا زلنا لحتى هذه اللحظة ورغم النقلة في الممارسة على صعيد بعض التخصصات وعدم التنافس وغيرها من هذه المسائل، ولكن ومازال على أرض الواقع الكثير من التداخلات وعلى سبيل المثال التداخل بين المخابرات والأمن الوقائي.

ثالثاً: التهديدات للدولة الفلسطينية القادمة لن تتوقف ، وبالتالي سأحاول أبحث عن هيكليات ووظائف جديدة تحاكي الدول الديمقراطية بعيد عن العسكر وضمان فعالية من خلال المهنية والإحتراف والإدارة الرشيدة وإستخدام التقنية الحديثة.

رابعاً: في رؤيتنا للأمن، هل الأمن هو وظيفة فقط للمؤسسة الأمنية أم هو تنمية شاملة؟، أن أرى أنه إذا ما إعتمدنا مفهوم الأمن الشامل ببعده التنموي فإن ذلك سوف يدفعنا بإتجاه التفكير الرشيد والعقلاني بما هو متصل بإدارة العملية الأمنية برمتها.

كما أن البحث عن إدارة رشيدة للوظيفة الأمنية والتجربة الدولية تشير إلى الكثير من المؤشرات في هذا الإطار منها تلازم الأمن مع العدالة الجنائية وهي مسؤولية ليست فقط مناطة بالمؤسسة الأمنية والمؤسسة الرسمية بل وبالمجتمع المدني والمواطن، وبالتالي الثقافة التي تسود، أي ثقافة سَنَبني في المجتمع الفلسطيني؟، ثقافة العنف أم ثقافة سيادة القيم والأخلاق والتنمية والتكافل ...الخ.

برأي هذه مسألة مهمة، ما الذي يجعل الأمن في سويسرا مستتباً على سبيل المثال الأمن فيها هو القيم السائدة لدي المجتمع والمواطن.

والمبدأ الأساسي بإعتقادي في تحديد حجم القوات ووظيفتها هو التالي:

أن نتقيد بشكل صارم بحد الكفاية أي الإحتفاظ بالقوة بحدودها الدنيا التي تتضمن مصداقية المؤسسة الأمنية، ولكن أيضا بما يتطابق مع الإستراتيجية الأمنية والتطور المحتمل للتهديدات، ومع الإمكانيات المتاحة لنا كشعب فلسطيني والإمكانيات المتاحة على الصعيد المالي، يجب أن تحسب بنسب محددة متناسبة مع الناتج القومي ، ومقومات القوة والمناعة للمؤسسة الأمنية بالإضافة الى عناصر أخرى كالإقتصاد والثقافة ومسائل كثيرة جداً، وبدائل تحفظ التوازن والإستقرار وتعيد تنظيم المؤسسة الأمنية والدولة ككل بناءاً على وظيفة محددة على هذا الصعيد، إجمالاً نحن نريد قطاعاً

أمنياً مهنياً ورشيداً قادراً على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وهذا يتطلب بإعتقادي حتى نكون عمليين في سياق المضي قدماً نحوعملية التشريع التي تحدد الإختصاصات وغيرها التسريح والتقاعد والبناء المهني حتى فعلاً نستطيع أن نبني مؤسسة أمنية قوية وفعالة.

.. مع جزيل الشكر

سيادة اللواء يونس العاص.

شكراً ولكن مداخلة لابد من العودة على ما يتفضل به الأخ الدكتور محمد الجبريني ٣٪ من القوات الإسرائيلية حقيقياً من القوات النظامية، ولكن أن نسبة المستخدمين للعمل الأمني في إسرائيل ٩٤٪ حتى الموجودين داخل المستعمرات لهم أدوار أمنية، ٦٪ الباقي هم عبارة عن المعجزة وهم غير قادرين على العمل الأمني والعسكري، والباقي هم داخل المؤسسة الأمنية سواء كانوا قوات إحتياط أوالمكلفين بالوظائف المشتغلين بها داخل المستوطنات، والأمر الآخر أن رأس القطاع الأمني الذي تناوله الأخ محمد الجبريني (وزير الأمن الوطني)، لم يؤخذ به لكن هناك وظيفة تسمى القائد العام تحدث عنها الأخ الجبريني أيضاً لغاية الأن ليست موجودة وبالتالي يوجد لدينا أربعة أعمدة رئيسية وهي: الشرطة والأمن الوطني والمخابرات والأمن وقائي وبالتالي لا يوجد قائد عام يجمعهم وينظوي الكل تحت لوائه على أرضية أن الكل هنا ملتقى مع القائد الأعلى وهو الرئيس وفي هذه الحالة هو القائد العام ولكن في التنظيم العسكري هناك قائد عام ووزير للأمن الوطني وهو معطل لأن الأمن الوطني لم يستطيع أن يفرض هذا الوضع.

أما ألان نلتقي مع صاحب الأرقام الصعبة الذي يلاقي المدح والذم في كثير من الأحيان وهو العميد وصفي وهو نائب رئيس الإدارة المالية لقوات السلطة الوطنية الفلسطينية، لديه الأرقام الدقيقة والصادقة لنستمع إليه فليتفضل مشكوراً.

بسم الله الرحمن الرحيم

نشكر الإخوة القائمين على هذا المؤتمر في جامعة الاستقلال ومنهم معالي اللواء توفيق الطيراوي رئيس مجلس أمناء جامعة الاستقلال.

الأخ الدكتور نايف جراد القائم بإعمال رئيس جامعة الاستقلال.

الأخ محافظ أريحا والأغوار.

الأخ رولاند فريدرك مدير مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة...

الإخوة الحضور مع حفظ الألقاب والمسميات.

يوجد مثل فلسطيني يقول من ليس له ماضي ليس له حاضر، لطالما نريد أن نتحدث عن موضوع الإستدامة.

من ليس له ماض ليس له حاضر، في عام ١٩٦٤ وأثناء إنعقاد مؤتمر الرباط تم تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الأخ أحمد الشقيري، ومن ثم إنتقلت الرئاسة الى المؤسس الرئيس الراحل ياسر عرفات رحمة الله عمل على إكتساب الإعتراف الدولي والإقليمي بها، وحمل الراية من بعده الأخ الرئيس محمود عباس أبومازن أطال الله في عمره.

وفي العام ١٩٦٤ تم تأسيس جيش التحرير الفلسطيني بقيادة اللواء وجيه المدني، وفي العام ٢٠١٢ تم تسليم قيادة جيش التحرير الفلسطيني أوالأمن الوطني إلى الأخ اللواء نضال أبودخان، وبعد الخروج من بيروت هو جيش التحرير الوطني الفلسطيني وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية هي قوات الأمن الوطني.

وفي العام ١٩٦٤ تم إنشاء هذا الجيش في كل من مصر وسوريا، وكانت تموله قيادة القوات المسلحة في تلك الدول وذلك عن طريق جامعة الدول العربية، وفي العام ١٩٦٦ تم تأسيس الإدارة المالية لجيش التحرير في القاهرة بجوار القيادة العربية الموحده، وكان يرأسها في حينه محمد سليمان، في العام ١٩٦٧ وبعد النكسة انتقلت الإدارة المالية من القاهرة إلى دمشق وكان يرأسها الرائد زكي أبوحيه وبعد الخروج من بيروت بعام واحد ترأسها الأخ فؤاد الشوبكي الأسير في السجون الإسرائيلية الآن، وفي العام ٢٠٠٥ ترأسها الأخ اللواء رضوان الحلو.

إذا الإدارة تعرف بأنها تقوم بترشيد وتوزيع كافه النفقات المالية عبر نظام مالي وقانوني إلى كافة قوى الأمن.

خدمات الإدارة المالية، تقدم الخدمات لكافة قوى الأمن داخل مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ومناطق الشتات، وقدم الأخ اللواء محمد جبريني شرحاً وافياً حول القوات من حيث عددها وهيكليتها والخطط الهادفة لتطويرها.

وقد إحتلت مسألة تطوير قطاع الأمن مكاناً هاماً في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية لا سميا لكل من وزارة الداخلية وصناع القرار الفلسطيني، حيث عملت الإدارة المالية المركزية بصفتها مؤسسة وطنية تمثل حلقة الوصل بين القيادة السياسية ووزارة المالية من جهة وبين كافة الأجهزة الأمنية من جهة أخرى تساهم في تنفيذ السياسات المالية والقوانين المنظمة للحقوق والواجبات المناطة بمنتسبي الأجهزة الأمنية، وتعمل الإدارة المالية المركزية على تنفيذ القوانين والقرارات المالية الصادرة عن القيادة التشريعية والسياسية المنظمة للحقوق والواجبات وإعداد الموازنات السنوية التي تشمل رواتب منتسبي المؤسسة الأمنية والساحات الخارجية وكذلك النفقات التشغيلية والرأسمالية والتطويرية تنفيذاً

لبرنامج الرئيس بخصوص المؤسسة الأمنية لتعزيز ترسيخ الأمن وتنفيذ القانون الهادف إلى:

١. تعزيز أداء المؤسسة الأمنية والنهوض بها.

٢. رفع قدرات منتسبي المؤسسة الأمنية.

٣. تكريس مفاهيم الأمن والأمان وسيادة القانون.

٤. العمل على حماية المواطنين وتطوير نوعية الخدمة المقدمة لهم.

وتسعى المؤسسة الأمنية لمواجهة تحدي الإستدامة في الموارد البشرية وحجم قوى الأمن الفلسطيني الحالية، وقدرتها في الإحتفاظ بالعدد الحالي من منتسبي الأمن أمام نقص التمويل في فاتورة الرواتب بالإضافة إلى البنود الجارية والرأسمالية.

ونود الحديث الأن عن متوسط العددية للمؤسسة الأمنية منذ العام ٢٠٠٠ –٢٠١٢، وهي موجودة على شاشة العرض أمامكم، في العام ٢٠٠٠ كان تعداد القوات ٤٨٨٩٨ ألف منتسب، وفي العام ٢٠١٢ بلغ تعداد القوات ٦٤٩١١، وبلغ متوسط فاتورة الرواتب للمؤسسة الأمنية منذ العام ٢٠٠٠ لغاية ٢٠١٢، حيث بلغ متوسط الفاتورة في العام ٢٠٠٠– ٦٩٩٩٩١,١٠ مليون شيكل، وبلغ متوسط الفاتورة في العام ٢٠١٢ – ١٨٤٦٤٢٥٤١مليون شيكل، لجميع الأجهزة بمن فيهم المتقاعدين العسكريين، حيث تظهر نتائج التحليل الإحصائي للكادر العسكري من المؤسسة الأمنية، بالرغم من تناقص في العددية بشكل ملحوظ منذ العام ٢٠٠٦ حيث تم تقليص العدد من ٨٠٨١٥ موظفاً إلى ٦٠٨٣٧ موظفاً في العام ٢٠٠٨، إلا أن العدد إرتفع مرة أخرى ولكن بشكل معقول ليصل حوالي ٦٤ ألف في الأعوام الثلاثة الأخيرة، وينعكس ذلك على فاتورة الرواتب بشكل ملحوظ نتيجة تقليص الإعداد وخاصة عام ٢٠٠٨ لتصل ما يقارب ١٣٩ مليون شيكل، وإنعكس ذلك على نوعية وعداد الكادر العامل لذا من التحديات التي تواجه المؤسسة الأمنية هي الحفاظ على كادر نوعي وبأعداد قادرة على القيام بالمهام بالشكل المهني المطلوب.

وفي وزارة المالية تم تسخير ما يقارب من ٢٥٪ من موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية للنهوض بقطاع الأمن وتطوير إمكانياته من خلال مشاريع البنية التحتية من إنشاء وتشطيب وترميم مباني المؤسسة الأمنية وكذلك بناء قدرات وإعادة تأهيل الأجهزة الأمنية وبناء المقاطعات، علماً بأن المشاريع القائمة حالياً ضمن موازنة الإدارة المالية المركزية هي مشاريع عبارة عن:

١. إعادة وتأهيل الأجهزة الأمنية.

٢. إمدادات وتطوير قدرات الدفاع المدني.

٣. إنشاء وتشطيب وترميم مباني الأجهزة الأمنية.

٤. إستكمال وتجهيز جامعة الاستقلال.

٥. بناء خمسة مراكز للشرطة في جنين.

٦. بناء معسكرات تدريب للمؤسسة الأمنية.

٧. بناء مقاطعة جنيين – المرحلة الأولى والثانية.

٨. بناء مقاطعة نابلس– المرحلة الأولى والثانية.

وعليه إن إستدامة التمويل للقطاع الأمني في فلسطين يضمن السلام والإستقرار والنموالإقتصادي والعدالة الإجتماعية وحياة أفضل للأجيال الحاضرة والقادمة علماً بأن المبالغ التي تم دفعها في العام ٢٠١٢ كانت على النحوالتالي:

١. رواتب وأجور ٢٧٨٧٥٠٠ مليار.

٢. إجازات ١٨ مليون.

٣. النفقات التشغيلية ١٩٠ مليون.

٤. نفقات تشغيلية أخرى ٣٣١٥٠ مليون.

٥. السفر والمهمات ١٣ مليون.

٦. المساهمات ٢١٩ مليون.

٧. الأصول الثابتة ١٨ مليون.

٨. مخزون٢ مليون.

وهناك العديد من التحديات التي تحول دون التنمية المستدامة وأهمها ما يقوم به الإحتلال الإسرائيلي وبشكل مستمر ومنها الجدار، وتقسيم المدن، وعدم التواصل بين المحافظات ليعمل على تدمير وإستنزاف مصالح وطاقات الشعب الفلسطيني، كما أضر بأمن المواطن وراحته بالإضافة

إلى تقليص الموارد المالية من الدول المانحة والعربية متمثلاً بصندوق الجامعة العربية وصندوق القدس.

وبالرغم من حاجة المؤسسة الإمنية لإستدامة تمويلها وسعيها لتحقيق الأمن وسيادة القانون ، إلا أننا بحاجة إلي جذب التمويل الخارجي لتنفيذ مشاريع باتت مقترحة منذ عدة سنوات وفي النهاية فإن إكتمال القوانين الناظمة للقطاع الأمني وإعادة تَفعيل المجلس التشريعي وإنهاء الإنقسام وتوحيد شطري الوطن ومواصلة الدعم للمؤسسة الأمنية يساعد السلطة الوطنية في توفير الأمن وفرض القانون، بحيث يجب البعد عن ربط دعم المؤسسة الأمنية مع الصراعات السياسية وتعطل عملية السلام. وشكراً.

الأخ اللواء يونس العاص.

شكراً جزيلاً.

والأن نقدم لكم الباحث الاستراتيجي د. محمد المصري مدير المركز الفلسطيني للدراسات السياسية.

د. محمد المصري.

أشكر القائمين على هذا المؤتمر وأخص بالذكر الأخ اللواء توفيق الطيراوي رئيس مجلس أمناء جامعة الاستقلال، وصديقي الدكتور نظام صلاحات، وصديقي رولاند فريدريك مدير مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.

اليوم نناقش موضوع الإستدامة في تطوير القطاع الأمني الفلسطيني، وبالرغم من الندوات الكثيرة التي عقدت في أماكن مختلفة المتصلة بموضوع الأمن، إلا أن هذا المؤتمر الذي يعقد في هذه الجامعة الرائدة في في مجال الأمن يُجلي الضبابية عن جملة من القضايا الهامة جداً والمتصلة بالشأن الأمني الفلسطيني، وكنت أتمنى من بداية هذا المؤتمر أن يكون أحد المتحدثين الذين سبقوني يغرد خارج السرب، وكما فهمت تُقسم الجلسة إلى ثلاث عناوين مطروحة للنقاش وهي: الحجم، البيئة، الهيكلية لقوى الأمن، حتى يأخذ كل واحد عنوان ويتحدث فيه، ولكن صديقنا سيادة اللواء الجبريني نَمطي بالشرح والمعلومات، وممكن أن نرجع لبعض الأمور التي تناولهاوخاصة في بعض النقاط التي لم تشبع بالنقاش والتوضيح .

في الجانب الأول: هناك معايير دولية تحكم الحالة المثالية للقوات، وهنا أنا أتحدث عن الحجم وليس عن البنية أوالهيكلية، والهيكلية تحدث عنها الأخ أبوأسامة، وسيادة اللواء تحدث عن الحدود ومدى تأثيرها في حجم القوات .

وأرغب الأن في الحديث عن حجم القوات، من حيث كيفية تحديد الدول بشكل عام لحجم قواتها، إن تحديد حجم القوات مرتبط بمعايير دولية تدخل في ذلك من حيث أن القوات تفيد حجمها ليس فقط مرتبط بحجم السكان والحدود، ويتحدد حجم القوات وفقاً للدرجات التاليه :

الدرجة الأولى: بالنسبة للتهديدات الخارجية والداخلية وبعض العناوين الأخرى ، فأعتقد بأن التهديدات الخارجية إلى حد ما بشكل عام عند الدول ذات طبيعة عسكرية.

الدرجة الثانية: فيتضمن التهديدات الأمنية وهذا العمل يقوم به الكثيرون، الدول تبدأ من التهديدات النفسية والإشاعة وتنتهي بالتفجيرات الإرهابية أوغسيل الأموال ...الخ.

الدرجة الثالثه: تهديدات اقتصادية وهناك تهديدات زراعية الخ.

التوضح.

التهديدات الداخلية: تلك التي تتعلق بالإرهاب أوالإنقسامات السياسية إذا كانت هناك إنقسامات بين الأحزاب والقوى كما هو حاصل في تجربتنا الفلسطينية، أوإنقسامات مجتمعية متعلقة بطبيعة التربية الإثنية أوالمذاهب فيما إذ وجدت ونتمنى من سيادة العميد أن يتحدث بشكل أكثر تفصيلاً هو موضوع الإستدامة المالية بمعنى هل يوجد هناك إمكانيات لرفد هذه القوى الموجودة كحجم قوات بقوة مالية؟، طبعاً هناك بلدان فقيرة وبلدان تتعرض لمجاعة وقحط أوبلدان لا يوجد لديها أصلاً موارد من حيث المبدأ.

وهناك أيضاُ جانب آخر: تهديدات بيئية ومتعددة في كل بلد من البلدان، تبدأ بما تتعرض له من زلازل كثيرة، على ذكر الزلازل نحن تعرضنا لزلازل قبل يومين أوثلاثة وكان قوته ٥,٥ على مقياس ريختر والحمد لله لم يحدث شئ.

وأيضا توجد تهديدات صحية وزراعية أوتهديدات أخرى عديدة، أنا أحب أن أختصر الأن وأعرف أن إخواننا في وزارة الداخلية قدموا ورقة مهمة جداً وطبعاً الشكر لهم لأنه كان هناك جهد فلسطيني نقي مئة بالمئة ولم يتدخل أي خبير أجنبي فيه، حصلت على هذه المعلومة من الأخ أبوأسامة لأن هذا الفريق الفلسطيني كان قائم على هذه الورقة من وزراة الداخلية حدد طبيعة التهديدات التي بدأت تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية، بدأها من عند التهديد الخارجي للإحتلال وإنتهي فيها حتى موضوع الدفاع المدني وكيفية إطفاء الحرائق أوالمرور وبالتالي هذا يختصر علينا النقاش بشكل كبير لأن إخواننا أخذوا وقت وفرصتهم في النقاش تقريباً يعني من ساعة الصفر لكن نسأل كيف كان التنسيب للمؤسسة الأمنية؟، ألا يوجد لدينا حجم كبير للقوات والمتحدثين السابقين لم يتطرقوا له؟، الأخ أبوأسامة قال أنه لا يستطيع أن يحدد الحجم الكبير سابقاً والآن، ولكن قال في نفس الوقت ضرب مثال أنه في ألمانيا عدد الجهاز الأمني كذا، والمخابرات كذا أوالوقائي كذا، مثلاً بالتالي له رؤية تقول أن حجم القوات على الأرض هي أكبر من اللازم بشكل غير مباشر مثلما يقولون البريطانيين لهم جهاز أمني من ٦٠٠ عضو٣٠٠ في الداخل و٣٠٠ في الخارج ونحن عندنا ٦٤ ألف وبمعنى آخر عندنا حجم القوات المفروزة لتباشر عملها كبير، هذا يجعلنا نتساءل كيف تجاوزناها؟.

أولاً: إتفاقية أوسلوالتي أشار إليها د . نايف صحيح هي ملزمة لنا بسقف معين وأعتقد كان ٣٠ ألف في البداية وحدد طبيعة الأجهزة الأمنية الموجودة، شرطة ومخابرات وقوات أمن وطني، لكن بعد ذلك هل نحن تجاوزنا ذلك أم لم نتجاوز؟، نعم تجاوزنا بالتعداد وتجاوزنا حتى بتسمية الأجهزة الموجودة خاصة ما بعد الإنقلاب وما حدث في غزة.

وما الأسباب التي أدت إلي تضخيم القوات؟، لماذا كانت أعداد قواتنا بزيادة مستمرة ؟.

أعتقد أن الأسباب الأساسية تكمن بالتالي حتى لا نطيل فيها كثيراً:

١. حداثة التجربة : تجربتنا حديثة ولا يوجد لدينا دولة بالتالي فلسطين في السابق لم تكن دولة فلسطينية مستقلة لتحدد حجم القوات.

٢. عدم وجود إستراتيجية واضحة لتحديد حجم القوات

٣. طبيعة القيادة السياسية (الأبوية) للأخ أبوعمار والجانب الإيجابي فيها، أن الأبوة كانت تَتَمثل في رغبته بإيجاد فرصة عمل لكل الناس، لأن الذي يتذكر أول قدوم السلطة كان راتب العقيد ١٢٠٠-١٣٠٠ دولار وأبوعمار قسمه إلى النصف ليشغل أكبر عدد ممكن من الناس، وقال يجب أن تتماشوا مع الوضع الاجتماعي اقتصادي في البلد.

٤. نظرة المجتمع كانت متحمسة للإنخراط في الأمن خاصة في قطاع غزة، لأن تجربة قيام السلطة الوطنية كانت في غزة- أريحا أولاً.

٥. الوضع الإقتصادي والبطالة الموجودة.

٦. المحاصصة السياسية وهنا نتحدث عن الأحزاب والعشائر والقيادات حيث كان يأتي قيادي لأبوعمار، ويُقدم كشف ب ١١٠٠ إسم ويُوقع الكشف من قبل الشهيد ياسر عرفات ويذهب للناس للتفرغ في الاجهزة الأمنية ويكون منهم من لديه إعاقات ليس مشكلة المهم أن هناك قائمة موجودة وهكذا.

٧. الأحداث السياسية والدور السلبي جداً الذي لعبته المعارضة فاقمت التهديدات الداخلية وأدت إلى فرز أكبر عدد ممكن من قوى الأمن الداخلي لضبط الوضع الداخلي والمحافظة على الإتفاقيات المبرمة مع الدول المجاورة

٨. عدم وجود منظومة قوانين منظمة للعمل في إطار قوى الأمن الوطني الفلسطيني، كما أشار لها د. نايف حيث قال أن بعض القوانين أنجزت والبعض الآخر مازالت قيد الإنجاز بغض النظر أن لدينا قانون معنون بعنوان قانون الخدمة في قوى الأمن الوطني وهذا القانون حدد طبيعة الأجهزة الموجودة في ثلاث ونحن تجاوزنا ذلك وبعد الإنقلاب بغزة وجدت أجهزة جديدة، وتحمل مسميات جديدة، وأعتقد أن هذا الوضع يطرح أسئلة محددة حول ما هو المطلوب؟، وماذا نريد أن نعمل؟، أم نريد أن نبقى نقول يوجد وهكذا دواليك.

وتحدث الأخ أبوأسامة عن ٦٤ ألف وأفادنا برقم حوالي ٣٤ ألف منتسب منهم في قطاع غزة مجمدين، وممكن أن يكون فيهم قوى معادية دون أن تشعر قد يكون حصل هناك إختراق أوفيهم من إستشهد مع الفصائل السياسية وفيهم من يعمل الأن في الأجهزة الأمنية المعادية وفيهم مُحبط ومنهم من يعمل في الجريمة ... الخ.

كل هذا الموضوع يقع على عاتق القيادة السياسية وعليها أن تعالج هذه الحالة الموجودة في قطاع غزة وتعالجها وتستفيد منها الإستفادة القصوى ولا أقول أن يتم رمي هؤلاء المنتسبين إلى الشوارع كما قال الأخ أبوأسامة وأتفق معه، بالتالي يجب إعادة النظر في هذا الترتيب الموجود ولكن كل هذا الموضوع دون إستراتيجية سياسية موحدة فلسطينية لا نستطيع الوصول لحل، لأن هذا الموضوع ليس موضوع فردي، هناك منطقة جغرافية خارجة عن السيطرة، وقوى أمنية كذلك وتأخذ منك راتب كسلطة وطنية فلسطينية خارجة عن السيطرة، دون توافق سياسي وإستراتيجية سياسية موحدة لن نستطيع أن نصل الى بيت القصيد الذي نريد، وبنفس الوقت هذه الإستراتيجية ينبغي أن ترتكز على البعد الأمني، بمعنى أن يتم تحديد طبيعة المهمة الأمنية المكلفة بها قوى الأمن، بمعنى إننا نرى في شطري الوطن نوعين من العقيدة الأمنية، وهناك إختلاف حول ما يتم ممارسته في غزة بحاجة للدراسة من جديد هناك صعوبات كثيرة، لكن مَن يحدد هذه الصورة ويعمل على حلها؟.

أولاً: من المفروض أن يكون هناك هيئة أومرجعية تحكم هذه المؤسسة، وهذا ما نسميه مجلس الأمن القومي، وأعتقد أن مجلس الأمن القومي غير موجود لحين تشكيل مجلس الأمن القومي ينبغي أن يتشكل بعد صدور القانون، لأن هذه التشكيل ينبغي أن ينص عليه القانون، ومن ثم تحدد مهامه الأمنية والبعيدة المدى، كل هذه الأمور لا يمكن إنجازها بدون إنجاز المصالحة، ونحن نتحدث عن موضوع قوى الأمن الفلسطيني ليس في الضفة الغربية وإنما عن شطري الوطن، وبدون مصالحة لم يحدث هناك إعادة ترتيب للمؤسسة الأمنية، لأن هناك أجهزة حديثة، والأخ أبوأسامة تحدث عن ٦٤ ألف وهو يتحدث عن الذين يأخذون رواتب من السلطة ولكن هناك قوات على الأرض تتقاضى راتب من غيرك وهي قوى الأمر الواقع المفروض في قطاع غزة وهي بتعداد القوى الموجودة، وعندما يتم إنجاز المصالحة ينبغي أن تؤخذ بعين الإعتبار شئت أم أبيت وأن تعالج هذه القضية على أرض الواقع ودون وحدة للمؤسسة الأمنية في شطري الوطن لا يمكن أن تحدد حجم مثالي للقوات التي تحتاجها.

وأيضاً إن ذلك مرتبط بتحديد العلاقة مع دول الجوار وخاصة إسرائيل وما طبيعة العلاقة مع الجار؟، خصم أم جار؟، واللواء الجبريني تحدث عن طبيعة العلاقة تساعد في حماية الحدود أم

لا، وهذا يقود إلى طرح تساؤلات أخرى حول تهديدات ثلاثه وذلك على النحوالتالي:

١. التهديدات الخارجية تتمثل بالنسبة لنا وبالدرجة الأولى تتمثل في الإحتلال، وكل هذا الموضوع واضح بالنسبة لنا في إطار السيطرة على الأراضي والإجتياحات، والتسليح، وتموضع القوات وتقليل حركة القوات، والتجارة، والمستوطنين، والجدار .... الخ، كل هذه المواضيع وعدم إكتمال التشريعات الناظمة لعمل قوى الأمن من التهديدات الداخلية، وحالة الإحباط في الشارع الفلسطيني المفتقرة للرؤية ، وعدم وجود رؤية متكاملة لطبيعة التهديدات أيضاً جزء من التهد يدات.

وكذلك طبيعة العجز المالي الموجود ، فأغلبنا عسكر فجميعنا لا نستطيع أن نقدر اننا سونأخذ راتب هذا الشهر أم لا، وهذا العجز المالي الموجود بالإضافة إلى عدم الإلتزام العربي بما تكفلت به جامعة الدول العربية ، بالإضافة إلى ربط الدعم المالي مع المانحين فهم يحاسبونا على الموقف السياسي.

٢. بالإضافة إلى تحكم إسرائيل بأموال الجمارك الفلسطينية، والإضرار بالإقتصاد الفلسطيني وتبعيته للإحتلال بشكل كامل، والإقتصاد الفلسطيني ليس حراً والله يسامح الذين وقعوا إتفاقية باريس.

٣. عدم وجود موارد طبيعية تساهم في حل الأزمة المالية، وما الحل السياسي المستقبلي الذي يؤثر على هذه المسألة وبإختصار.

٤. طبيعة الحل السياسي الذي يتحكم في حجم القوات بمعنى إذا أردنا الحل مع الجانب الإسرائيلي بالتوافق حول الدولة أم إعلانها من طرف واحد، وإذا حصل ذلك يبقى عندنا مشكلة مع الحدود – مصر – الأردن – إسرائيل، وبالتالي لسنا بحاجة إلى قوات لحماية الحدود بإعتبار لا يوجد لنا حدود دولة معادية، إذاً الوضع السياسي محلول وسيتم التركيز على الأمن الداخلي أكثر من الأمن الخارجي.

٥. والتوافق الفلسطيني هو بالدرجة الأولى يساهم في تحدد حجم القوات.

٦. وفي النهاية يوجد لدينا مشاكل مع المتقاعدين العسكريين، لم يتم عمل لهم حساب لا أعرف لماذا؟، فهم من تعداد القوات أم هم من قوات الإحتياط، وسيادة اللواء تحدث قبل قليل عن حجم قوات الإحتياط في إسرائيل ، وأين قوات الإحتياط لدينا في فلسطين؟، وكيف سنتعامل

معها؟، وهنا ينبغي إعادة تأهيل قدرات المتقاعدين العسكريين بصفتهم قوات إحتياط والإِستفادة منهم في مشاريع كبيرة يمكن أن تحدد.

٧. وأعتقد أن نهاية مداخلتي أقول، أن التوافق الوطني الفلسطيني عامل مهم جداً يحدد حجم القوات، ونهاية الصراع مع الجانب الإسرائيلي يحدد أيضا حجم القوات، وإذا لم تكن رؤية مستقبلية مرتكزة إلى تنمية مالية لا نستطيع أن نحدد الحجم المثالي للقوات .

أملاً أن نكون بهذا الطرح قد عالجت القضايا الثلاث المطروحة.

شكرا لكم.

اللواء يونس العاص.

شكراً جزيلاً للدكتور محمد المصري.

الحقيقة في المحصلة هناك هدف أمني إسرائيلي وحتى في حالة الوفاق معنا، وهذا الهدف مر معنا في ثلاث مراحل وذلك على النحوالتالي:

المرحلة الأولى: نزع السلاح وبالتالي أدخلنا إلى أرض الوطن بدون سلاحنا والمقصود بنزع السلاح، السلاح الذي لا يلق الأذي بالجيب المصفح وليس الدبابة

المرحلة الثانية: إجراء الترتيبات الأمنية وتدشين مراقبات ثابتة على الحدود الشرقية.

المرحلة الثالثة: إقرار دولي بهذه المعالم الأمامية الموجوده وتثبيت معاهدات دولية تعطي الفلسطينيين بعض المساعدات بما يمكنهم من الإستمرار بالبقاء بنفس الخدمات التي يروناها مناسبة من الناحية الأمنية، ولا تقبل الفلسطينيين بأن يكونوا شركاء لهم بالعمل العملياتي ولا في العمل الأمني هذا ما أرت الإشارة إليه وبنفس الوقت كما تشاهدون كافة عناصر الحركة مسيطرة عليها، وعنصر حركة المواصلات بحر، جو، بر بأيديهم وعنصر حركة الديمغرافيا أيضاً بأيديهم، وكذلك رأس المال، وبقي عنصر حرية الفكر وبهذه الحالة هناك ٨٠٠ الف فلسطيني أُسر وإعتقل وتعرض للتحقيق، وهذا من أجل التأثير النفسي والسيطرة. هذه النقطة الأخيرة التي بقيت لنا من عناصر الحركة داخل المجتمع.

والأن معي أخي الدكتور زكي أبوزيادة لإدارة الأسئلة والتساؤلات من قبل الحضور فليتفضل مشكوراً.

بداية أشكر القائمين على هذا المؤتمر، ومن ثم أشكر المشاركين فيه .

ولنبدأ بأخذ الأسئلة من الإخوة الحضور.

مقدم محمد العابد، جامعة الاستقلال.

سؤال للدكتور نايف جراد واللواء الجبريني.

ما الذي يحول دون بناء مؤسسة أمنية بناءًا رشيداً وسليماً خاصة وأن الموضوع يلامس هماً وطنياً ودولياً، فالشعب الفلسطيني متوجه نحوبناء الدولة ولابد من بناء مؤسسة أمنية رشيدة بناءً رشيداُ

ومهنياً .. الخ ما الذي يحول دون ذلك؟.

القضية الأخرى للدكتور محمد المصري، مر على الإنقلاب خمس سنوات هل ننتظر خمس سنوات أخرى لكي يتم إصلاح وتطوير المؤسسة الأمنية ليتاح للقيام بمهامها في الضفة الغربية مثلاً؟.

الرائد– هيثم أبوالزين– الضابطة الجمركية.

شكراً للمتحدثين – مجرد إستيضاح، عملت وزارة الداخلية في السنوات الأخيرة على وضع مفهوم واضح لا لبس فيه فيما يتعلق بالعقيدة الأمنية، ويتم تعريفه من خلال الدوائر المختصة سيما دوائر التخطيط، ووضعت تعرف واضح لمفهوم العقيدة الأمنية وإرتكزت عليه المؤسسة الأمنية.

لماذا نعود إلى المربع الأول ونقول لا يوجد عندنا عقيدة أمنية؟.

د . نايف جراد القائم.

أنا بإعتقادي أن الإتجاه العام في بناء المؤسسة الأمنية وتطويرها، ويتجه نحوحكم رشيد في هذه المؤسسة، ونستدل على ذلك من عدة مؤشرات.

١. هناك إرادة فلسطينية بإيجاد تشريع يحد مكانه المؤسسة الأمنية الفلسطينية في إطار النظام السياسي الفلسطيني ويجعلها خاضعة للرقابة والمسائلة المدنية في البرلمان وبالتالي وهذا جزء من الحكم الرشيد.

٢. الكثير من الأجهزة الأمنية أوجدت آليات الرقابة الداخلية على صعيد المؤسسة الأمنية وهذا جزء من الحكم الرشيد.

٣. المؤسسة الأمنية الفلسطينية تخضع للرقابة المدنية سواء للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، أومن جهة الصليب الأحمر ... الخ. من المؤسسات التي تعنى بهذا الشأن، وهذا الجزء بإعتقادي من الإدارة الرشيدة لقطاع الأمن وهذا الإتجاه العام يجب أن يعزز ليس فقط بإتجاه التشريعات القائمة وإنما أيضاً بتعزيز هذه التشريعات التي من شأنها تمنع التدخلات وتحدد الهيكليات الميزانيات.

وكثير من الأجهزة بالتعاون مع المؤسسات الصديقة أوحتى مع مؤسسات مدنية فلسطينية تصنع دليل قيمي وإرشادي للسلوك لمنتسبي الأمن أولرجل الأمن، وهذا جزء في الواقع الحال من مراقبة رجل الأمن، ودفعه للقيام بمهمته بشكل مهني ومحترف وأن يؤدي خدمته بجودة عالية، والإتجاه

العام إجمالاً يسير بإتجاه الحوكمة، عندما نتحدث عن البنية والحجم نأمل في بناء مؤسسة أمنية فاعلة وقوية ومسائلة وشفافة، تحدث عن حوكمة فتعني بمفهومها العميق المرتبط في بنية المؤسسة الأمنية هو إختزال القوة إلى أقصى درجة مع رفع وتيرة الإدارة القائمة على الكفاءة والمهنية وهذا هو الإتجاه العام في المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

وشكراً.

سيادة اللواء الجبريني.

الدكتور نايف أجاب بشكل عام، والسؤالين الذين طرحا من قبل الإخوة متشابهان، بنظري لا يوجد أي مانع موضوعي من إعادة هيكلة وبناء وتطوير المؤسسة الأمنية على الإطلاق لا يوجد أي مانع، ولكن تدخل بعض الذاتيات في بعض الأحيان تحول دون ذلك، ونحن نفكر أحياناً في الأشخاص ، يعني لماذا لحتى الأن لم يعين قائد عام لقوات الأمن الوطني؟، ومنذ فترة صغيرة كان سيادة اللواء أبوالفتح أحيل للتقاعد، هل ضمن كادر المؤسسة الأمنية لا يوجد ضباط كفوء ومؤهل قادراً أن يشغل هذا المنصب؟، بالتأكيد موجود ولكن بالنظر إلى الحساسيات والتوازنات وخشية معينة لا نريد الدخول في التفاصيل يحول دون ذلك.

كذلك الأمر بالنسبة إلى مدير عام الأمن الداخلي ووزير الأمن الوطني أوتعين وزير بحقيبتين الداخلية والأمن الوطني، أوإحالة ملف الأمن الوطني إلى رئيس الحكومة، يعني يوجد أكثر من سيناريووأكثر من طريقة، لكن من الخطر أن يكون هناك فجوة، وصدر مؤخراً قرار من سيادة الرئيس بخصوص عمل لجنة الضباط في موضوع الهيكليات، وأعتقد أن هذا الحديث عن على قادة الأجهزة وبذل عمل جدي في الموضوع ونأمل أن يثمر هذا العمل عن نتائج وتفاؤلوا بالخير تجدوه.

وحول سؤال الأخ هيثم فيما يتعلق بالعقيدة الأمنية، لا أحد يدعي بأن وزارة الداخلية استطاعت أن تبلور عقيدة أمنية، وهذا ليس من مهمة وزارة الداخلية كوزارة أن تنجز هذه الوثيقة وتطرحها، فالوزارة مع الأجهزة الأمنية جميعاً وبعض الشركاء من المجتمع المدني وكذلك من القوى الصديقة المعنية، ومن فترة تم إرسال مجموعة من الضباط إلى بريطانيا للإطلاع على تجربة البريطانيين في هذا الموضوع وبالفعل ذهبوا وعادوا بأفكار جديدة يمكن الاستفادة منها، وما تم بلورته في وزارة الداخلية إطار مفاهيمي على أساس يبني عمل محدد يقوم إلي مستوى الذين يقرر في موضوع العقيدة للحصول على التوجيه السياساتي والتكليف للتنفيذ وإنجاز هذا الموضوع.

وشكراً.

د . محمد المصري.

وجه لي سؤال حول الإنتظار لخمس سنوات أم لا بخصوص إصلاح وتطوير المؤسسة الأمنية.

وسيادة اللواء تحدث عن موضوع العقيدة الأمنية لا تتضمن أجهزة ولا وزارت، فالعقيدة الأمنية تحددها سياسات صاحب القرار السياسي ممثلاً علاقتنا مع الجانب الإسرائيلي كيف ستكون العلاقة معه عدوأم صديق أم جار وتم تدريبنا سابقاً عندما دخلنا البلد أن عدونا الأساس إسرائيل، فالعقيدة تحدد من قبل السياسيين وليس الوزارات.

أما حول الإجابة، حول السؤال الموجه لي هل ننتظر خمس سنوات لإجراء إصلاح وتطوير المؤسسة الأمنية، الجواب لا فأقول الإخوة القائمين الأن على المؤسسة الأمنية، فوزارة الداخلية قامت بنشاط مكثف وأنجزت أفكار وركائز عمل يمكن الإعتماد عليها، والآن يوجد عندنا مشاكل في هذا السياق ومنها شخصنة بعض القضايا ما زالت تلعب دوراً في تعطيل العمل وتحديد من هو المسؤول وغير المسؤل، وأود لفت النظر إلى قضية هامة وهذا خارج الموضوع قيد النقاش وأنا لم أعلق عليه أثناء العرض .

الأن يطرح موضوع قوات حفظ نظام دولية، فوجدت هذه القوات على أراضينا من تعدادها وحجمها وتموضعها وتسليحها وصلاحياتها وعلاقتها بالسيادة وهل يحق لها التدخل في شؤون المواطن؟ هي تقوم بحماية الإتفاقيات موقعة بين السلطة والأطراف الأخرى وهذا يلعب دور كبير في تحديد حجم قواتنا، وحول ماهية هذه القوات يجب على وزارة الداخلية وجامعة الاستقلال أن تقيم ورشات عمل حول الموضوع .

وشكرا

شكراً جزيلاً وأرجومن الاخوة المتحدثين أن يسامحوني على إختصار الفاصل الزمني لكل متحدث.

الجلسة الختامية

النتائج والتوصيات

سيادة اللواء يونس العاص.

أرجو من الأخ الدكتور نظام صلاحات مدير المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني أن يتفضل ليلقي الكلمة الختامية في هذا المؤتمر.

مع الشكر الجزيل لكل الإخوة الذين شاركونا في هذا المؤتمر، وكذلك كافة الإخوة اللذين تقدموا بطرح الأسئلة، وكما نشكر الإخوة المتحدثين الذين قدموا إجابات على الأسئلة التي طرحت.

د. نظام صلاحات.

في الحقيقة كانت مداولات اليوم هامة جداً، وأتخيل أننا في هذا المنتدى نفتح المجال أمام طرح الأسئلة الكبرى، ونحاول الإجابة عليها في سعي من المركز للوصول إلى توصيات لتقديمها لصناع القرار، ولا أريد الإطالة عليكم أكثر من ذلك، وسنحاول أنا وصديقي الأستاذ رولاند فريدرك أن نقدم بعض التوصيات إستخلاصاً لما تم نقاشة في هذا المؤتمر.

وسأبدأ بشكل بسريع، وسأختصر ما توصلت إليه الجلسات الثلاث، فالجلسة التي ناقشت الإستدامة السياسية لقطاع الأمن و ركزت على أهمية وجود إطار سياسي بغية بناء رؤية سياسية وإستراتيجية ومن ثم خطط لتطوير القطاع الأمني الفلسطيني، وبالتالي في ظل غياب الأفق السياسي لا يكون أي معنى ومضمون لأي عمليات بناء وتطوير، وبالتالي لن يكون هناك إستدامة، فالإستدامة من منظور سياسي مرتبطة بزوال الإحتلال وإنتهاء حالة الإنقسام الداخلي بين شطري الوطن وهذا ملخص الجلسة الأولى.

أما حول الجلسة الثانية والتي تناولت موضوع الإستدامة المالية والتي تناولت إتجاهين.

أولا: إتجاه يتعلق بالمصادر الداخلية وبدور الممولين، وفي هذا الإطار كانت هناك خلاصة مفادها أنه لا يمكن أن يكون هناك إستدامة مالية إذا لم يكون هناك إستغلال فعال للموارد الفلسطينية وهذا مرتبط بالإتجاه الثاني.

ثانياً: إتجاه وجود إحتلال إحلالي يقوم بإستغلال الموارد البشرية ويمنع تطور الإقتصاد الفلسطيني، وبالتالي فان الإستدامة المالية تكون منقوصه ولا فرص متاحة أمامها، إلا عندما يتم إنهاء الإحتلال الإسرائيلي وتمكين الفلسطينيين من إستخدام مواردهم وعلى كافة الأصعدة.

أما حول سياسة المانحين، فأعتقد أن سياسة المانحين لم تتضح أكثر من الإطار السياسي المقرر

لها والمرتبط بقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، ولكن هذه السياسة تراعي على ما يبدو ما تقوم به إسرائيل على أرض الواقع.

والقضية الأخرى التي تتعلق بالمانحين وهي إدارة المساعدات وهي قضية فلسطينية داخلية، كيف يتعامل الفلسطينيين مع المانحين، وكما نعرف أنه توجد عندنا ثقافة مفادها نقبل ما يعرض علينا خوفاً من أن نفقد كل شيء وهذه ثقافة غير مجدية إذا ما إرتبط بسياسة الدول المانحة وبمنظمة OSD وشروط عملية التمويل وبالتالي من الضرورة أن يكون هناك رؤية وطنية تجاه هذا الموضوع.

وهذه الجلسة فالواقع كانت هامة جداً فالمداخلات التي أبديت من قبل الأخ أبو أسامة والدكتور نايف جراد، وسيادة العميد وصفي والدكتور محمد المصري إنصبت حول مفهوم بناء القوات وذلك من حيث إرتباطه بالتوجهات السياسية كون التوجه السياسي يقود إلى تحديد الإستراتيجية السياسية والأمنية التي ينبغي أن نتبعها، وبالتالي التوجه عبارة عن الدمنو الذي يربط المصفوفة جميعاً، من أنه إذا كانت هناك سياسة واضحة تتعلق بالمستقبل السياسي وهي عملية سياسية كما ذكر سيادة اللواء سيكون من السهولة القيام بعمليات تقنية وجراحية لتمديد حجم القوات التي نريدها وتخصيصها ووظائفها ونوعيتها كما ذكر الإخوة المتحدثين، بالإضافة إلى فكرة ثانية مفادها أن موضوع المصالحة مهم جداً ليس فقط لعبئ القوات الموجودة في قطاع غزة وإنما أيضاً أن يكون هناك توحيد الرؤية الفلسطينية حول تعداد القوات التي نريدها ودورها، وكان هناك توافق ما بين جميع المتحدثين يتمحور حول أن قوى الأمن يجب أن تعمل من منظور شفاف ومسئول وتكون خاضعة للرقابة المدنية، ولكن في نفس الوقت أن تكون فعالة على المستوى العملياتي على الأرض، أشكركم جميعاً وأدعو صديقي رولاند فريدرك لمدة دقيقتين.

السيد رولاند فريدرك.

شكراً جزيلاً.

فقط أود أن ملاحظات هامة توصلت إليها من هذا المؤتمر من خلال ثلاث نقاط.

١. عندما نتحدث عن إستدامة تطوير القطاع الأمني، نتحدث في واقع الحال عن تحدي كبير، وأنتم تعرفون أكثر منا أن التحدي الكبير يتطلب من كافة الأطراف التي تعمل في هذا المجال جهود مشتركة، والجهود المشتركة في هذا المجال، فإننا نتحدث عن كل السلطات الفلسطينية المختصة بالموضوع إضافة إلى المانحين.

٢. أنتم تعرفون أن هذا العمل يتطلب إدارة واضحة للتحديات، فالإدارة هنا تتمحور حول بناء رؤية مشتركة ليس فقط من أجل وضع حلول للمشاكل فقط إنما أيضاً من أجل الإتفاق حول تحديد المشاكل، من حيث الأبعاد الإقتصادية والسياسية والأمنية والمؤسساتية والإجتماعية ...الخ، والخبراء والمسئولين الذين شاركوا في هذا المؤتمر يدركون ذلك أكثر منا، ولكن على ما يبدو بدون تطوير رؤية مشتركة حول الأمن والمصالح الوطنية يشارك فيها كل الأحزاب السياسية في فلسطين حول المصالح المشتركة والتهديدات وبالتركيز على تحليل عميق للمصالح الوطنية المشتركة فإن ذلك سيمثل ضمانه لإستمرارية تطوير القطاع الأمني وعدا ذلك فان الأمر سيكون صعب جداً.

٣. فهي مرتبطة بموضوع الإدارة، تحدثنا عن البيئة، والتفكير الإستراتيجي وأين نحن اليوم؟، وكيف نحل قضايانا؟، وأين سنكون في المستقبل؟، ما هي السيناريوهات المختلفة؟.

وهذا من حيث المبدأ جزء من وظيفة رجل الأمن ولكن هذا الأمر مهم جداً للمستوى السياسي، كيف نضع السيناريوهات؟ وأين سنكون بعد ٢٠ عام؟ ...الخ.

وأضف أنه إذا تم تطوير إستراتيجية إدارة لهذه التحديات بناء على مفاهيم مشتركة في المجتمع الفلسطيني فإن ذلك سُيقَود إمكانيات التقدم في هذا المجال الصعب.

في ختام المؤتمر أتوجه بالشكر إلى كل الحضور الكرام على صبركم، كما أود أن أشكر المتحدثين الرئيسين في هذه الجلسة والجلسات السابقة.

كما اشكر د. نظام صلاحات مدير المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني وجامعة الإستقلال وشكراً جزيلاً.